وزارة التعليم العالى
المعهد العالى للحاسب الالى وادارة الاعمال
الزرقا – دمياط

مشروع تخرج بعنوان :

أثر الأزمة الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم بمصر

مشروع تخرج كأحدى متطلبات الحصول على بكالوريوس نظم المعلومات الإدارية

فريق العمل

احمد علاء رياض حمام	محمد الحديدى محمد الحديدى قشقوش
على مدحت على عثمان	محمد خطاب عمر عمر عياد
عمر رضا محمود العدل	محمد صلاح الدين مختار خليل الدعدع
عمرو علاء الدين ابراهيم ابراهيم محمد صيام	محمد عبد الجليل عبد الجليل محمد ابو جلاله
ناجح عبد الرحمن ناجح ابراهيم على	

المشرف على المشروع

الدكتور/ مُحَمَّد جابر عبد الحميد البلتاجي

مدرس التشريعات الاقتصادية والمالية

٢٠٢٤

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاء وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾

(سورة الجمعة، الآية ٤)

إهـــــداء

إلى الأهل....

من كانوا عوناً لنا فى دروبنا

نسأل الله العظيم أن يديمكم نعمة بحياتنا ون يرحم من رحل عنا

إلى أخواتنا.....

من أشدوا أزرنا

نسأل الله العظيم أن يزيدكم من فضله

إلى أساتذتنا الأجلاء

من ندين لهم بالفضل والعرفان

نسأل الله أن يديمهم نبراساً مضيئاً للعلم

إلى كل زميلٍ وصديق وقف إلى جوارنا وكان خير سند

إلى كل من وقف خلف هذا العمل بالتشجيع، وإسداء النصح

إلى كل من يتصفح هذا العمل

إليكم جميعاً نهدى هذا الجهد المتواضع

الباحثون

شكر وتقدير

نحمد الله حمداً كثيراً متوالياً وإن كان يتضاءل دون حق جلاله حمد الحامدين، نستكين له من مظالم أنقضت الظهور بأثقالها، ونعبده ونستعين به لعصام الأمور وعضالها، ونصلي ونسلم على رسله جميعاً صلاة تستغرق مع سيد المرسلين.

أما بعد

انطلاقاً من قول المصطفى ﷺ "أفلا أحب أن أكون عبداً شكوراً، فإننا نتقدم بخالص الشكر والتقدير لمن أنار لنا الدرب، والسبيل **الأستاذ الدكتور / عماد الدين محمود عيد** - رئيس مجلس إدارة المعهد على ما اختصنا به من جهد واهتمام، بما كان له عظيم الأثر فيما وصلنا إليه. فنسال الله أن يبارك له وأن يمد في عمره، وعمله.

فلسيادته جزيل الشكر وعظيم التقدير والامتنان، وجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما يسعدنا ويشرفنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/ عبد الله على بدر** - عميد المعهد ، لما قدمه لنا من نصح وتوجيه وإرشاد، وهو ما يعد تشريفاً لنا متمنين لسيادته دوام الرقي والتقدم.

فلسيادته جزيل الشكر والعرفان، وجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما يسعدنا ويشرفنا أيضاً أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **الدكتور / محمد جابر البلتاجى،** لتفضل سيادته بقبول الإشراف على هذه الدراسة، فقد كان لتوجيهه عظيم الأثر فى إظهار الدراسة إلى حيز الوجود، وهو ما يعد إثراء للدراسة وتشريفاً لن متمنين لسيادته دوام الرقي والتقدم.

فلسيادته جزيل الشكر والعرفان، وجزاه الله عنا خير الجزاء.

ونكرر شكرنا وتقديرنا لكل من ساهم وقدم يد العون لإنجاح هذا الجهد

وفي النهاية ما نحن إلا بشر؛ والبشر يخطئون ويصيبون، فنرجو من الله أن نجد في سعة صدركم مغفرة لأخطائناوذلاتنا، وأن تنال الدراسة إعجابكم، وأن يتسع صدركم لدراسة ما قدمنا دون ملل، ونسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، والحمد الله الذي هدانا ووفقنا.

فريق العمل

قائمة المحتويات

بيان	الموضوع	الصفحة
	قائمة المحتويات	أ
	قائمة الأشكال	ج
	قائمة الجداول	ج
	الإطار العام للدراسة	١
١	مشكلة الدراسة	٣
٢	أهداف الدراسة	٤
٣	أهمية الدراسة	٤
٤	منهج الدراسة	٥
٥	متغيرات الدراسة	٥
٦	نموذج الدراسة	٥
٧	حدود الدراسة	٦
٨	هيكل الدراسة	٦
٩	الدراسات السابقة	٦
الفصل الأول	**ماهية الحروب الروسية الأكرانية**	**٢٤**
١/١	مفهوم الأزمة بين اللغة والاصطلاح	٢٦
٢/١	لمحة عن كلٍ من دولة روسيا وأوكرانيا	٢٨
٣/١	الأهمية الجيواقتصادية لأوكرانيا	٣١
٤/١	الأهمية الجيوساسية لأوكرانيا	٣٢
٥/١	تاريخ العلاقات الروسية الأوكرانية	٣٤
٦/١	جذور الازمة وتداعياتها	٣٧
٧/١	أهداف التدخل العسكرى فى أوكرانيا	٤٣
٨/١	السيناريوهات المتوقعة والتطورات الراهنة	٤٥
٩/١	الموقف الأمريكي الأوروبي من الأزمة الأوكرانية	٤٨
١٠/١	الأهداف الأمريكية من التدخل فى الأزمة	٤٩
الفصل الثانى	**ماهية التضخم وأسبابه**	**٥١**
١/٢	ماهية التضخم	٥٣
٢/٢	ماهية عتبة التضخم	٥٤
٣/٢	أسباب التضخم	٥٤
٤/٢	العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادى	٥٨
٥/٢	تحليل معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادى فى الاقتصاد المصرى	٦١
الفصل الثالث	**ماهية آثار الحرب الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم بمصر**	**٦٨**
١/٣	مكانة الاقتصاد الروسي والأوكراني على المستوى العالمي	٧٠
٢/٣	العلاقات المصرية مع طرفى النزاع	٧٣
٣/٣	الآثار المترتبة عن الحرب الروسية - الأوكرانية على الاقتصاد العالمي	٧٥

٤/٣	تداعيات الحرب علي الاقتصاد العربي	٧٩
٥/٣	تداعيات الحرب الأوكرانية على مصر	٨٤
٦/٣	محاور التعامل مع الأزمة في مصر وإطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة	٩٢
	النتائج والتوصيات	٩٣
	المراجع	٩٧

قائمة الأشكال

بيان	الموضوع	الصفحة
١	نموذج الدراسة	٥
١/١	تغيرات الحدود الروسية	٢٩
١/٢	أسباب التضخم	٥٥
٢/٢	معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادى فى مصر	٦٦

قائمة الجداول

بيان	الموضوع	الصفحة
١/٢	تطور معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩١: ٢٠٢١	٦٢

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

في ظل العولمة الاقتصادية واحتدام المنافسة على المستوى الدولي وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن أي حدث جديد يؤثر على متغيرات الاقتصاد العالمي كالطلب والعرض على المستوى الدولي، أداء الأسواق المالية، نمط التجارة والدفع الدولي و غيرها من المتغيرات ولكل حدث بتأثيراته المختلفة على الاقتصاد يترتب عليه نتائج و دروس مستخلصة؛ فمثلاً جائحة كورونا وما نتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد، إلا أنها جعلت من الضروري التفكير الجدي في تطوير الدفع الالكتروني والتحويلات الرقمية وأصبح الحديث كذلك على السياحة الافتراضية كبديل للسياحة التقليدية ... الخ..

ومن بين الأحداث التي يشهدها العالم والتي سيكون لها تأثير على الاقتصاد العالمي ومعدلات التضخم سواء على المدى القصير أو المتوسط والطويل هي الحرب الروسية على أوكرانيا التي اندلعت في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ بعد أن أعلنت روسيا عن عملية عسكرية في أوكرانيا وقامت بقصف مواقع أوكرانية، فبالرغم من أن أسباب اندلاع الحرب متعددة، منها ما هو أمني و استراتيجي إلا أنه ينتج عنها آثاراً اقتصادية ليس على أطراف النزاع (روسيا وأوكرانيا فحسب)، بل تمتد إلى دول أخرى وذلك بسبب العلاقات الاقتصادية والتبادل الدولي وحالة عدم التأكد التي ترافق حدوث الأزمات، لذلك نحاول من خلال دراستنا هذه الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

- كيف تؤثر الحرب الروسية - الأوكرانية على معدلات التضخم ؟ وما هي الفرص والتحديات الناجمة عنها؟

وفى هذا الصدد؛ وللوقوف على الإطار العام لهذه الدراسة، وصياغة فروضها، ومدى مساهمتها العلمية؛ سَيُنَاقش هذا الفصل وفقاً للنقاط الرئيسية التالية:

١ مشكلة الدراسة.

٢ أهداف الدراسة.

٣ أهمية الدراسة.

٤ منهج الدراسة.

٥ متغيرات الدراسة.

٦ نموذج الدراسة.

٧ حدود الدراسة.

٨ هيكل الدراسة.

٩ الدراسات السابقة.

١/ مشكلة الدراسة:

واجه الاقتصاد المصري في الفترة الأخيرة مجموعة من الصدمات والتحديات الداخلية والخارجية والتي تسببت في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد أهمها ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وما نتج عنهما من زيادة في عجز الموازنة العامة للدولة وارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة العملة المحلية، وقرار البنك المركزي المصري بتحرير سعر الصرف في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ والذي تسبب في انخفاض قيمة العملة وارتفاع المستوى العام للأسعار، ومؤخراً في عام ٢٠٢١ شهد العالم اتجاهات تضخمية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية وأسعار الطاقة واضطراب سلاسل الامداد فضلاً عن الحرب الروسية الأوكرانية، وامتدت تلك الضغوط التضخمية إلى الاقتصاد المصري بحكم زيادة درجة اندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث سجل ارتفاعات تدريجية في معدلات التضخم وصلت إلى ١٥.٣% في أغسطس ٢٠٢٢ متجاوزاً النطاق الذي يستهدفه البنك المركزي بنهاية العام المالي ٢٠٢٢، وعلى أثر ذلك خفضت الحكومة المصرية مستهدفاتها للنمو الاقتصادي من ٥.٧% إلى ٤.٩% فقط على عام /٢٠٢١/ ٢٠٢٢، من هنا تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على طبيعة العلاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري. هل معدل التضخم المستهدف من قبل البنك المركزي يتوقع أن يكون له أثر موجب على الاقتصادي في مصر، أم أنه يتجاوز الحد الأمثل لمستوى عتبة التضخم ومن ثم يتوقع أن يكون له أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

وفى ضوء ذلك تتمثل إشكالية البحث في الأزمة الروسية الأوكرانية باعتبارها أزمة دولية فرضت نفسها على الساحة الدولية وترتب عليها تداعيات خطيرة تكللت بالغزو الروسي للأراضي الأوكرانية وما ترتب عليه من نتائج كارثية على الأصعدة كافة، وخاصةً على معدلات التضخم بمصر. وعليه؛ تتبلور مشكلة الدراسة فى التساؤل الآتى:

مدى تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على معدلات التضخم بمصر.

٢/ أهداف الدراسة:

استناداً إلى التطورات الحديثة وتداعيات الصراع الروسي الأوكرانى وما له من آثار على الاقتصاد العالمى والإقليمى، يتمحور الهدف الرئيسي لهذه الدراسة فى:

معرفة أثر الحرب الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم بمصر.

وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية تتمثل فى:

- توضيح محددات مصطلح الأزمة وتقديم لمحة عن دولتي روسيا وأوكرانيا.
- توضيح الأهمية الجيوسياسية والجيو اقتصادية لدولة أوكرانيا.
- إلقاء الضوء على الأزمة الروسية الأوكرانية من ناحية أسبابها وإرهاصاتها الأولى مروراً بمسارها وتداعياتها وانتهاءً بالسيناريوهات المحتملة لحل الأزمة.
- التعرف على تطور معدل التضخم والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصرى.
- تحديد مستوى عتبة التضخم في الاقتصاد المصري.
- معرفة الآثار الاقتصادية الناجمة عن الحرب الروسية على أوكرانيا.
- استخلاص الدروس من نتائج الحرب الروسية على أوكرانيا في المجال الاقتصادي ومعدلات التضخم.

٣/ أهمية الدراسة:

تهتم الدراسة بتوضيح تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العديد من المؤشرات الاقتصادية المصرية وخاصةً معدلات التضخم لتحديد حجم الضرر الواقع نتيجة هذا الصراع. كما تظهر أهمية الدراسة كونها تتناول ظاهرة من أشد الظواهر الاقتصادية التي تشكل تحدياً أمام اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء وهي ظاهرة التضخم يعتبر أبرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي تؤثر على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية أبرزها معدل النمو الاقتصادي يعتبر أبرز مؤشرات التقدم الاقتصادي.

كما ترجع أهمية الدراسة إلى انعكاسات تحقيق أهدافها، وما يمكن أن تقدمه من توصيات أو إرشادات لصانعي السياسة النقدية في مصر في تحديد معدل التضخم المستهدف من قبل البنك المركزي، بحيث يقع هذا المعدل المستهدف للتضخم بين الحدود الدنيا والعليا للتضخم والذي يصبح بعدها ذو تأثير معاكس للنمو الاقتصادي، فالانخفاض المستمر في الأسعار يكون ضاراً بالاقتصاد، مثله في ذلك مثل الارتفاع المستمر في الأسعار.

٤/ منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، واختبار الفروض الأساسية لها؛ سيتم الاعتماد على أساليب البحث العلمي والتى تتمثل فيما يلي:

أولاً: يتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي _الذى يركز على تجميع المشاهدات حول الظاهرة محل البحث، وتحليلها، وتفسيرها تمهيداً لتعميم النتائج_ من خلال استقراء، ومراجعة الدراسات السابقة والتي تناولت الأركان الأساسية لموضوع الدراسة، ويتحقق هذا عند اختبار صحة فروض الدراسة.

ثانياً: يتم استخدام المنهج الاستنباطي الذى يركز على المقدمات، والبديهيات، والحقائق ثم تحليلها، واستنباط النتائج تمهيداً لتعميمها.

٥/ متغيرات الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول متغير مستقل وحيد وهو الحرب الروسية الأوكرانية. ويتمثل المتغير التابع فى معدلات التضخم بمصر.

٦/ نموذج الدراسة:

العلاقة بين مجموعة المتغيرات التي يتكون منها النموذج قد تصاغ في صورة وصفية أي على هيئة دالة، وقد تصاغ في صورة بيانية أي في شكل يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة. وفى إطار الدراسة الحالية تم تحديد مجموعتين من المتغيرات كلٍ منها يمثل جانباً من جوانب طبيعة الدراسة، وفى ضوء هذه المتغيرات تم صياغة نموذج الدراسة. ويوضح الشكل التالي النموذج الافتراضي للدراسة.

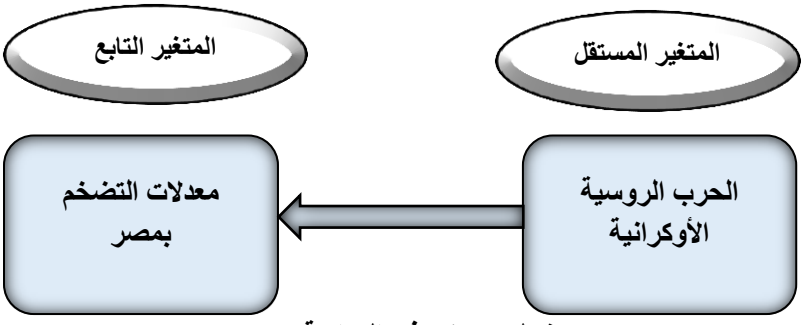

شكل (١) نموذج الدراسة.

المصدر: الباحثون.

٧ حدود الدراسة:

اقتصر البحث على دراسة العلاقة بين الحرب الروسية الأوكرنية ومعدل التضخم والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري.

٨ هيكل الدراسة:

في ضوء الأهداف المنشودة من الدراسة، وبالإضافة إلى ما سبق سوف يتم تبويب هيكلها على النحو الآتي:

الفصل الأول: ماهية الحرب الروسية الأوكرانية.

الفصل الثاني: ماهية التضخم، وأسبابه.

الفصل الثالث: ماهية آثار الحرب الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم بمصر.

٩ الدراسات السابقة:

للوقوف على طبيعة المشكلة، وجوانبها المختلفة؛ فإن ذلك يستلزم عرض، وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة؛ بهدف استكشاف المتغيرات المرتبطة بالمشكلة محل البحث، والدراسة؛ وبالتالي التعرف على الثغرة البحثية المرتبطة بهذه المتغيرات؛ والتي تحتاج للمزيد من البحث، والدراسة. وعليه؛ سيتم تقسيم هذه الدراسات إلى مجموعتين كما يلى:

١/٩ **المجموعة الأولى:** الدراسات التي تناولت الأزمة الروسية الأوكرانية

١ ـ دراسة **الدبابية والمشاقبة** (٢٠٢٣)، بعنوان:

"تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية على العلاقات الروسية-الأمريكية ٢٠١٤-٢٠٢٣"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب الازمة الأوكرانية الروسية. استكشاف تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية على العلاقات الروسية الأمريكية في الفتره ٢٠١٤-٢٠٢٣. واستجلاء التداعيات الإقليمية والدولية للأزمة الأوكرانية الروسية. وبيان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة الأوكرانية الروسية.

خلصت الدراسة إلى أن الأزمة الأوكرانية الروسية أزمة دولية ألقت تداعياتها على العلاقة الروسية الأمريكية بسبب التطورات السياسية والاقتصادية، مما أدى لتصاعد التوتر بين كلا الدولتين. وأن عودة الاتحاد الروسي إلى الساحة الدولية كقوة دولية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مستغلاً تراجع الولايات المتحدة الأمريكية على المستويات الاقتصادية والعسكرية والسياسية. ولقد كشفت الأزمة الأوكرانية الروسية مدى ضعف النفوذ الأوروبي والأمريكي لتأثير على الأحداث الجارية في العالم.

٢ - دراسة **بلباشير** (٢٠٢٣)، بعنوان:

"تداعيات الأزمة الروسية الأكرانية على أسعار الطاقة "النفط والغاز"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم محطات العوامل الجيوسياسية التي كان لها تأثير بالغ على أسعار الطاقة. كما تهدف إلى تسليط الضوء على أهمية روسيا الطاقوية في العالم وحجم تأثيرها في أسواق الطاقة خاصة السوق الأروبية. والتحقق وتحليل تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على أسعار الطاقة.

خلصت الدراسة إلى أن لروسيا مقدرات طاقوية ضخمة ما جعلها تحتل المراتب الأولى في هذه الصناعة خاصة في مجال الغاز الطبيعي، وأيضاً حجم حصتها في واردات الطاقة في الدول الأروبية جعل هذه الأخيرة في تبعية تامة لقطاع الطاقة الروسي، خاصة في المدى القصير والمتوسط، هذا الإرتباط الذي زاد المخاوف على استقرار الإمدادات الطاقوية ما دفع بالأسعار إلى الإرتفاع إلى مستويات قياسية خاصةً في بداية هذه الأزمة.

٣ - دراسة **بوزيدى** (٢٠٢٣)، بعنوان:

"الأزمة الروسية الأوكرانية وتهديد التوازنات الاقتصادية العالمية"

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على تداعيات الصراع بين روسيا والغرب على الاقتصاد العالمى، وامتداد تداعيات هذا النزاع من خلال القنوات الإضافية كالعقوبات الاقتصادية والإجراءات المضادة لها والتحالفات لتضيف تعقيدات طويلة الأجل إلى منظومة التكامل الاقتصادى العالمى وتزيد من احتمالات تجزئة حركة التجارة والاستثمار الدوليين.

توصلت الدراسة إلى أن طرفى النزاع يمثلان أهمية كبرى للاقتصاد العالمى فى مجالى الطاقة والغذاء، وهو ما يهدد بمزيد من الآثار السلبية خاصةً فى المجال الاقتصادى والتى ستنعكس على العالم كله. وتتمثل أهم نتائج الأزمة الروسية الأوكرانية فى الانهيار التدريجى للهيمنة الغربية على الاقتصاد العالمى.

٤ - دراسة **بوبوش** (٢٠٢٣)، بعنوان:

"الأزمة الأوكرانية الروسية في ضوء النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"

هدفت الدراسة إلى تناول موضوع الحرب الروسية على أوكرانيا من حيث تموقعها ضمن أبرز النظريات العلمية المتعارف عليها في العلاقات الدولية، حيث توضح الدراسة بوضوح كيف حللت مختلف المدارس الفكرية من خلال أبرز روادها دوافع الحرب، وما المتوقع الحدوث المسارتطورها - اي استشراف مستقبل الأحداث.

خلصت الدراسة إلى تفوق الواقعية والبنائية واللعبة كنظريات قوية من الناحية العلمية والأكاديمية على تقديم ما عجزت عنه النظريات المثالية والليبرالية كنظريات في السياسة الدولية عن تقديم تفسيرات لما يحدث، وأثبتت عقمها كمدارس فكرية لتحليل الأزمة الروسية الأوكرانية فلازالت الواقعية لها صداها العلمي في توصيف الحرب تؤازرها البنائية واللعبة في تقديم تحليل متكامل للحرب وتطورها ومآلاتها.

٥ - دراسة **خورشيد وجرار** (٢٠٢٣)، بعنوان:

"أطر الصراع السياسي في تويتر خلال الأزمات والحروب: الصراع الروسي – الأوكراني ٢٠٢٢ نموذجاً"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مضامين التغريدات السياسية في إطار الصراع لكل من حسابي الرئاسة الروسية (الكرملين) والرئاسة الأوكرانية فولوديمير زيلينسكي في تويتر. ومعرفة فئة اتجاهات التغريدات السياسية في إطار الصراع لكل من حسابي الرئاسة الروسية (الكرملين) والرئاسة الأوكرانية (فولوديمير زيلينسكي في تويتر نحو قيام الحرب بين البلدين. ومعرفة فئة الاستمالات في التغريدات السياسية في إطار الصراع لكل من حسابي الرئاسة الروسية (الكرملين) والرئاسة الأوكرانية فولوديمير زيلينسكي في تويتر. ومعرفة فئة الوسوم (الهاشتاغ) المستخدمة في التغريدات السياسية في إطار الصراع لكل من حسابي الرئاسة الروسية (الكرملين) والرئاسة الأوكرانية (فولوديمير زيلينسكي في تويتر.

خلصت الدراسة إلى أن طلب أوكرانيا الدعم من الدول الغربية كان في رأس القائمة للكلمات الأكثر تكرارا في التغريدات، مقابل المحادثات الهاتفية مع روسيا، ثم فئة محادثات بالنسبة لأوكرانيا. وأن أوكرانيا قادت حملة إعلامية كبيرة ضد الحرب أو ضد الغزو الروسي لأراضيها، وهو أمر طبيعي بينما امتنعت التغريدات الروسية عن إبداء التأييد للحرب، على اعتبار أنها عملية عسكرية اضطرارية من وجهة نظرهم. كما أن أوكرانيا اعتمدت كثيراً على الاستمالات التخويفية بالنظر إلى أن دول الجوار الأوروبي أصبحت مهددة من الخطر الروسي من وجهة نظر الأوكرانيين، ويبدو أن الأوكرانيين حققوا نجاحاً في إثارة مخاوف الأوروبيين. وقد تم تعزيز هذا الاتجاه من خلال إثارة الاستمالات العاطفية أيضاً من خلال رفع شعارات عاطفية مثل انتماء أوكرانيا للحضارة الأوروبية، وإبراز معاناة اللاجئين الأوكرانيين وغير ذلك من أحداث؛ بالمقابل فإن التغريدات الروسية جاءت دون استمالات أي أنها كانت تركز على الموضوع والحدث.

٦ ـ دراسة **عبد الواحد** (٢٠٢٣)، بعنوان:

"جيوبوليتيك الأزمة الأوكرانية: دراسة أثر الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار"

هدفت الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف تتمثل في دراسة المحددات الجيوبوليتكيه الأوكرانية، وإلقاء الضوء على الاسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة الأوكرانية، والتعرف على أهم التأثيرات التي أحدثتها الأزمة الأوكرانية، والتعرف على أبرز التهديدات التي تواجه الأمن القومي الأوكراني من المنظور الجيوبولتيكي.

خلصت الدراسة إلى أن قوة أوكرانيا فضلاً عن موقعها الاستراتيجي تتمثل في مواردها الطبيعية المتمثلة في القطاعين الزراعي والتعديني، إضافةً إلى بعض القوة الصناعية الموروثة من الاتحاد السوفييتي السابق. أنه لم يكن الصمود الأوكراني متوقعاً منذ اندلاع الحرب، إلا أن عامل الوقت أثبت أن القوات الأوكرانية بإمكانها تحقيق نجاحات ومكاسب ميدانية شريطة استمرار الدعم الغربي لها.

٧ ـ دراسة **لكرينى** (٢٠٢٣)، بعنوان:

"الحرب الروسية الأوكرانية والأمن الطاقى: السياق والتداعيات"

هدفت الدراسة إلى معرفة السياق العام للأزمة الطاقية الأوروبية الروسية، والتوجهات الجديدة لروسيا، وإلقاء الضوء على الخيار الأوروبى للأزمة الطاقية.

توصلت الدراسة إلى أن تحقيق الأمن الطاقى رهين بتوافر مصادر الطاقة بأسعار معقولة تخدم مصالح مستهلكى ومنتجى الطاقة، بدل خدمة مصالح أحد الأطراف على حياب الآخر فى ظل وجود تحديات كبيرة تهدد الطاقة العالمية.

٨ ـ دراسة **نائلة** (٢٠٢٣)، بعنوان:

"تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية"

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أحد أهم الأحداث التاريخية التى يشهدها القرن الحادى والعشرين ألا وهى الحرب الروسية الأوكرانية والتى ألقت بظلالها على العلاقات الدولية من الناحية العملية والفكرية لكونها قد مست معظم التفاعلات فى المجال الدولى الحالى. كما تجسد ولأول مرة ومنذ أوائل التسعينات عودة صريحة لأنماط مألوفة للصراعات الدولية نظراً لتوسعها على نحو ينذر باندلاع حرب أخرى تقف فيها قوى عظمى متنافسة على طرفى نقيض.

توصلت الدراسة إلى أن الحرب قد عززت الانقسام بين الشرق والغرب وهى تمثل بداية اختبار لنفوذ القوى العظمى لتصبح قضية دولية تعنى فيها كل الفواعل بتحقيق مصالحها القومية وتبقى انعكاساتها على البيئة الدولية والآثار المستقبلية لها مرهونة بالتطورات الدبلوماسية والعسكرية أيضاً.

٩ ـ دراسة **الحمايدة** (٢٠٢٢)، بعنوان:

"العلاقات الأمريكية الروسية في ظل الأزمة الأوكرانية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقات الأمريكية الروسية في ظل الازمة الأوكرانية، فبعد مرور ستة عقود على الحرب الكونية مرت هذه العلاقة بكثير من المنعطفات والمطبات و بعض حالات خجولة من الوفاق والتعاون بينهما.

خلصت الدراسة إلى أن كل الدلائل خلال الأزمة أثبتت أن أمريكا في ظل وضعها الحالي تحاول جاهدة الابتعاد عن أي مواجهة عسكرية حتى لو تطلب الأمر التخلي عن حلفائها. إن الأزمة الأوكرانية شكلت نقطة تحول في ترتيب الأولويات الجيوسياسية والجيواقتصادية الروسية في المنطقة وخصوصاً على المستوى السياسي والعسكري و بزوغها كلاعب مؤثر على الساحة الدولية والإقليمية. ثبات الموقف الروسي في دعم استقلال جزيرة القرم في المفاوضات الدولية سواء مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع دول الاتحاد الأوربي فاستقلال القرم أصبح واقعاً وحقيقة لا رجعة فيها بتوقيع الرئيس بوتين مراسيم الاعتراف باستقلال الجزيرة وانضمامها إلى روسيا الاتحادية. اثبت تطور الأزمة الأوكرانية وتداعياتها بروز روسيا كقطب دولي مؤثر في الساحة الدولية وليس باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية الانفراد بقيادة العالم وفرض إرادتها.

١٠ - دراسة **الحرارى** (٢٠٢٢)، بعنوان:

"الأزمة الأوكرانية-الروسية وتأثيرها على العلاقات الدولية"

هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة الأزمة الأوكرانية - الروسية وأسبابها ودوافعها. ومعرفة آثار الأزمة الأوكرانية - الروسية على العلاقات الدولية وتحليل تفاعلاتها التعاونية والصراعية. وكذا تحليل تداعيات الأزمة الأوكرانية - الروسية على العلاقات الأمريكية – الأوروبية؛ ومن ثم معرفة آثار هذه الأزمة على مدى تحقيق أهداف حلف الناتو بشأن التوسع باتجاه دول شرق ووسط أوروبا.

خلصت الدراسة إلى أن الأزمة الروسية - الأوكرانية تمثل اختباراً حقيقياً للقيم والمبادئ التي تتبناها الولايات المتحدة والدول الأوروبية. وأنها تمثل خطراً حالياً على وجودية بعض الدول المحسوبة على المعسكر الغربي باعتبارها حليفة لها وبالتالي من المنطقي العمل على رعايتها والحفاظ على أمنها ودرء أي خطر يهددها. وأيضاً تتكشف أبعاد وعوامل الأزمة الروسية - الأوكرانية المختلفة حيث تشكل أبعاداً مركبة منها ما يتعلق بالأمن القومي الأطراف الأزمة، وقيمي يتعلق بالمبادئ التي يتبناها كل فريق، فالديمقراطية الغربية والأنظمة الرأسمالية فيها تختلف اختلافاً كلياً عن التوجهات الروسية ومنطلقاتها، ومن ثم يترجح مقولات النظرية الواقعية في تفسير الأزمة وأسبابها وعواملها.

١١- دراسة **المعايطة** (٢٠٢٢)، بعنوان:

"تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على القارة الإفريقية"

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الأزمة الروسية الأوكرانية على القارة الإفريقية وبالتحديد أثرها على جمهورية مصر العربية من الجانب السياسي والاقتصادي.

خلصت الدراسة إلى أن الجانب الاقتصادي يعتبر من الجوانب التي من المحتمل أن تستخدمها روسيا كورقة ضغط على الدول المعتمدة على استيراد القمح والغاز من روسيا وغيرها من الموارد. وأنه في حال استمرار تعثر استيراد القمح من روسيا وأوكرانيا لأفريقيا قد تلجأ الدول الإفريقية للبحث عن بدائل من الدول الغربية وهذا ليس لصالح روسيا. وأنه في حال عدم احتواء العالم للأزمة الروسية الأوكرانية ستتفاقم الأمور وستعاني الكثير من الدول من الفقر والمجاعات مما قد يقود إلى حرب عالمية ثالثة.

١٢- دراسة **الهناندة وآخرون** (٢٠٢٣)، بعنوان:

"أثر الحرب الروسية الأوكرانية على استقرار الاقتصاد الأوروبي: حالة دراسية بريطانيا "٢٠١٤-٢٠٢٢"

هدفت الدراسة إلى تتبع تطور الأحداث للحرب الروسية الأوكرانية منذ دخول روسيا شبه جزيرة القرم عام ٢١١٢ حتى الآن..١ معرفة أثر هذه الحرب على الصعيد الداخلي الروسي إقتصادياً وعسكرياً. ومعرفة أثر الحرب إقتصاديا على المملكة المتحدة وما هي السياسات المتبعة لتقليل الضرر الاقتصادي عليها. تحديد أهم القطاعات المتأثرة في هذه الحرب في أوروبا وبريطانيا تحديداً.

خلصت الدراسة إلى أن الأزمة الروسية الأوكرانية على الرغم من قدمها إلا أن التصعيد يقود الدولتين لخسائر لم تكن بالحسبان. إن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية طالت العديد من الدول ما أدى إلى خلق حالات خلاف جديدة بين دول أخرى، بالإضافة إلى خلق تحالفات جديدة أيضاً. إن محاولات بريطانيا للخروج من أزمتها يزداد صعوبة بدعمها للحرب في أوكرانيا، ما أدى إلى وصول مستويات مخزون الذخيرة لديها لمستوى يهدد وضعها العسكري والأمني. أن أزمة النفط التي تواجهها العديد من الدول الأوروبية أصبحت تؤرق الحكومات وزادت من الضغط على مصادر اعتبرت بأنها غير كافية لتعويض الإنتاج الروسي، سواء من النفط أو الغاز أو المعادن أو أشباه الموصلات. وأخيراً أن هذه الحرب أدخلت العالم بأزمة جديدة نتيجة سباق التسلح الذي دخلت به دول العالم، مما أدى إلى تحدي جديد طال قطاع صناعة الذخيرة والقذائف والمقاتلات الدفاعية.

١٣- دراسة **صابر** (٢٠٢٢)، بعنوان:

"الأزمة الروسية ـ الأوكرانية: الأسباب والتداعيات"

هدفت الدراسة إلى توضيح محددات مصطلح الأزمة وإلى تقديم لمحة عن دولتي روسيا وأوكرانيا وتوضيح الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية لدولة أوكرانيا بالإضافة إلى تسليط الضوء على الأزمة الروسية الأوكرانية من ناحية أسبابها وارهاصاتها الأولى مروراً بمسارها وتداعياتها وانتهاءا بالسيناريوهات المحتملة لحل الأزمة.

خلصت الدراسة إلى أن الأزمة الأوكرانية ماهي في جوهرها إلا ترجمة لصراع الهيمنة الغربي الروسي ، والحرب في حقيقتها حرب القوى العظمى على النفوذ باستضافة الأراضي الأوكرانية. لجأت الأقطاب المتنازعة إلى التصعيد وروسيا الآن تجتاح أوكرانيا وتتقدم في أراضيها، والغرب يتخبط في موقفه ونجد هوة بين التصعيد الغربي في التصريحات والأفعال على أرض الواقع مما يؤكد خشية الغرب من التورط في عمل عسكري في أوكرانيا. أن من أهداف الصراع هو محاولة

لفرض نمط جديد على توازن القوى وهو أمر مرفوض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسعى دوماً إلى تعزيز سطوتها على روسيا وتمدد حلف الناتو من خلال أوكرانيا.

١٤ - دراسة **مطالبى** (٢٠٢٢)، بعنوان:

"استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية: تطبيقات من الشريعة الإسلامية"

هدفت الدراسة إلى وضع استراتيجيات وتدابير لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، كما تتناول الكيفية التي عالجت بها الشريعة الإسلامية تأمين الغذاء للجميع والقضاء على الجوع؛ وذلك بالتطرق إلى نماذج وتطبيقات يمكن اتخاذها كتدابير لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتخطي هذه الأزمة.

خلصت الدراسة إلى دراسة المجاعة وكيفية مقاومتها، ووضع خطط لتخزين الغذاء لمدة أطول، وعدم الإسراف، والعمل بنظام الزكاة للقضاء على الفقر والجوع. وضرورة التركيز على الاستخدام الكفؤ الموارد المياه الزراعية، واختيار أصناف المحاصيل الزراعية المقاومة للجفاف والحرارة، واستغلال الأراضي الحدية في زراعة الشعير والأعلاف وتربية المواشي. وضرورة تحديث الإنتاج الحيواني، وذلك من خلال إيجاد مصانع للحوم ومشتقاتها، وتنمية المراعي لإنتاج اللحوم والحليب والعناية بالثروة السمكية، خاصة مع إطلالة أكثر الدول العربية لشواطئ طويلة جداً. وضرورة التخفيف من كمية المستوردات للتخلص من التبعية الاقتصادية، والاعتماد على الانتاج المحلي. وضرورة الحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية ذات الخصوبة العالية.

١٥ - دراسة **هانى** (٢٠٢٢)، بعنوان:

"الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمى"

هدفت الدراسة إلى توضيح آثار الحرب الروسية - الأوكرانية (٢٠٢٢) على الاقتصاد العالمي وذلك بعرض الواقع واستخلاص الدروس من هذه الحرب بعد التطرق لطبيعة كل من الاقتصاد الروسي والاقتصاد الأوكراني ومكانتهما عالمياً، وبعد عرض أسباب الحرب وتقديم لمختلف التداعيات الاقتصادية التي نتجت عنها والتي أثرت على كل من روسيا وأوكرانيا وعلى الاقتصاد العالمي.

توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من كون الحرب تدور بين طرفي الصراع إلا أن نتائجها انتقلت إلى باقي دول العالم وذلك من خلال قنوات الطاقة والمواد الأساسية وسيادة حالة عدم التأكد، حيث من المتوقع أن تفرز تغيرات في الاقتصاد العالمي بناء على ما تسببت فيه من نتائج وتحديات.

١٦- دراسة **هرمز وآخرون** (٢٠٢٣)، بعنوان:

"متغيرات النظام الاقتصادي العالمي بعد الأزمة الأوكرانية"

هدفت الدراسة إلى التأكيد على أن الأزمة الاقتصادية هي جوهر النظام الرأسمالي. والتعرف على تداعيات الأزمة الأوكرانية عالمياً. وتأكيد فرضية عالم متعدد الأقطاب من خلال ظهور منافسين على المستوى الدولي فيما يتعلق بحجم ونوعية السلاح وقوة الاقتصاد ومناطق النفوذ والسيطرة.

خلصت الدراسة إلى أن النظام الرأسمالي قائم على الأزمات هذا النظام الذي تنتهجه بصورة كلية الولايات المتحدة الأمريكية وبصورة جزئية كلاً من روسيا والصين، الأمر الذي مكن هذه الدول من زيادة تراكمها الرأسمالي ولكن بصور مختلفة. فالصين حققت تراكمها الرأسمالي بشكل أساسي من خلال قوة اقتصادها وزيادة صادراتها غير العسكرية، أما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا فإنهما يحققان التراكم الرأسمالي بصورة أكبر من خلال صادراتهما من السلاح، مع تفوق روسيا في صادرات النفط والغاز.

١٧ - دراسة **بللوشة وآخرون** (٢٠٢١)، بعنوان:

"الصراع الأمريكي الروسي في ظل الأزمة الأوكرانية"

هدفت الدراسة إلى التعريف بالأزمة الأوكرانية، الأسباب والجذور التاريخية للصراع الداخلي الإقليمي والدولي، ومسار هذا الصراع وإنعكاساته على العلاقات الأمريكية الروسية، بالاضافة الى مستقبل تلك العلاقات في ظل تلك الأزمة.

خلصت الدراسة إلى تعمق الأزمة الأوكرانية مظاهر الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة، ويمتد ذلك إلى أطراف أخرى الاتحاد الأوروبي - ايران الصين وموضوعات أخرى (سوريا- جورجيا). تقدم الأزمة الأوكرانية نوذجاً جديداً من صراعات ما بعد الحرب الباردة، لا يماثل تلك الحرب التي تدور الشرق الأوسط، لكنه يشترك معها في كونه معقدا وذا امتدادت اقليمية ودولية متشابكة. كما ترتكز روسيا في مقاربتها للأزمة الأوكرانية إلى حسابات جيوسياسية، تتعلق بدورها الدولي ومكاناتها المستقبلية كقوة كبرى.

١٨ - دراسة **زين وآخرون**، (٢٠٢٠)، بعنوان:

"الاستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا وتداعياتها على الأمن الإقليمى"

هدفت الدراسة إلى التعريف بالاستراتيجية الروسية بصفة عامة ومن ثم توضيح أهم محاورها تجاه أوكرانيا، وكذا تحليل ردود الأفعال الأوروبية من خلال تداعيات الأزمة الأوكرانية وتأثيرها على الأمن الأوروبى، ومن خلال دراسة أهم جوانب القوة والضعف وكذا النفوذ الروسي انطلاقاً من مكانة أوكرانيا الجيو سياسية سواء بالنسبة لأوروبا أو لروسيا.

توصلت الدراسة إلى انعكاسات هذه القضية على الأمن العالمى، ومعرفة توجه مختلف القوى العالمية نحو هذه القضية ومنه محاولة التنبؤ بمستقبل هذه القضية ومعرفة تأثيرها سواء على الأمن الإقليمي أو العالمى وهذا فى ظل السياسات الغربية والعالمية الطامحة لكبح النفوذ الروسي فى أوروبا والعالم.

١٩ - دراسة **بردودى وآخرون** (٢٠١٥)، بعنوان:

"السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية"

هدفت الدراسة إلى الإطلاع على الأوضاع الداخلية والخارجية لروسيا الاتحادية خاصةً بعد نهاية الحرب الباردة والوصول إلى أهم الإنجازات التى حققها الرؤساء. ومعرفة تباين أهمية موقع أوكرانيا بالنسبة لروسيا والدول الأخرى. والاطلاع على المصالح الروسية والأمريكية.

توصلت الدراسة إلى التطورات الملحوظة فى السياسة الخارجية الروسية خاصةً دورها فى حل النزاعات والأزمات فى الساحة الدولية. وأن روسيا تعتبر أوكرانيا امتداداً لإمبراطوريتها السوفيتية ولإرثها الثقافى والتاريخي، وأن انضمام شبه جزيرة القرم لروسيا هى إحدى أهم الاستراتيجيات الروسية.

وتعقيباً على هذه المجموعة من الدراسات يُلاحظ أنها على اختلاف أنواعها إلا أنها:

تناولت هذه المجموعة من الدراسات ماهية الأزمة الأوكرانية الروسية، وتاريخ العلاقة ما بين الدولتين، وأسباب الحرب التى اندلعت. وعليه؛ تثرى هذه الدراسات الإطار النظرى للدراسة الحالية.

٢/٩ **المجموعة الثانية:** الدراسات التي تناولت التضخم وآثاره

١- دراسة **البلتاجى** (٢٠٢٣)، بعنوان:

"تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم فى مصر"

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية التي بدأت في فبراير ٢٠٢٢ على معدلات التضخم في مصر، بالإضافة إلى تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن الأزمة الروسية لها آثار سلبية كبيرة وواضحة على معدلات التضخم في مصر خاصة في القطاعات الاستراتيجية والأكثر أهمية كقطاع الغذاء، والطاقة، بالإضافة إلى قطاع النقل، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم والترفيه والثقافة؛ حيث نتج عن تلك الأزمة زيادة عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري وانخفاض قيمة العملة وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار السلع الغذائية وبالتالي، وبالطبع كل هذا انعكس ذلك على القدرة الشرائية للمواطنين، وأدي إلى ارتفاع تكلفة المعيشة.

٢- دراسة **الغايش** (٢٠٢٣)، بعنوان:

"مدي فاعلية سعر الفائدة في كبح جماح التضخم المستورد في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٢٢"

هدفت الدراسة إلى معرفة آثار معدلات التضخم العالية علي الأفراد والمؤسسات بل والحكومات علي مستوي العالم، والتوصل الي مدي تأثير الإرتفاع المتتالي لسعر الفائدة في كبح جماح التضخم في مصر. وافترض البحث أن سعر الفائدة محدد هام من محددات التضخم في مصر، ولكن ليس شرطاً كافياً لعلاج مشكلة التضخم في مصر وبالتالي فيمكن الإعتماد علي أدوات أخري بالتوازي مع استخدام سعر الفائدة لعلاج مشكلة التضخم. واستخدم الباحث المنهج الاستنباطي والمنهج الإستقرائي، بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي للفترة من ١٩٩٠ الي ٢٠٢٢.

توصلت الدراسة إلى أن التضخم في مصر تضخم مستورد بسبب إنخفاض قيمة العملة المحلية مقابل جائحة كورونا، الغزو الروسي لأوكرانيا وصدمات إمدادات الطاقة والغذاء، انقطاع سلاسل الإمداد. وقد العملات الأخري، تدابير التعافي من . بين التحليل القياسي أن رفع سعر الفائدة يساعد في علاج التضخم بنسبة حولي ٣٠% فقط من علاج المشكلة. وقد أوصي البحث بأن يكون هناك إجراءات تؤخذ بالتوازي مع آلية تطبيق ارتفاع سعر الفائدة مثل ربط سعر الصرف بسلة من

العملات الرئيسية، الإستمرار في خفض دعم الطاقة، والسعي الجاد نحو زيادة الصادرات المصرية، وتقليل الواردات لخفض العجز في الميزان التجاري، يجب أن يكون هناك تنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية بحيث يمكن تحقيق هدف زيادة النمو الاقتصادي باستخدام سياسة التمويل بالعجز دون حدوث مشاكل نقدية.

٣ - دراسة **تواتى، وجنيدى** (٢٠٢٢)، بعنوان:

"سياسة محاربة التضخم فى الجزائر"

هدفت الدراسة إلى البحث عن سياسات محاربة التضخم في الجزائر، للقيام بذلك تم بناء نموذج **ARDL** لتقييم فعالية السياسة النقدية.

توصلت الدراسة إلى بناء نموذج **VAR** لتقييم فعالية السياسة المالية وكذا دراسة طبيعة السياسات المالية في الجزائر، حيث بينت النتائج وجود سياسة مالية غير ريكاردية في الجزائر اثبات صحة النظرية المالية لمستوى السعر). من ناحية أخرى تم تحليل التفاعلات بين السياسات النقدية والمالية من خلال تطبيق نموذج ذو نظام متغير ماركوفي، لتقدير العلاقة بمعلمات متغيرة عبر الزمن، بينت النتائج أن السياسات النقدية والمالية في الجزائر تفاعلت بطريقة معاكسة خلال فترة الدراسة. هذه النتائج تعطي صورة أننا أمام لعبة تلعب فيها السلطة المالية نشطة، بينما يكون سلوك السلطة النقدية سلبي، يحدد فقط مستويات الدين نسبة إلى الأسعار التي تحددها السياسة المالية، وهو ما يثبت صحة نظرية الهيمنة المالية في الجزائر.

٤ - دراسة **بن رزوق** (٢٠٢١)، بعنوان:

"التضخم قياسه و آثاره مع التطبيق على الإقتصاد الجزائري"

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية، من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٩)، ولتحقيق هدف الدراسة تم استعراض الجانب النظري لمختلف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم، أهم مؤشراته و آثاره و السياسات المعالجة له، كما تناولت الدراسة أيضاً واقع التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، أما الجانب التطبيقي القياسي، فقد تناولت فيه تأثير التضخم على أهم المتغيرات الاقتصادية (معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، سعر صرف الدينار الجزائري، معدل تغطية التجارة الخارجية، معدل نمو كتلة الأجور و حجم الاستهلاك)، ولتحقيق ذلك تم استخدام نماذج متجه الانحدار الذاتي،

توصلت الدراسة إلى أن التضخم لا يؤثر في أي متغير من المتغيرات المدروسة، و يعود السبب الرئيسي وراء ذلك إلى طبيعة الاقتصادي الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على صادرات البترول.

٥- دراسة جليط، لحام (٢٠٢٠)، بعنوان:

"تقييم فعالية سياسةاستهداف التضخم في الجزائر- دراسة قياسية"

هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة النقدية فى استهداف معدلات التضخم فى الجزائر وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يتكون من متغيرين معدل التضخم والعرض النقدى بالمفهوم الواسع باعتباره الأداة النقدية التى تستخدمها السلطة النقدية فى توجيه سياستها النقدية نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادى.

توصلت الدراسة إلى ضعف مفعول السياسة النقدية فى التأثير فى معدلات التضخم، وان معدلات التضخم لا تستجيب للتغيرات الحاصلة فى العرض النقدى سواء فى المدى القصير أو الطويل، وأن هناك فعالية نسبية للسياسة النقدية فى استهداف معدلات التضخم.

٦ - دراسة **الكبيسي، مثنى،** (٢٠١٩)، بعنوان:

"التضخم المستورد.... المفهوم، قنوات الانتقال، الآثار والمعالجات"

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر التضخم المستورد (الذي ينتقل من خلال ارتفاع الأسعار العالمية إلى الاقتصاد العراقي) على الأسعار المحلية، فضلاً عن ذلك التعرف على أهم قنوات انتقال التضخم المستورد وأسبابه وآثاره والسبل والسياسات التي من شانها الحد من آثاره السلبية. ومن أجل تحقيق هدف البحث تم اعتماد المنهج الاستنباطي من خلال استخدام المنهج الوصفي في وصف وتشخيص الظاهرة.

توصلت الدراسة إلى وجود قناتين لانتقال التضخم المستورد عبر الدول الأولى هي القناة المباشرة والتي تتمثل بالأسعار والثانية القناة غير المباشرة والتي تتمثل بالمداخيل، أما بالنسبة لأهم توصية خرج بها البحث فهي إنشاء صندوق سيادي (صندوق النفط) من اجل امتصاص فوائض عائدات النفط الخام والحد من التضخم المستورد الناشئ عن طريق القناة غير المباشرة للدخل.

٧ - دراسة **برحومة وآخرون** (٢٠١٩)، بعنوان:

"أثر الانفاق الحكومي على التضخم - دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا"

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في دول شمال إفريقيا الأربعة المتمثلة في الجزائر، تونس، مصر والمغرب، تم تطبيق نماذج السلاسل الزمنية المقطعية **Panel Data**على سلاسل زمنية سنوية لكلٍ من الإنفاق الحكومي الحقيقي، معدل التضخم المعبر عنه بمؤشر أسعار الاستهلاك **CPI** خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٦ .

توصلت الدراسة إلى أن للإنفاق الحكومي أثر طردي على التضخم في الدول محل الدراسة، أي أن السياسات الإنفاقية التوسعية تضغط على الأسعار نحو الارتفاع وتغذي ظاهرة التضخم، كما أظهرت النتائج أن حجم ظاهرة التضخم متفاوت في دول شمال إفريقيا، حيث تتفاقم الظاهرة أكثر في كل من تونس ومصر مقارنة بالجزائر والمغرب.

٨- دراسة **تشكوتش** (٢٠١٩)، بعنوان:

"صدمة أسعار النفط ودور مزيج السياستين المالية والنقدية في استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم دور التفاعل ما بين السياستين المالية والنقدية في مواجهة تداعيات تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في الاقتصادات المصدرة للنفط. سعت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية: في ظل تقلبات أسعار النفط، ما هو المزيج الأنسب للسياستين المالية والنقدية الذي من شأنه الحفاظ على الاستقرار في كل من الناتج الإجمالي مستوى التشغيل، معدل التضخم، ورصيد المالية العامة؟

توصلت الدراسة إلى نتائج عملية تحليل دوال الاستجابة على معدل التضخم أن الصدمة الموجبة في أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع التضخم نتيجة زيادة الطلب الكلي (الانفاق الحكومي + الاستهلاك الخاص)، حيث أنه في ظل السياسة المالية المسايرة للدورة الاقتصادية لوحظ استمرارية أكبر في استجابة معدل التضخم مقارنة بالسياسة المالية الحيادية، ذلك بسبب الاستمرارية التي تميز الانفاق الحكومي، إضافة إلى ذلك تقلبات معدل التضخم بعد الصدمة النفطية في ظل سياسة نقدية تتبنى نظام الصرف الثابت جاءت أقل مقارنة بالسياسة النقدية المستهدفة للتضخم، هذه النتيجة منطقية بالنظر إلى درجة الانفتاح التجاري الذي ميز الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة مما زاد من نسبة مساهمة السلع الأجنبية في سلة استهلاك الأسر الجزائرية، مما يعني أن نسبة التضخم المستورد إلى اجمالي التضخم كبيرة نسبياً مقارنة بالتضخم المحلي. كما أوضحت نتائج الدراسة أنه في حالة التوليفات المتضمنة سياسة مالية مسايرة للدورة الاقتصادية كانت استجابة المتغيرات أكثر استمرارية مقارنة بالتفاعلات الأخرى، هذه الاستمرارية سببها استمرارية الانفاق الحكومي الذي لا يزال يشكل المحرك الأساسي في معظم القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

٩- دراسة **بوالكور** (٢٠١٦)، بعنوان:

"تحليل وقياس العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في إطار السببية والتكامل المشترك خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ٢٠١٥"

هدفت الدراسة إلى استخدام الأساليب القياسية وأخذ المتغيرات محل الدراسة في صورتها اللوغاريتمية، هذا للإجابة على الإشكالية التالية: هل هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه أم ثنائية بين كل من الانفاق الحكومي والتضخم؟

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى المستوى العام للأسعار، مما يدل على أن المستوى أن زيادة الانفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر. كما أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الانفاق الحكومي والتضخم، أي العام للأسعار لا يتسبب في الانفاق الحكومي، وهو ما ينفي فرضية الدراسة. ودلت الدراسة على أن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة المستوى العام للأسعار معنوية وسالبة أي تقريباً ٨.٥ %من عدم التوازن في الأجل الطويل في المستوى العام للأسعار يتم تصحيحه في السنة.

١٠- دراسة **ناويس وآخرون** (٢٠١٨)، بعنوان:

"تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠١٦، باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتي"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر نفقات التجهيز (الإنفاق الجاري) ونفقات التسيير (الإنفاق الاستثماري) على التضخم في الجزائر وهذا من أجل الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير صدمات نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر؟

توصلت هذه الدراسة إلى أن متغيرات الدراسة ليس لها تكامل مشترك ومتزامن في المدى الطويل هذا استناداً إلى اختبار جوهانسن للتكامل المشترك. وأن الانفاق العام بنوعيه فسر التضخم في الجزائر على طول فترة الدراسة بنسبة ٦%، حيث تبدو هذه النسبة أكثر واقعية باعتبار وجود عوامل أخرى أكثر أهمية وتأثيراً على التضخم في الجزائر والتي لم تدرج في النموذج وتضمنها حد الخطأ كالمعروض النقدي، سعر الصرف، سعر الفائدة، مرونة الجهاز الإنتاجي... إلخ. وللإنفاق العام الاستثماري ذو التأخير أثر معنوي صردي وضعيف باتجاه معدل التضخم، هذا ما يتنافى والنظرية

الاقتصادية باعتباره نفقة منتجة، إلا أنه يمكن تفسيره على أن المشاريع الاستثمارية المطبقة من قبل الحكومة هى مشاريع البنى التحتية غير المنتجة.

١١- دراسة **يوسف** وآخرون (٢٠١٨)، بعنوان:

"أثر تطبيق سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي في مصر"

هدفت الدراسة إلى بناء إطار نظري وسياسي لسياسة استهداف التضخم والتأكد من أن كيفية تطبيق سياسة استهداف التضخم وأثرها المتوقع على النمو الاقتصادي في مصر، ومدى توافر المتطلبات الأساسية لتحقيق ذلك الهدف بالإضافة إلى معرفة الخلل الذي يعتري الإقتصاد ويقف أمام تطبيق استهداف التضخم.

خلصت الدراسة إلى الآثار السلبية للتضخم على النمو الاقتصادى، والآثار السلبية لسعر الفائدة الحقيقى على معدلات النمو الاقتصادى.

١٢ - دراسة **بوالكور** (٢٠١٦)، بعنوان:

"تحليل وقياس العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في إطار السببية والتكامل المشترك خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ٢٠١٥"

هدفت الدراسة إلى استخدام الأساليب القياسية وأخذ المتغيرات محل الدراسة في صورتها اللوغاريتمية، هذا للإجابة على الإشكالية التالية: هل هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه أم ثنائية بين كل من الانفاق الحكومي والتضخم؟

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى المستوى العام للأسعار، مما يدل على أن المستوى أن زيادة الانفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر. كما أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الانفاق الحكومي والتضخم، أي العام للأسعار لا يتسبب في الانفاق الحكومي، وهو ما ينفي فرضية الدراسة. ودلت الدراسة على أن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة المستوى العام للأسعار معنوية وسالبة أي تقريباً ٨.٥ %من عدم التوازن في الأجل الطويل في المستوى العام للأسعار يتم تصحيحه في السنة.

١٣- دراسة **مسعودة وآخرون** (٢٠١٦)، بعنوان:

"أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم"

هدفت الدراسة إلى الوصول إلى إيجاد أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم فى الجزائر، وذلك من خلال إيجاد العلاقة بينها. وكان ذلك من خلال تطبيق صدمة عشوائية وتحليل التباين.

توصلت الدراسة إلى العلاقة الموجودة بين المتغيرين سعر الصرف والتضخم، والتى تسمح بقياس الأثر المفاجئ لمتغير التضخم إثر حدوث صدمة متغيرة فى سعر الصرف. وتوصلت الدراسة فى جانبها التطبيقى إلى وجود أثر مباشر بين المتغيرين سعر الصرف والتضخم.

١٤- دراسة **حوامرية وبوقموم** (٢٠١٣)، بعنوان:

"التحليل الاقتصادى لظاهرة التضخم وعلاجها فى الاقتصاد الإسلامى"

هدفت الدراسة إلى بيان ما يتصف به الفقه الإسلامى من القوة والسعة والاستيعاب لمعطيات العصر، وتقديمه الحلول التى تتحقق بها المصالح وتندفع بها المضار. إظهار كمال الشريعة الإسلامية واستيعابها لأحوال الناس على اختلاف العصور وإصلاحها لمعاش الناس وحياتهم، كيف يقوم الاقتصاد الإسلامى بكبح الضغوط التضخمية.

خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الإسلامى يسعى إلى تحقيق أهداف سامية تعود بالخير على البشرية جمعاء، إن نشأة الدراسات الاقتصادية الحديثة وتطورها أدت إلى الاهتمام بدراسة موضوعات الاقتصاد الإسلامى، للاقتصاد الإسلامى مفاهيمه ومصادره وخصائصه ومبادئه التى تجعل منه نظاماً مستقلاً بذلته يختلف عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى.

١٥- دراسة **بن زيان** وآخرون (٢٠١٠)

"عنوان أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط ٢٠٠٢ ٢٠١٥"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط باستعمال معطيات فصلية تمتد من الفصل الأول لسنة ٢٠٠٢ إلى غاية الفصل الأخير لسنة ٢٠١٥ وذلك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي المتعدد. تم استخدام كل من الإنفاق الحكومي والايرادات من أجل التعبير عن تغيرات السياسة المالية، تغيرات أسعار البترول المعبرة عن مدى تأثير قطاع المحروقات وتغير الناتج الداخلي الخام كدلالة على مدى مرونة العرض.

توصلت الدراسة إلى ضعف تفسير أسعار البترول لتغيرات مستوى التضخم، وذلك نتيجة تدعيم الأسعار والسياسات الاقتصادية المطبقة من أجل الحد من الضغوطات التضخمية، التي يمارسها قطاع المحروقات؛ بينما اتضحت العلاقة الموجبة بين التضخم والسياسة المالية خاصة

الإنفاق الحكومي، الذي يساهم بارتفاعه في ارتفاع مستوى التضخم نتيجة عدم مرونة العرض الكلي لتغيرات الطلب الكلي من جهة وارتفاع هذا الأخير بارتفاع الكتلة الأجرية من جهة.

١٦- دراسة **شيبى** (٢٠١٠)، بعنوان:

"الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تجريبية".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطور الأداء الاقتصادي الكلي للسياسة المالية بالاقتصاد الجزائري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي يشهدها البلد من خلال محاولة الإجابة عن السؤال التالي: ما هي آثار تقلبات (صدمات) أدوات السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالاقتصاد الجزائري؟

توصلت الدراسة إلى أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الانفاق الحكومي مقدرة بـ ١ % أو بدينار جزائري سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط وبمضاعف صغير جداً، أما في المدى المتوسط والطويل فسيتولد تأثير سلبي؛ أما تأثير هذه الصدمة على معدلات التضخم والفائدة فقد جاءت إيجابية، بالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير إيجابي معنوي على الاستهلاك، وتأثير سلبي لهذه الصدمة على الاستثمار الخاص. مما يعني بأن السياسات الإنفاقية التوسعية المنتهجة تمارس نوعاً من اللاكنزية من خلال ظهور آثار مزاحمة.

وتعقيباً على هذه المجموعة من الدراسات يُلاحظ أنها على اختلاف أنواعها تسفر عن الآتي:

تناولت هذه المجموعة من الدراسات ماهية التضخم، وأنواعه، وأسبابه. وعليه؛ تثرى هذه الدراسات الإطار النظرى للدراسة الحالية.

واستناداً إلى ذلك فإن هذه الدراسة ستتناول الفرض التالي:

هل توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين الأزمة الروسية الأكرانية وارتفاع معدلات التضخم فى مصر.

الفصل الأول

ماهية الحرب الروسية الأوكرانية

تمهيد:

لطالما تنازعت قوى العالم العظمى لتغير شكلها وموضعها الجغرافي عبر التاريخ لكن المبدأ هو عينه الصراع الوجودي لبسط النفوذ وإثبات الهيمنة وإحكام القبضة على السلطة لقيادة العالم والتحكم به وتسييره تبعاً للمصلحة الخاصة. وهذا المبدأ يتكرر مع تغير الأقطاب المتنافسة التي تتجاذب العالم وهذا ما تترجمه اليوم علاقة روسيا والغرب وصراعهما بصورة خاصة على أوكرانيا، فتطلعات روسيا اليوم والأزمة التي اختلقتها في السيطرة على أوكرانيا وبعد حصولها على جزيرة القرم ومحاولتها الاخيرة لضم أوكرانيا سياسياً وادارياً ينذر بوقوع كارثة شديدة الخطورة لها تداعياتها على المستوى الدولي وبالشكل الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين.

وتنبع أهمية الموضوع المطروح من مجريات الأزمة الروسية - الأوكرانية نظراً لكونها أزمة متجددة شغلت العالم ولها تداعياتها لاسيما بعد تطوراتها الأخيرة.

وعلى ضوء ذلك؛ تسعى الدراسة لتوضيح بعض الجوانب العلمية لأزمة الحرب الروسية الأوكرانية؛ وذلك فقاً للنقاط الرئيسة التالية:

١/١ مفهوم الأزمة بين اللغة والاصطلاح الأزمة لغة.

٢/١ لمحة عن كل من دولة روسيا وأوكرانيا.

٣/١ الأهمية الجيو اقتصادية لأوكرانيا.

٤/١ الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا.

١/ ١ مفهوم الأزمة بين اللغة والاصطلاح الأزمة لغة:

تدور الدلالة اللغوية لكلمة الأزمة حول معاني الشدة والقحط ومما جاء في لسان العرب الأزمة الشدة والقحط، والجمع منها إزم، وأزم عليهم العام والدهر يأزم أزما أي اشتد قحطه، وقل خيره (ابن منظور، ١٢/١٦) وتعود الأصول الأولى لاستخدام كلمة الأزمة إلى علم الطب الإغريقي القديم، وقد كانت هذه الكلمة تستخدم للدلالة على وجود نقطة مهمة للتحول، ووجود لحظة مصيرية في تطور مرض ما، ويترتب على ذلك ، إما شفاء المريض خلال مدة قصيرة أو موته الموسوعة السياسية.

وفي اللغة العربية يعرف (المعجم الوسيط الأزمة بأنها الشدة والقحط، لسان العرب علي أنها "الشدة فيقال أزم عليهم العام أو الدهر أي اشتد قحطه وقل خيره و في اللغة الإنجليزية جاء في قاموس التراث الأمريكي بأنها:

- حالة خطرة وحاسمة ونقطة تحول.

- أوضاع غير مستقرة في الشؤون السياسية والاقتصادية او العالمية والتي يوشك أن يحدث تغيير حاسم - تغيير مفاجئ في مرض مزمن إما تحسن أو تدهور.

والدلالة اللغوية للأزمة تشير إلى معاني الشدة والقحط، واستخداماتها الأصلية بمعنى النقطة الفاصلة الحاسمة حيث تشكل الأزمة مفترق طرق بين قطبين متناقضين هما الموت والحياة، ثم استعير اللفظ في ميدان الطب النفسي ليشير إلى اضطرابات نفسية عميقة التأثير على الفرد وأنماطه السلوكية وشعوره بهويته الذاتية (**صابر، ٢٠٢٢**).

١/١/١ الأزمة اصطلاحاً:

تعرف الأزمة بأنها اللحظة الحاسمة التي يرتسم عندها شكل المستقبل المبني على خط سيرها القادم نحو الأفضل أو الأسواء الحياة أو الموت الحرب أو السلم لوضع حلول لمشكلة ما أو انفجارها.

أما عن الأزمة الدولية على اعتبارها مصطلحاً سياسياً قائماً بحد ذاته فلها تعريفات عدة تختلف باختلاف المدارس الفكرية التي تضع محدداتها.

حيث تعرف الأزمة الدولية وفقاً لنظرية صنع القرار بأنها مرحلة من مراحل الصراع، وتتمظهر في أحداث مفاجئة غير متوقعة من جانب أحد الأطراف، تفضي بالضرورة إلى رفع التوتر والتهديد إلى درجة يصبح معها صناع القرار أمام خيارين إما الحرب أو السلام.

الأزمة الدولية إذاً موقف بين دولتين أو أكثر، وهذا الموقف يتميز بما يلي:

- التهديد: يشتمل على درجة عالية من التهديد للأهداف، والقيم، والمصالح الاستراتيجية لأقطاب الصراع.

- ضيق الوقت الوقت في الأزمة ضيق جداً لدى صناع القرار.

- المفاجأة الأحداث في هذا الموقف تتسارع نحو نقطة الذروة على نحو مفاجئ **(زاقود، ٢٠١٣)**. الأزمة وفق المحددات التي تضعها هذه المدرسة هي موقف غير متوقع ينهض على عناصر رئيسة هي التهديد، وضيق الوقت والمفاجأة، ترفع مستوى التوتر والتهديد إلى لحظة حاسمة ترسم القرارات التي تتخذ فيها ملامح المرحلة اللاحقة عبر الاختيار بين الأقطاب المتضادة.

ومن ناحية النظام الدولي فيعرف أوران يونج **Oran R. Young** الأزمة الدولية علي أنها مجموعة من الأحداث المتسارعة والتي تزيد من قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي العام، أو أي أنظمة فرعية فوق المستويات الطبيعية، وبشكل واضح بحيث تزيد من إمكانية وقوع العنف في النظام الدولي. تعرف الأزمة الدولية وفق هذه المدرسة بأنها مجموعة من الأحداث التي تتألف من تغيرات جانبية وسريعة تؤثر على النظام السياسي الدولي برمته، ورغم أنها من الخطورة بمكان، بيد أنها لا تفضي إلى الحرب بشكل قطعي.

بينما تعرف الأزمة وفقاً للرؤية التوفيقية بأنها تدهور خطير في العلاقات بين دولتين وأكثر، ناجم عن تغير في النية الخارجية أو الداخلية للأقطاب، وإثر هذا التهديد يعي صناع القرار أن ثمة تهديداً حقيقياً للقيم والأهداف الجوهرية لسياستهم الخارجية، وأن ثمة احتمالات قائمة للدخول في دوامة عدوان عسكري. كما يدركون مدى ضيق الوقت أمامهم، وأن الاستجابة ينبغي أن تكون سريعة **(الدويك، ٢٠١٣)**. من هنا تنهض الأزمة الدولية على جملة من العناصر، و هي:

١ - تحديد المحيطين الداخلي والخارجي للأزمة الدولية.

٢ - تهديد للقيم الجوهرية حاضراً ومستقبلاً.

٣ - احتمالات اللجوء إلى القوة العسكرية.

٤ - وقت الاستجابة محدود للغاية.

لما سبق نرى تنوع تعريفات الأزمة بتنوع التوجهات الواضعي محدداتها غير أن تلك التعريفات تلتقي في نقطة جوهرية تجعل من الأزمة الدولية ذلك الخطر المحدق بالنظام السياسي الدولي، يتبلور هذا الخطر بتوافر عناصر محددة، كما تجسد الأزمة في مجمل التعريفات اللحظة الحاسمة لتسارع الأحداث نحو الذروة وبناء على ما يتخذ فيها من قرارات يتم تحديد الوجهة ومعالم المرحلة اللاحقة.

٢/١ لمحة عن كلٍ من دولة روسيا وأوكرانيا:

١/٢/١ روسيا:

الموقع الجغرافي: تقع روسيا في الجزء ء الشمالي الشرقي من قارة يابسة كبرى هى أوراسيا وتقدر المساحة التي تشغلها من تلك القارة (٣١.٥%) أي ثلث القارة، ويتفق أن تكون أقصى نقطة شمالية وشرقية في قارة أوراسيا هي عينها أقصى نقطة شمالية وشرقية لروسيا. وتمتد روسيا بين قسمي العالم أوروبا وآسيا؛ إذ تشغل روسيا شرقي أوروبا وشمالي آسيا في الوقت عينه؛ وينتمي لأوروبا نحو خمس مساحة روسيا (٢٢%)، فيما ينتمي لآسيا ما يزيد عن (٤/٣) من مساحة روسيا، كما تقع أجزاء من الشرق الأقصى الروسي في نصف الكرة الغربي. وتحتل روسيا المرتبة الأولى عالمياً من حيث المساحة؛ إذ تبلغ مساحتها ١٧٠٩٨٢٤٢ كم مربعاً، وتفوق مساحتها مساحة الدول الأوروبية مجتمعة.

وترتسم حدود روسيا كما يلي:

غرباً ليست الحدود الغربية لروسيا على ارتباط بحدود طبيعية، وتبدأ عند بحر (بارانتس) من فيورد فارانجر) ثم تتابع عبر تلال غابات (التندرا)، ثم مع مجرى نهر باز، وهنا في هذا القطاع المحدود تجاور روسيا النرويج و فلندا. وفي أقصى الغرب، وعلى سواحل البحر البلطي، وخليج (جدانك) يقع إقليم (كالينجراد) الذي يجاور كل من (بولندا) و (لاتفيا). و بمحاذاة نهر (بناماس) ورافده (شوشويب) يمتد الجزء الأكبر من الحدود مع لتوانيا.

شرقاً إن الحدود الشرقية لروسيا حدود بحرية مع المحيط الهادئ وبحاره اليابان، وبيرنج، واخوتسك، ومن خلال هذه الحدود تجاور روسيا اليابان والولايات المتحدة؛ فمن أبعد نقطة شرقية في جزيرة (راتمانوفا) بالقرب من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أبعد نقطة غربية على جزيرة (ريباتشي) وفي اتجاه القطب الشمالي تمتد الحدود القطبية لروسيا، ابتداءً من خط عرض هاتين النقطتين.

شمالاً: يشكل كل من المحيط القطبي الشمالي والمحيط الهادئ الحدود الشمالية والشمالية الشرقية لروسيا (**فرنسيس، ٢٠١٨**).

جنوباً: الحدود الجنوبية شأنها شأن الغربية غالبيتها حدود برية، وتبدأ عند مضيق كيرتشين الذي يربط بحر (أزوف) بالبحر الأسود، ثم تسير مع الساحل حتى مصب نهر (يسو)، ثم بعدها تبدأ الحدود البرية مع كل من جورجيا وأذربيجان وتسير معظم الحدود من ألطاي إلى المحيط الهادئ عبر حزام جبلي، وفي هذه الأقاليم تلتقي الحدود بين مد وجذر عبر تاريخ روسيا، وخلال فترة الاتحاد السوفييتي عرفت الأراضي الخاضعة لحكم العاصمة الروسية تواتراً بين النمو والانكماش مراراً. ورغم تلك التحولات ظلت روسيا - بلا ريب – قوة سلاسل جبال الطاي الجنوبية، وألطاي المنغولية وجبال (سايليوج)، كما تلتقي هنا حدود ثلاث دول كازخستان و روسيا والصين. وتضارع حدود روسيا مع كازخستان حدودها مع منغوليا والصين تقريباً. والجدير ذكره في هذا المقام إن الحدود الروسية لم تكن ثابتة على شكلها الحالي الذي نعرفه، بل تغيرت منذ عهد القيصر بطرس الأكبر منذ ثلاثة قرون. ويوضح الشكل التالي تغيرات الحدود الروسية.

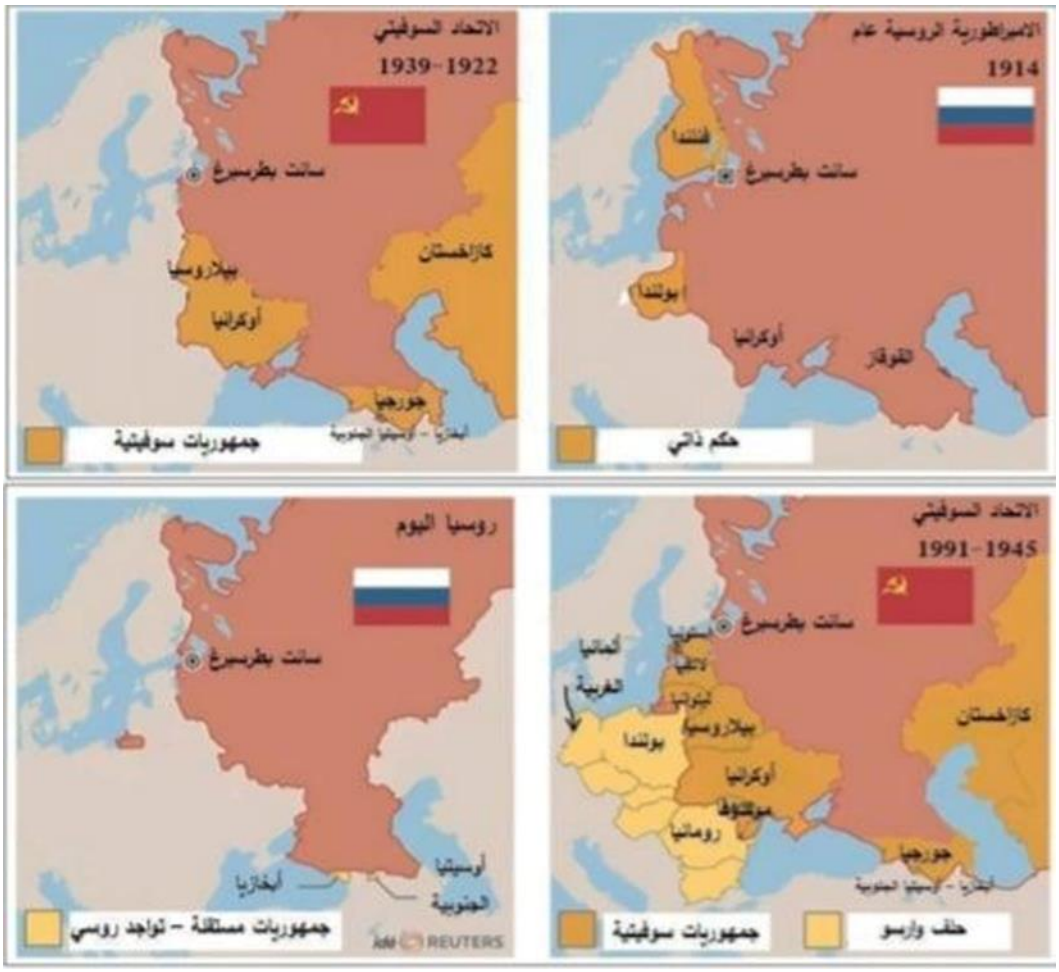

شكل (١/١) تغيرات الحدود الروسية.

المصدر: صابر، ٢٠٢٢.

لقد جعلت الجغرافيا روسيا تتأرجح بين الاندماج مع أوروبا، والانحسار النسبي عنها. صحيح أن الامتداد الواسع والمساحة المهولة لروسيا من أبرز مميزاتها. غير أن نعمتها هذه تكون نقمة في بعض الأحايين فحدودها الشاسعة تلك تضعها أمام تحديات استراتيجية طبيعية تتمثل في أن هذه الأمة في مواجهة العديد من الأعداء المحتملين.

ديمغرافياً:

ينتمي الروس والأوكرانيون - على حدٍ سواء إلى الفرع السلافي الشرقي، والديانة السائدة في روسيا هي المسيحية الأرثوذكسية و تعد موسكو مركزها الرئيسي وحامل لواءها ورسالتها بين الشعوب السلافية والوصية على الإرث البيزنطي إبان الانشقاق التاريخي الذي وقع بين روما والقسطنطينية في عام ١٠٥٤م **(بن قيطة، ٢٠١٨).**

وتمثل روسيا قوة عظمى في الخريطة الجغرافية والتاريخية على حدٍ سواء ودولة عظيمة الشأن وليس تواتر حجمها بين اتساع وانكماش سوى محطة من محطاتها التاريخية والجغرافية ولا تلغي البتة حقيقة تميز هذه الدولة وفرضها نفسها على الساحة الدولية بوصفها قوة عظمى ومنافسا شديد البأس كان ولا يزال من صناع القرار الذين يرسمون معالم التاريخ وملامح الجغرافيا.

٢/٢/١ أوكرانيا:

بدايةً ننوه إلى أن معنى أوكرانيا عند الحدود، أو (التخوم) وسميت كذلك لأنها كانت تؤلف جداً جغرافيا للبلاد الروسية القديمة مع أوروبا.

النشأة:

يعود نشوء دولة أوكرانيا إلى القرن التاسع الميلادي وأسسها السلاف الشرقيين وجعلوا مدينة (كييف) عاصمة البلاد بيد أنها تزعزعت وتضعضعت متفككة في القرن الثاني عشر، وتقاسم شتاتها بعض الدول المجاورة فيما أحكمت الإمبراطورية الروسية قبضتها على أكبر الأجزاء منها. في القرن التاسع عشر وبقيت أجزاء منها تحت السيطرة النمساوية والهنغارية، واستقلت أوكرانيا إبان الحرب

العالمية الأولى و أصبحت في ٠٣ يناير ١٩٢٢ من مؤسسي كل من الاتحاد السوفياتي ومنظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. لكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أعلنت أوكرانيا استقلالها في ١٩٩١ وفرضت سيادتها على شبه جزيرة القرم التي تم إلحاقها بها قانونياً في عام ١٩٥٤.

الموقع الجغرافي:

عند الطرق بين دول أوروبا وآسيا. كما أن دولة أوكرانيا تعد ثاني أكبر دولة في أوروبا من حيث المساحة، حيث أن مساحتها تبلغ ما يقارب ٦٠٣.٧٠٠ ألف كم ٢ وتضم نحو ٢٤ إقليماً فضلاً عن جمهورية القرم الذاتية الحكم والتي النظر إلى خريطة أوروبا، نجد أن لأوكرانيا موقعاً استراتيجيا مهما في أوروبا الشرقية، إذ تقع على تقاطع تقع في جنوب البلاد وتقع أوكرانيا في الجنوب الغربي من قارة أوروبا وتحدها من الشمال بلاروسيا وتحدها من الشرق روسيا ومن الجنوب البحر الأسود وبحر أزوف إما غرباً فتحدها بولندا وسلوفاكيا والمجر، ويبلغ طول حدودها البرية ٤٦٦٣ كم.

ديمغرافياً:

يشكل الأوكرانيون نسبة ٧٧% من السكان، ففيها إلى جانب الأوكرانيين والروس البيلاروس والرومانيين وتتعدد في أوكرانيا الإثنيات والأعراق، والأديان واللغات، وتنقسم إلى شرق ناطقين بالروسية وتبلغ نسبتهم ٢٤% يعدون روسيا بلدهم الأم، وغرب ناطقين اللغة بالأوكرانية نسبتهم ٦٧%، وثمة لغات أخرى من مثل الرومانية السولفرية، والمجرية، كما تستخدم اللغة الإنجليزية، أما الديانة الرسمية للبلاد فهي المسيحية.

يتضح لنا مما سبق؛ متانة الوشائج التي تربط روسيا وأوكرانيا على مستويات متنوعة ثقافية وعرقية، ودينية وجغرافية، وديمغرافية، ولعل لعنة الجغرافيا تفسر حمى روسيا في إعادة أوكرانيا إلى ممتلكاتها، وتلك الرغبة الجامحة ترتكز في جوهرها إلى أسباب منطقية عديدة، يتجسد أبرزها في أهمية أوكرانيا الجيواقتصادية والجيوسياسية بالنسبة لروسيا.

٣/١ الأهمية الجيو اقتصادية لأوكرانيا:

تتأتى الأهمية الجيواقتصادية لأوكرانيا من عوامل عدة لعل أبرزها:

١ ـ الصناعة:

تمتلك أوكرانيا إمكانيات اقتصادية ضخمة من الموارد المعدنية، والطاقة، كما تعد دولة صناعية؛ فأوكرانيا من أكبر المنتجين للصلب، ومن أكبر عشر دول المصدرة للأسلحة **(جمول، ٢٠١٤)**. تعد أوكرانيا من أهم مصادر صناعات الأسلحة الروسية؛ إذ مثلت رابطة كل من مصانع بناء الآلات (يوزماش) الجنوبية في مدينة (دنيبروبتروفسك) التي تقوم بتصميم الصواريخ والقذائف وتصنيعها وصيانتها، و شركة موتو سيتش التي تقوم بتصنيع محركات الطائرات المروحية في مدينة زاباروجيا أبرز مصادر المكونات الصناعية لروسيا. أما الصناعات الاستخراجية والصناعات الثقيلة التي كانت تأسست على أيدي السوفييت فقد تمركزت في المناطق الشرقية من البلاد **(بنقيطة، ٢٠١٨)**.

٢ ـ التجارة

تشكل أوكرانيا معبراً لنصف صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، الأمر الذي يدعم الاقتصاد الروسي بفضل اختصار المسافات، وتخفيض تكاليف النقل؛ إذ تعد الموانئ في أوديسا وسباستبول ركيزة أساسية داعمة لخط التجارة الروسي، مع وجود الأسطول العسكري الروسي في البحر الأسود. كما تمثل أوكرانيا سوقا استهلاكياً للطاقة، تزودها روسيا بالوقود النووي **(جمول، ٢٠١٤)**.

٣ ـ الزراعة:

تمتاز أوكرانيا بالإنتاج الزراعي الهام، وذلك مرده إلى ما تمتلكه من المناطق الزراعية الخصبة؛ إذ تشتمل أوكرانيا على نسبة (٢٢) من الأراضي الصالحة للزارعة في أوروبا، وتعد ثالث أكبر مصدر للذرة وخامس أكبر مصدر للقمح **(جمول ، ٢٠١٤)**.

٤ ـ السياحة:

في الواقع إن الأنشطة الاقتصادية في شبه جزيرة القرم إنما تتجسد في السياحة، وإيواء أساطيل البحر الأسود الروسية والأوكرانية، وفيما يخص السياحة في شبه جزيرة القرم تنامت الطموحات بمنافسة وجهات سياحية عالمية مثل تركيا ومصر إثر زيادة الدخل في العقد الماضي. من جانب آخر فإن شبه جزيرة القرم لها أهميتها الخاصة بالنسبة لروسيا، وذلك بسبب تموضعها على البحر الأسود، ووجود ميناء (سيفاستوبول) الذي يعد من الطرق الحيوية الروسية إلى مضيق البوسفور. وتشكل شبه

القرم إلى جانب ميناء طرطوس في سوريا نقطتي ارتكاز روسيا الاتحادية على جزيرة الوحيد إلى المياه الدافئة البحر المتوسط ومنفذها (**مجبل ٢٠١٤**).

إن الأهمية الجيواقتصادية لأوكرانيا تنبع من خصوصية جغرافية أوكرانيا، وموارد أرضها الغنية التي تزيد من أهميتها بصورة خاصة في عين روسيا، إضافة إلى مزاياها في مختلف مجالات الاقتصاد من زراعة، وتجارة، وصناعة، وسياحة.

٤/١ الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا:

تتبلور الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا من نقاط عدة، لعل أهمها استراتيجية موقع أوكرانيا بجغرافيتها الفريدة وامتداد مساحتها وطبيعة تضاريسها، وإشرافها على المياه الدافئة، الأمر الذي ضاعف تركيز روسيا عليها. فترسخت مكانة أوكرانيا بوصفها حديقة روسيا الخلفية، وحزام الأمان الجغرافي الذي يطوق روسيا، ويحدد تخومها الفاصلة مع الغرب، ناهيك عن كونها أكثر الطرق قرباً من روسيا إلى البلقان، والبحر الأبيض المتوسط، المياه الدافئة لأسطول البحر الأسود الروسى.

فمن جميع دول الاتحاد السوفيتي السابق، تبقى أوكرانيا هي الأهم بالنسبة لروسيا. إذ يقع مقر أسطول البحر الأسود في شبه جزيرة القرم، بالإضافة إلى أن نقل الغاز والنفط يمر عبر الأراضي الأوكرانية إلى دول أوروبا، وعليه ففي عام ٢٠١٤، حوالي ٤٠ % من الغاز الطبيعي الروسي المتجه إلى أوروبا أخذ مساره من أوكرانيا. إن استراتيجية موقع أوكرانيا وضعها في مأزق الصراع الروسي والغربي عليها، بكل أشكاله وتحققاته الواقعية فكلاهما يريد توسيع تخومه وفرض سيطرته عليها ومرد ذلك الأمر إلى حساسية موقعها الجغرافي وأهميته بالنسبة لكليهما.

من جانبه ينظر الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا بوصفها دولة استراتيجية هامة، نظراً لتميز موقعها بين قارة آسيا وأوروبا الذي يجعلها نقطة تقاطع المصالح السياسية والاستراتيجية، من هنا يعد الاتحاد الأوروبي أوكرانيا نقطة لتوسيع تخومه باتجاه شرق أوروبا، ذلك أن غالبية دول الاتحاد الأوروبي متمركزين في الجزء الغربي، ناهيك عن العمق الإستراتيجي الذي يناله الاتحاد بإحكام قبضته، وفرض سيطرته على دولة تابعة للنفوذ الروسي الأمر الذي يضعف تأثيرها على المنطقة المعروفة بالفضاء السوفياتي السابق.

وصحيح أن الغرب، و على وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية، تأخر في إدراك الأهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا، كدولة منفصلة، وذلك حتى منتصف التسعينات، لتدعم كل من أمريكا وألمانيا الوجود المنفصل لـ(كييف) كهوية مستقلة بيد أن ذلك الوصول المتأخر أعقبه تركيز شديد، وسعي حثيث دأب عليه الغرب، لبسط سلطانه على أوكرانيا، بغرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية لها تبعاتها على شكل صراع القوى العالمي، وأنماط تحققه، وإعادة تموضع الأقطاب

المتصارعة على خريطة الهيمنة العالمية. فحساسية موقع أوكرانيا بين روسيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي تتمثل بوصفها الدولة الفاصلة الأكبر بينهما، إذ تمتد على أكثر من نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية إلى أوروبا، هذه البوابة التي باتت أسوأ كوابيس روسيا و مصدر تهديد دائم عبر التاريخ وكابوس روسيا الأعظم إنما يتمثل في عمليات الإدماج، والشراكة الأوروبية والأطلسية التي تستهدف الحد من نفوذ روسيا في المنطقة، وفرض السيطرة عليها. ومع اقتراب نفوذ الغرب إلى الجوار الروسي في أوكرانيا بات الكابوس أقرب إلى التجسد والتهديد الحقيقي، والمخاوف بدأت بالتمثل الواقعي، لذا لن تسمح روسيا مطلقاً بأن تنضوي أوكرانيا تحت منظومة الغرب الأمنية والاقتصادية، وبمعزل عن المشاعر القومية الروسية تجاه أوكرانيا فإنها تجدها ضمن منطقة المصالح المتميزة، والحصن الاستراتيجي الأخير الذي يحول بينها وبين الغرب وحلفائه (**قدورة، ٢٠١٤**).

كما تنبع أهمية أوكرانيا من جانب آخر هو الجانب الإثني العرقي الذي يجسر بينها وبين روسيا، فثمة نسبة لا يستهان بها من السكان الأوكرانيين الناطقين بالروسية من هنا تتأجج العواطف الموالية لروسيا فيها وهذا يضاعف رغبة روسيا في ضمها إليها وإعادة تأسيس الاتحاد السلافي؛ لذلك فإن تميز موقع أوكرانيا الجغرافي جعلها لعنة عليها وصارت النعمة الجغرافية نقمة زجت بها في حلبة الصراع المباشر منه وغير المباشر والأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية لها زادت من وطأة التنافس الغربي الروسي عليها.

٥/١ تاريخ العلاقات الروسية الأوكرانية

إن الهجوم الروسي على أوكرانيا في ٢٤ فيفري ٢٠٢٢ ليس بالمفاجأة ولا بالأزمة الطارئة، فما حدث في أوكرانيا ومختلف تداعياته ليس وليد اللحظة بل له خلفيات يمكن تتبعها من خلال علاقة روسيا التاريخية بأوكرانيا من جهة وعلاقتها بالغرب من جهة أخرى، وأيضاً العقيدة الأمنية الروسية خاصة منذ قدوم الرئيس فلاديمير بوتين.

الواقع التاريخي للعلاقات الروسية الأوكرانية معقد ويرجع لآلاف السنين، فالجذور المشتركة بينهما تعود إلى الدولة السلافية الأولى "كييف روس" التي أسسها الفايكينغ في القرن التاسع والتي بلغت أوج ازدهارها في عهد الأمير ياروسلاف بحلول القرن الحادي عشر ميلادي. تراجعت الدولة مع الغزو المغولي في القرن الثالث عشر، وخلال القرن السابع عشر ومع تطور روسيا كانت أوكرانيا جزءاً من الإمبراطورية الروسية.

يمتد تاريخ التوترات بين روسيا وأوكرانيا لأوائل القرن العشرين، وقد اشتد بشكل خاص في ١٩٩١حيث حصلت أوكرانيا على استقلالها تزامناً مع انهيار الاتحاد السوفييتي وصولاً إلى ٢٠٢٢ حيث اتخذت روسيا قرار الغزو.

ونشير فيما يلي إلى أهم المحطات التاريخية الفاصلة في مسار العلاقات الروسية الأوكرانية:

• ١٩١٨ أنهت الثورة البلشفية عام ١٩١٧ الحكم القيصري في روسيا وتم الإعلان عن مجلس وطني في أوكرانيا بعد انهيار الإمبراطورية الروسية، أعلنت أوكرانيا استقلالها عن روسيا بعد انتهاء الحرب الأهلية التي تلت الثورة البلشفية وحظي استقلالها وسيادتها باعتراف دولي في معاهدة بريست ليتوفسك، وهي معاهدة سلام وقعت بين الحكومة البلشفية الجديدة في روسيا ودول المحور.

• ١٩٢١ استولى الجيش الأحمر على ثلثي الأراضي الأوكرانية وأعلن عن إقامة "جمهورية أوكرانيا السوفييتية الاشتراكية"، وأصبح الثلث الأخير من الأراضي الأوكرانية الواقع غرباً تحت السيطرة البولندية.

• ١٩٤٥ضم الاتحاد السوفييتي أراضي غرب أوكرانيا بشكل نهائي بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

• ١٩٩١ أعيد إحياء العلاقات الثنائية بين روسيا وأوكرانيا، فبعد إجراء الاستفتاء أعلنت أوكرانيا استقلالها تزامناً مع تفكك الاتحاد السوفييتي، ووقعت إلى جانب روسيا وبيلاروسيا "كومنولث الدول المستقلة" **CIS** اتفاقية تعترف بحل الاتحاد السوفييتي، وقد احتفظت أوكرانيا وقتها بمخزون كبير من الأسلحة النووية التي امتلكها الاتحاد.

• ١٩٩٤ وقعت روسيا الاتحادية وبريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية و أوكرانيا "مذكرة بودابست" والتي بموجبها وافقت تلك الأخيرة على التخلي عن ترسانتها النووية مقابل التزام موسكو باحترام استقلال وسيادة أوكرانيا وحدودها.

• ١٩٩٧ وقعت روسيا وأوكرانيا معاهدة الصداقة و التعاون والشراكة المعاهدة الكبيرة أو العقد الكبير، واعترفت موسكو بهذا الاتفاق بحدود أوكرانيا الرسمية بما في ذلك شبه جزيرة القرم.

• ٢٠٠٣ وقعت أول أزمة دبلوماسية بين الدولتين أين أقدمت روسيا على بناء سد في مضيق "كيرتش" والذي اعتبرته أوكرانيا محاولة من جانب روسيا لإعادة رسم الحدود الوطنية، توقف بناء السد بعد لقاء الرئيسين غير أن الشقوق بدأت تظهر في العلاقة بين الدولتين.

• ٢٠٠٤ تصاعدت التوترات بين الجانبين خلال الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا، فمع الجولة الثانية للانتخابات اندلعت الثورة البرتقالية عندما تم الإعلان عن فوز فيكتور يانكوفيتش المرشح المؤيد لروسيا، على منافسه زعيم المعارضة آنذاك "فيكتور يوشينكو" صاحب التوجه الغربي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من دول الاتحاد الأوروبي، تم الإعلان عن تزوير الانتخابات وخرجت الجماهير الأوكرانية في اعتصام في ميدان الاستقلال بالعاصمة كييف حاملة للأعلام البرتقالية كمساندة للمترشح "فيكتور يوشينكو " الذي أصبح رئيسا للبلاد ...

ردت روسيا بقطع شحنات الغاز إلى أوكرانيا في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ وأوقفت أيضاً امدادات الغاز نحو الاتحاد الأوروبي. في حين أعلن الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش" منذ ٢٠٠٨ عن دعمه لفكرة ضم أوكرانيا وجورجيا إلى حلف الناتو وقبول عضويتهما من خلال برنامج تحضيري.

• ٢٠١٤: أطاح المتظاهرون في أوكرانيا بالرئيس فيكتور يانكوفيتش الذي فاز بانتخابات ٢٠١٠ بعد فشل فيكتور يوشينكو في تحقيق النمو الاقتصادي عكس التوقعات التي وضعت في شخصه بعد احتجاجات حاشدة على تقاربه مع موسكو وقراره تعليق اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي في نوفمبر ٢٠١٣.

اعتبرت روسيا السلطة الجديدة في كييف تمرداً مسلحاً، في حين وجدت دعماً متواصلاً من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. أعلنت الأقاليم الشرقية في أوكرانيا (شبه جزرة القرم و إقليم دونباس وغيرهما) عدم اعترافها بالحكومة المركزية في كييف. في نفس العام من شهل أبريل دخلت القوات الروسية إلى شبه جزيرة القرم وأعلنت ضم الإقليم رسمياً إليها بعد إعلان الحكومة الانفصال عن أوكرانيا مطالبة بالانضمام إلى موسكو التي دعمت أيضاً متمردين موالين لها لاحتلال أجزاء من شرق البلاد. رفعت أوكرانيا عدة دعاوى قضائية دولية ضد روسيا، وعلقت جميع أنواع التعاون العسكري والصادرات العسكرية.

فرضت العديد من البلدان والمنظمات الدولية عقوبات على روسيا وضد المواطنين الأوكرانيين المتورطين والمسؤولين عن التصعيد. في منتصف عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٥ وقعت روسيا وأوكرانيا سلسلة من الاتفاقيات المعروفة باسم اتفاقيات "مينسك" التي سعت لتأمين وقف إطلاق النار بين الحكومة الأوكرانية والانفصاليين المدعومين من روسيا في شرق أوكرانيا، كما وضعت الاتفاقيات خريطة طريق للانتخابات في لوهانسك و دونيتسك وخطة لإعادة دمج هذه المناطق في بقية أوكرانيا.

ما أعقب حرب الاستنزاف في دونباس في ٢٠١٥ سنوات متتالية من الشد والجذب بين روسيا وأوكرانيا، وشهدت العلاقات توتراً متصاعداً حيث عبرت الحكومة الأوكرانية خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ في تصريحات لوزارة الخارجية عن غياب العلاقات الدبلوماسية مع روسيا.

• ٢٠١٩ انتخب الممثل الكوميدي السابق فولود مير زيلينسكي بأغلبية كبيرة رئيساً لأوكرانيا على وعد بإحلال السلام مع روسيا وإعادة دونباس إلى البلاد، حيث وافق على إجراء انتخابات محلية في شرق أوكرانيا ضمن اتفاقات مع روسيا ومراقبين أوروبيين وانفصاليين من المنطقة، و التي وصفها القوميون الأوكرانيون بالاستسلام الروسي لأوكرانيا.

• بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ سعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى منع استقطاب أوكرانيا نحو الولايات المتحدة وحلفائها مطالباً بضمانات أمنية وحلول لملفات أساسية بما في ذلك التأكيد على عدم انضمام أوكرانيا لحلف شمال الأطلسي وقضية خط غاز السيل الشمالي.

لقد بدأت روسيا في حشد القوات العسكرية على الحدود الغربية بدايةً من منتصف ٢٠٢١ وتزامناً مع الحشد العسكري الأمريكي - الأوروبي في أوكرانيا أين تم تقديم ٤٥٠ مليون دولار كمساعدات، كما شاركت كييف في المناورات الأمريكية وسمحت بنشر الصواريخ الأمريكية على أراضيها بالإضافة إلى استقبال آلاف الجنود وهو ما لم يكن مبرراً حسب الرئيس الروسي الذي لوح بدوره باستخدام الأداة العسكرية عبر مناورات عسكرية في ١٩ فيفري ٢٠٢٢ ليعلن رسميا في ٢١ فيفري الاعتراف باستقلال جمهوريتي لوهانسك و دونيتسك الشعبيتين، يليها دخول القوات العسكرية الروسية أوكرانيا في هجوم واسع في ٢٤ فيفري.

وننوه في هذا الصدد إلى أن التصعيد الروسي بإعلان العمليات العسكرية لم يأت من فراغ وإنما كان تماشياً مع التطورات السياسية الأخيرة في كل من روسيا وأوكرانيا، وأيضاً أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (مثلاً أزمة الطاقة في أوروبا وتغيير القيادات في بعض الدول الأوروبية، الأوضاع الاقتصادية المتردية التي خلفها وباء كوفيد ١٩، مخلفات الانسحاب العسكري الأمريكي من أفغانستان والوضع السياسي الداخلي **(نائلة، ٢٠٢٣)**.

٦/١ جذور الأزمة وتداعياتها:

أولاً/ إرهاصات الأزمة أسبابها ومسارها نظرة تاريخية:

تعود إرهاصات الأزمة الأوكرانية إلى اندلاع الاحتجاجات فيها ضد الرئيس فيكتور يانكوفيتش بعد توقيعه لاتفاق مع موسكو تمنح بموجبه لأوكرانيا ٥١ مليار دولار، وتخفض سعر الغاز إلى ما يناهز الثلث، وهو مستوى تفضيلي لجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة التي تعدها شريكاً لها. بيد أن جذور الأزمة أكثر عمقاً. ففي ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٤ اندلعت الثورة البرتقالية (قامت الثورة البرتقالية الأوكرانية في نهاية نوفمبر ٢٠٠٤ واستمرت حتى يناير ٢٠٠٥، اتخذت رمزاً لها الوشاح البرتقالي، ومن هنا جاءت تسميتها بالثورة البرتقالية، والوشاح رمز للثورات السلمية. وهي عبارة عن سلسلة من الاحتجاجات والأحداث السياسية التي كان سببها عمليات التزوير في الانتخابات الرئاسية، حيث قامت المعارضة بتنظيم مظاهرات شعبية حاشدة اعتراضاً على نتائج الانتخابات، مما دفع المحكمة العليا إلى الإقرار بحدوث التزوير، وإلغاء نتيجة الانتخابات، وتحديد موعد لإعادتها في ديسمبر من العام ٢٠٠٤، حيث فازت المعارضة، ووصل يوشينكو إلى السلطة)، بسبب عملية تزوير انتخابي قيل أن نظام الرئيس "ليونيد كوتشما" قام به بغية إيصال مرشحه "فيكتور يانوكوفيتش" الموالي لروسيا الاتحادية إلى منصب رئاسة الجمهورية، ويعلن تغلبه على مرشح المعارضة فيكتور "يوشنكو" الذي يدعمه الغرب، الأمر الذي أثار حفيظة المعارضة التي دعت إلى التظاهر **(عبد الغني، غالب، ٢٠١٣)**.

ارتفعت حدة التوتر، وتعمق الشرخ الذي صدع البرلمان الأوكراني، فانقسم بين مؤيد لروسيا الاتحادية، ومؤيد للغرب، ومع فوز الكتلة المؤيدة للغرب تفاقمت الأزمة في مستهل عام ٢٠٠٩ بعد

قيام روسيا برفع أسعار الغاز الطبيعي، وإيقاف إمدادات منه لأوكرانيا، وهذا جاء بالتزامن مع آثار الأزمة المالية العالمية وبات واضحاً للجميع ما يمكن لروسيا أن تحدثه من آثار عميقة في أوكرانيا.

تبينت أوكرانيا أهمية روسيا وإمداداتها بيد أنها لم تدرك بعد حجم العواقب الوخيمة المترتبة على إغضاب روسيا. شهدت أوكرانيا مع انتخابات عام ٢٠١٠ نقطة تحول جديدة تمثلت في الانتخابات الرئاسية، التي تمخضت عن نتائج سارة للروس ومؤيديهم، إذ فاز في الجولة الأخيرة "بانوكوفيتش"، هذا الفوز الذي انعطف بالعلاقات الروسية الأوكرانية، فأعادها إلى سابق عهدها من التقارب، كما عادت اللغة الروسية اللغة الرسمية في أوكرانيا **(عبد العاطى، ٢٠١٠)**.

وأثيرت الأزمة الأوكرانية في ديسمبر ٢٠١٣ باندلاع احتجاجات على رفض يانوكوفيتش توقيع اتفاقية للتجارة الحرة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي **(أسامة، ٢٠١٤)**؛ حيث مثلت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي السبب الرئيسى للأزمة الأوكرانية واندلاع ثورات الانتفاضة الأوكرانية الثانية خلال أقل من عشر سنوات؛ والجدير ذكره في هذا المقام أن العلاقة مع الاتحاد الأوروبي هي في جوهرها تمثل مجموعة الإشكاليات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التي تقاسيها أوكرانيا كضريبة لهويتها الاستقلالية. ونظراً لمتانة الروابط بين استقرار أوكرانيا و إمدادات الطاقة لأوروبا عمد الاتحاد الأوروبي إلى الشروع بمباحثات حول اتفاق شراكة مميزة بين أوروبا وأوكرانيا تمخض عن المباحثات عرض قدمه الاتحاد للرئيس الأوكراني في نوفمبر وهو ما وجده يانكوفيتش عرضاً صعباً ولا يسد حاجات بلاده المالية الضرورية وقبل البت بالقرار ألفى يانوكوفيتش شعبه معتصما في ميدان الاستقلال في العاصمة كييف بغرض الضغط على الرئيس لقبول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي **(نافع، ٢٠١٤)**.

أعقب رفض العرض الأوروبي عرض الرئيس بوتين لأوكرانيا وهو عرض مساعدات بقيمة ٥١ مليار دولار إضافة إلى تخفيضات في أسعار الغاز وهو ما خاله بوتين يكفي لإبقاء أوكرانيا بعيدا عن النفوذ الأوروبي كما ظنه يانوكوفيتش يكفي لوقف حركات الاحتجاج **(نافع، ٢٠١٤)**. وشرع البرلمان الأوكراني الذي شهد تحولات من الحزب الحاكم إلى المعارضة بتنفيذ الاتفاق والرضوخ لمطالب الشارع في محاولة لتطويق مؤشرات الانحدار للحرب الأهلية فأقيلت حكومة يانوكوفيتش، وأعاد البرلمان دستور ٢٠٠٤ الذي يحدد سلطات الرئيس ويعزز سلطات البرلمان، وعزل الرئيس بغالبية الأصوات وغادر الرئيس الأوكراني قصر الرئاسة إلى شرق البلاد بعد إخفاق محاولته مغادرة البلاد على على متن طائرة خاصة ورفض يانوكوفيتش قرار البرلمان بإقالته، غير أن مهام رئيس الجمهورية كانت قد أوكلت لرئيس البرلمان بتصويت الأغلبية **(نافع، ٢٠١٤)**.

من جانبها استغلت روسيا الفوضى التي غرقت فيها أوكرانيا لتقوم بالتدخل العسكري في شبه جزيرة القرم بحجة حماية المواطنين من الأصول الروسية ففي المناطق الشرقية من أوكرانيا تقطن

نسبة كبيرة من القومية الروسية على جانب شبه جزيرة القرم وهذا التدخل الروسي أجج الغضب الأمريكي الأوربي (**راشد، ٢٠١٤**).

وباشرت روسيا عملياتها العسكرية بإرسالها قوة عسكرية محدودة إلى شبه جزيرة القرم، وتمكنت من بسط سيطرتها عليها دون الحاجة إلى إراقة الدماء بفضل قواتها المتمركزة أصلاً في منطقة مدعومة من مليشيات محلية حيث قامت بضرب الحصار على القوات الأوكرانية في مواضعها وكان هدف روسيا المباشر انتزاع القرم من أوكرانيا خلال وقت قصير وأقل قدر ممكن من العنف لتيسير مهمة ضمها إلى روسيا. لاحقا أجرت الحكومة المحلية في شبه جزيرة القرم استفتاءً شعبياً لتقرير مصير الإقليم وذلك في ٦ مارس ٢٠١٤ ، وأظهرت نتيجة الاستفتاء رغبة سكان شبه جزيرة القرم بالانضمام إلى روسيا الاتحادية بنسبة ٩٥% من الناخبين (**بولات، ٢٠١٤**).

إن الموقف الروسي في شبه جزيرة القرم يقوم على حسابات داخلية خارجية. ويرى صانع القرار الروسي بأنه يجب السيطرة عليها إذا أرادت روسيا أن ترجع وتستعيد مكانتها كقوة عالمية فروسيا لن تسمح بأن تخسر أوكرانيا للغرب إذا أرادت تعزيز نفوذها السابق في مسألة الجوار القريب، وأن تستعيد مكانتها كقوة مؤثرة على الصعيد الدولي، فأوكرانيا تعتبر كدولة ذات مكانة مهمة إذ تشكل عمقاً استراتيجياً للمنطقة الروسية وتعتبر كحاجز صد للتأثير الغربي، وتعد مدينة سيفاستوبول القاعدة الأساسية لأسطول البحر الأسود كما أن شبه جزيرة القرم تقع في موقع متميز وتعطي للقوة روسية زخماً مؤثراً في منطقة البحر الأسود وفي البحر الأبيض المتوسط (**جورج، ٢٠١٤**).

من جانبها استنكرت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، كما رفضت الحكومة الأوكرانية انضمام إقليم القرم لروسيا دون موافقة السلطة المركزية، وهو ما اعتبرته مخالفة صريحة للقانون الدولي الذي يشترط موافقة السلطة المركزية على إجراء الاستفتاء (**راشد، ٢٠١٤**). ثم جرت محاولات عدة لحل الأزمة منها اتفاقية *مينسك الأولى_بروتوكول مينسك أو البروتوكول الخاص بنتائج مشاورات مجموعة الاتصال الثلاثية هو اتفاق لوقف الحرب في دونباس بأوكرانيا، وقع عليه ممثلو ذلك البلد والاتحاد الروسي وجمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ٥ سبتمبر ٢٠١٤ تم التوقيع عليه بعد محادثات مكثفة في مينسك بيلاروسيا، تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. نفذ الاتفاق الذي أعقب عدة محاولات سابقة لوقف القتال في دونباس وقفا فوريا الإطلاق النار. لكنه فشل في وقف القتال في دونباس، وبالتالي تبعتها حزمة جديدة من الإجراءات تسمى مينسك الثانية والتي تم الاتفاق عليها في ١٢ فبراير ٢٠١٥ فشل هذا الاتفاق أيضا في وقف القتال، لكن تظل اتفاقيات مينسك الأساس لأي حل مستقبلي للنزاع، كما تم الاتفاق عليه في اجتماع نورماندى_ فبعد الاضطرابات والاشتباكات التي أضرمت نيرانها بين الأوكرانيين و الانفصاليين أنهت أوكرانيا عقد اجتماع منسك الذي ضم ممثلين من كييف وموسكو والانفصاليين الموالين لروسيا لغرض التوصل

إلى خطة سلام لوقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا. ووقعت اتفاقية منسك في بيلاروسيا بين روسيا وأوكرانيا وفرنسا وألمانيا وضمت ٣١ بندا، لكن لاحقا تم خرق وقف إطلاق النار وتفاقمت الأوضاع وارتفعت حدة التوتر. ومن محاولات حل الأزمة أيضاً اتفاقية (مينسك الثانية) التي عقدت إثر تأزم الأوضاع في دونستيك و فشل اتفاقية مينسك الأولى. ووقعت اتفاقية مينسك الثانية في ٢٠١٥ في بيلاروسيا بين أوكرانيا وروسيا وألمانيا وفرنسا، واشتملت على ١٣ بندا وقضت بالوقف الفوري الكامل لإطلاق النار في مناطق محددة في شرق أوكرانيا واقامة منطقة عازلة وسحب الأسلحة الثقيلة وتم تنفيذها بحزم ابتداءً من منتصف الليل بتوقيت شرق أوربا في ١٥ فبراير من عام ٢٠١٥.

تلك كانت أبرز محطات الأزمة منذ إرهاصاتها الأولى بيد أن النهاية لهذه الأزمة لم تسطر بعد فكلما خمدت نار أضرمت أخرى ولطالما مثلت علاقة أوكرانيا مع الاتحاد الأوروبي السبب المركزي الذي تمحورت حوله معطيات الأزمة الأوكرانية وتواترها منذ التدخل العسكري في شبه جزيرة القرم وتكرار المشهد اليوم لكن في قلب أوكرانيا عينها بعد تفاقم الأزمة مؤخراً ودخول القوات الروسية الأراضي الأوكرانية بعد مرحلة من التلويح والتهديد ترجمها بوتين اليوم في غزو قواته لأوكرانيا أما المرحلة القادمة من هذه الأزمة فلا تزال غير واضحة المعالم.

ثانياً/ تداعيات الأزمة وتردد صداها بين الشرق والغرب:

ترتب على الأزمة الروسية الأوكرانية تداعيات عديدة لعل أبرزها:

١ - إحياء أتموسفير الحرب الباردة

أعادت الأزمة الروسية الأوكرانية إحياء أتموسفير التوتر في الأجواء السياسية بمشهد مماثل لما كان أيام الحرب الباردة، بعد أن كان العالم قد عرف شيئاً من الاستقرار على أعقاب انهيار جدار برلين في تشرين الثاني عام ١٩٨٩م، إذ تصاعدت حدة التوتر، وغرق العالم في حماة الصراع على النفوذ والمصالح بين الشرق والغرب، ولهذا تبعاته، نظراً لتقاطع المصالح الاقتصادية والتحالفات السياسية المعلن منها وغير المعلن.

ولعل ما نشهده اليوم من حرب باردة جديدة ليست إلا شكل من أشكال نظام عالمي لما يتبلور بعد هذا النظام الجديد الذي يقف العالم على مشارفه من شأنه أن يقلب الموازين ويمهد لسلسة حروب طويلة الأمد وحروب المصالح والهيمنة التي هي أكثر كارثية من الحرب العالمية.

٢- تصعيدات الغرب ومناوراته الاستفزازية:

عمد حلف شمال الأطلسي وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى التصعيد ملوحاً بتطبيق المزيد من العقوبات على روسيا بعد ضم الأخيرة لشبه جزيرة القرم كما قام الحلف بنشر قواعد عسكرية له على تخوم روسيا للقيام بمناوراته المشتركة مع القوات الأوروبية في البحر الأسود. كما وقرر التصدي لروسيا في حال قيامها بأي تصعيد إذ وافقت كل من ألمانيا - فرنسا - إيطاليا - إسبانيا - بريطانيا- وبولندا الانضمام إلى هذه القوة وتتألف من كتيبة برية نحو ٥ آلاف مقاتلو تتلقى الإشارات والعمليات من قوات جوية وبحرية وقوات خاصة **(الحمراني، ٢٠١٨)**.

فالأزمة الأوكرانية أسست تغييرات مهمة على مستوى القارة الأوروبية كان من أبرزها إحياء مفهوم الأمن الأوروبى والتحول نحو اختفاء بعض الظواهر الأوروبية مثل الإحياء الفنلندى والسويدى. والتغير الكبير في هذاالسياق تمثل في ابتعاد ألمانيا عن أحد ثوابت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والمتمثل في تحجيم الإنفاق العسكري وعدم الانخراط في أي أعمال عسكرية خارجية بالإضافة إلى إحياء النقاش حول فكرة الجيش الأوروبي الموحد وتأكيد الشراكة عبر الأطلنطي **(المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات، ٢٠٢٢)**.

٣ - تصعيد روسيا والحرب على أوكرانيا:

كان لابد لاستفزاز الحلف والاتحاد الأوروبي من أن يفضي إلى رد فعل عنيف من روسيا، وكان بديهياً أن روسيا لن تلتزم الصمت مطولاً ولن تكتفي بأجواء الحرب الباردة والهجينة بعد أن بلغ الاستفزاز أقصى درجاته، وصارت تخوم بوتين وأمن بلاده يتهددها خطر حقيقي. ففي حربها الهجينة ضد أوكرانيا استثمرت روسيا أساليب هذا النوع الجديد من الحروب وبما أن الأمر هنا مطبق من جهة رسمية - بينما كان استثمار تلك الأدوات في الحالات السابقة كالشيشان، العراق، لبنان ، من قبل جهات غير حكومية كانت عمليات روسيا في أوكرانيا، أوسع وأوضح بكثير من سابقاتها من الحروب الهجينة إذ وجهت روسيا تركيزها إلى جانب أرض المعركة على الوسائل غير العسكرية والجدير ذكره هنا أن الأركان العامة الروسية كانت قد أعدت لعمليات هجينة في أوكرانيا قبل وقت طويل من الأزمة و كانت ثمة مناورات عسكرية في مناطق عسكرية عديدة ومن ذلك ما عرف بالتمرين الثاني للجيش الروسي في عام ٢٠١٣ الذي ضم أكثر من ٧٥ ألف جندي، وتبين لاحقاً أنه كان بمنزلة تدريب لأجزاء من الحملة على أوكرانيا وروسيا في حربها على أوكرانيا لاتتردد في استخدام وسائل شتى ولم يفتها استثمار البطاقة العرقية الدينية لخدمة المصالح الروسية إذ استخدمتها كورقة ضغط على الحكومة الأوكرانية.

إن حرب روسيا اليوم بعد التطورات الأخيرة لم تقف عند حد الحرب الهجينة بل أضافت روسيا إليها الحرب المباشرة باجتياحها أوكرانيا اليوم، ففي ٢٤ فبراير شباط ٢٠٢٢ بدأت روسيا غزواً عسكرياً واسعاً لأوكرانيا وشنت هجمات أدت إلى مقتل وإصابة مدنيين، وألحقت أضراراً جسيمة بالمباني المدنية من المستشفيات والمدارس والمنازل **(صابر، ٢٠٢٢)**.

ويرى بعض المختصين أن العملية التي أقدم عليها الرئيس الروسي هي بالفعل خطوة دفاعية استباقية لوجود تهديد أمني واستراتيجي لبلاده متمثلاً في وجود حلف الناتو قريباً من حدوده وهو ما لم يلتزم به الناتو منذ التسعينات من القرن الماضي، حيث عمل تدريجياً في التوسع على معظم دول حلف وارسو وثلاثة دول سابقة كانت في الاتحاد السوفييتي، مما ممثل خطراً على روسيا، والتي بدورها تحركت لوقف هذا الخطر الزاحف والقريب من حدودها **(المعهد المصري للدراسات، ٢٠٢٢)**.

٤ ـ العقوبات على روسيا:

أجمعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعددها ٢٨ دولة على فرض مجموعة من العقوبات على روسيا مع بداية الأزمة الروسية الأوكرانية وغاية حزمة العقوبات الاقتصادية المفروضة هو توجيه ضربة للاقتصاد الروسي بالشكل الذي يترك أكبر أثر ممكن في مقابل أقل تأثير على الاتحاد الأوروبي **(بيزارد وآخرون، ٢٠١٧)**.

وكان لهذه العقوبات أثره البالغ في الاقتصاد الروسي، بعد إنعاشه قبلاً على يد بوتين الذي كان قد عمل على إعادة هيبة السلطة المركزية واتخذ العديد من التدابير للتقليل من مصادر التأثير والقوة خارج المؤسسة الرسمية ليكون الكريملين مصدر السلطة العليا وكان قد أفاد من الأداء الاقتصادي الذي تميزت بها فترة حكمه بفضل ارتفاع الاحتياطات المالية المتأتية من ارتفاع أسعار البترول الأمر الذي ساعده على القيام بإصلاحاته السياسية وتجاوزه لخطر التفكك والفوضى الذي كان محدقاً بروسيا **(بفغيني، ٢٠١٠)**. وقد وجهت العقوبات الاخيرة ضربتها للاقتصاد الروسي وتركت الأزمة الحالية آثاراً سلبية عميقة في التعافي المالي والاقتصادي الروسي الذي كان قد حققه بوتين فالعقوبات وإحجام المستثمرين تزامناً مع تراجع في أسعار صادرات روسيا من النفط والغاز الطبيعي مما زاد الأمر سوءاً.

وحملت التطورات الأخيرة للأزمة مزيداً من التعقيد في الوضع الاقتصادي الروسي، ومع اجتياح بوتين لأوكرانيا مؤخراً ضيق الغرب خناق العقوبات الاقتصادية على روسيا ومن جملتها تجميد أصول المصرف المركزي الروسي في الخارج ولا يخفى ما لذلك من تبعات كارثية على سعر صرف الروبل الروسي. فغالباً ما يفضي الضغط المتواصل على الروبل إلى زج الحكومة والشركات الروسية في مأزق الدين وسداد أقساطه. كما شملت العقوبات رجال أعمال روس ليكونوا ورقة ضغط أخرى على فلادمير بوتين لينهي الحرب.

رغم ذلك ترجم بوتين تهديداته على أرض الواقع في اجتياح أوكرانيا، وبما أن الحرب طال أمدها لم يعد من الممكن إخفاء آثارها العميقة على جسد الاقتصاد الروسي فخسارة روسيا للواردات المالية الغربية مقابل النفط والغاز الروسي تقدر ب٧٢٢ مليون دولار يومياً **(الرفاتي ، ٢٠٢٢).** وتركت الأزمة وتصعيداتها الأخيرة الأثر الواضح على العلاقات الدولية عامةً ويمكن القول إن الأزمة الأوكرانية الروسية أوجدت ورشة مفتوحة لسلسلة من التحالفات والعلاقات الدولية جديدة.

٥ - قضية اللجوء:

إن من تداعيات اجتياح روسيا للأراضي الأوكرانية والتدمير المستمر للبنى التحتية وما ترتب على تلك العمليات العسكرية من فوضى على الأصعدة كافة خلق أزمة فوق أزمة تمثلت في توافد اللاجئين من أوكرانيا والهاربين من الموت المحيق بهم من كل حدب وصوب. وتظهر التقارير أن ثمة ٢ مليون لاجئاً و ٧ مليون يحاولون الخروج من ن أوكرانيا **(العين ، ٢٠٢٢)**، لتجتاح أوروبا موجة لجوء لم تعهدها منذ الحرب العالمية الثانية والجدير ذكره هنا أن عدد اللاجئين يتزايد باستمرار ويقدر بحوالي ١٠٠ ألف شخص يومياً **(بالعربية، ٢٠٢٢)**.

ولا يخفى ما لموجات اللجوء هذه من تبعات تصل حد الأزمات الديمغرافية للدول الحاضنة المستقبلة من جهة وأوكرانيا من جهة أخرى، فتداعيات الأزمة الأوكرانية لم تنتهي وهذا كله رهن سلوك روسيا وصناع القرار فيها وفيما تتصارع القوى العظمى يدفع الضحايا من المدنيين الأبرياء الثمن الباهظ كما هو الحال في سائر الحروب على مر التاريخ.

٧/١ أهداف التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا

هناك خمسة أهداف رئيسية تسعى إليها روسيا عبر عمليتها العسكرية يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً/ تدمير البنية العسكرية الأوكرانية وتحييدها:

والتي تعتبرها روسيا بنية هجومية تم تطويرها من جانب الغرب، خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، لتهديد موسكو، ومنها يتم توجيه الضربات المنطقة دونباس وتحديداً جمهوريتي دونيتسك ولوجانسك التي يقطنها أغلبية من الروس الذين يرتبطون عضوياً مع روسيا، وتعتبرهما الأخيرة امتداد أثنياً وبشرياً وثقافياً لها. ومن ثم فإن حماية منطقة الدونباس ووقف المعارك وقصف كييف لها دافع رئيسي للعملية الروسية.

ثانياً/ السيطرة على البنية النووية الأوكرانية:

فقد آثار تصريح الرئيس الأوكراني في مؤتمر ميونيخ للأمن حول إمكانية استعادة الوضع النووي لأوكرانيا وتطوير سلاح نووي مخاوف وقلق روسيا. وكانت أوكرانيا واحدة من أربع جمهوريات سوفييتية بها أسلحة نووية، وعقب تفكك الاتحاد السوفييتي تم نقل كل الأسلحة النووية من الجمهوريات الثلاث إلى روسيا. وقد طالب زيلنيسكي بعقد اجتماع للدول المشاركة في مذكرة بودابست، التي كان من المفترض أن تضمن أمن أوكرانيا مقابل تخليها عن حيازة الأسلحة النووية، مشيراً إلى أن كييف تتقدم بهذا المقترح للمرة الرابعة والأخيرة، وفي حال عدم إجراء المفاوضات قد تعيد أوكرانيا النظر في قرار التخلي عن الأسلحة النووية. وربما كانت هذه القشة التي قصمت ظهر البعير، فما كان من الممكن أبداً لروسيا أن تقبل بدولة نووية عسكرية على حدودها مرة أخرى.

ثالثاً/ دعم جمهوريتي دونيتسك ولوجانسك في مواجهة كييف:

وتوفير مظلة لتقدم قوات الجمهوريتين لاستعادة ما تعتبره أراضي تابعة لها إدارياً، ومن سيطرتها إلى حدود إقليم الدونباس وتحريره بالكامل من سيطرة القوات الحكومية لكييف التي قامت بإخضاع مساحات واسعة منه خلال العمليات العسكرية عام ٢٠١٤ وجمدت الأوضاع عند ما يشار إليه بخط التماس بين دونباس وقوات كييف.

رابعاً/ استعادة إمدادات المياه لشبه جزيرة القرم من نهر دنيبر عبر قناة شمال القرم

والتي كانت تؤمن ٨٥٪ من احتياجات شبه جزيرة القرم من المياه العذبة، وقامت السلطات الأوكرانية بقطع المياه عن شبه الجزيرة عبر سد أقامته منذ ٨ سنوات.

خامساً/ تأكيد حياد أوكرانيا:

والتزام أوكرانيا بعدم الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي أو السماح بمد بنيته العسكرية باتجاه موسكو، والعودة إلى ما كانت عليه كييف في الفترة منذ تفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ وحتى نهاية فترة الرئيس الأوكراني ليونيد كوشما عام ٢٠٠٤ من حيث التوازن في العلاقة بين روسيا والغرب، ومراعاة المصالح الروسية وضرورات الأمن القومي الروسي بما في ذلك حقوق الروس في أوكرانيا.

وقد يتطلب ذلك تغييراً سياسياً في النخبة الحاكمة الأوكرانية من وجهة نظر موسكو، خاصة مع انسداد أفق المفاوضات بين الجانبين وعدم الثقة المتبادلة بينهما، وهو ما أشار إليه سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي، معتبراً أن العملية العسكرية في أوكرانيا يتمثل هدفها في تمكين الأوكرانيين بعد تحررهم من الاضطهاد، من تقرير مستقبلهم بحرية. حققت روسيا معظم الأهداف

السابقة، فخلال الأيام الأربعة الأولى من بدء العملية العسكرية، ووفق بيان وزارة الدفاع الروسية، تم تدمير ١٠٦٧ هدفاً في البنية التحتية العسكرية لأوكرانيا، تتضمن مراكز للقيادة والاتصالات، ونظماً صاروخية مضادة للطائرات، ومحطات رادار ومدى واسعاً من الطائرات والمعدات العسكرية. كما سيطرت روسيا بشكل كامل على منطقة محطة تشيرنوبيل النووية بشمال أوكرانيا، وعلى البنية النووية الأوكرانية التي يمكن استخدامها لإنتاج محتمل الأسلحة نووية. وتم قصف السد الأوكراني وإعادة تدفق المياه لقناة شمال القرم، وتواصل قوات جمهوريتي "دونيتسك" و "لوجانسك" تقدمها بدعم ناري من الجيش الروسي.

وعلى الرغم من تحقيق الأهداف السابقة، إلا أن العملية العسكرية الروسية مازالت مستمرة في ضوء سعي موسكو للقضاء على قوات المقاومة والكتائب الأوكرانية المكونة من القوميين المتطرفين، وظهور ما يشبه حرب شوارع بين قوات روسية شيشانية في معظمها، وقوميين أوكرانيين، فضلاً عن إعلان الولايات المتحدة والدول الأوروبية عن مساعدات عسكرية وإمدادات دفاعية عاجلة لأوكرانيا من دون التدخل المباشر وإرسال قوات لها، الأمر الذى يزيد الأزمة تعقيداً وقد يطيل من أمدها نسبياً رغم حرص روسيا أن تكون ضربة استباقية وعملية عسكرية خاصة وسريعة.

ولا شك أن المساعدات الغربية أثرت بشكل كبير على العمليات الجوية والبرية والإلكترونية والبحرية الروسية. وستجبر إخفاقات روسيا الجيش الروسي على إعادة التفكير جذريا في ممارسات التدريب، والهيكل التنظيمي والثقافة، واللوجستيات وسياسات التوظيف والاستبقاء، وجهود التخطيط **(عبد الواحد، ٢٠٢٣)**.

٨/١ السيناريوهات المتوقعة والتطورات الراهنة:

يكاد يجمع المحللون والباحثون في ميدان العلاقات الدولية أن الأمر برمته منوط بالسلوك الروسي مستقبلاً ويمكننا إجمال السيناريوهات المتوقعة فيما يلي:

١- سيناريو انتصار روسيا:

أشرنا آنفاً إلى أن السبب المحوري للأزمة وتطوراتها الأخيرة يكمن في ميل أوكرانيا إلى الغرب ونيتها الانضمام إلى الناتو الأمر الذي تجده روسيا تهديداً حقيقاً، ذلك أن أوكرانيا تعد الخط الأحمر الأخير لامتداد الناتو في أوروبا الشرقية وهو ما يعني لروسيا تفكك الارتباط العضوي مع أوكرانيا وهذا ما لن تسمح به روسيا مطلقاً مهماً كلفها الأمر إن سيناريو انتصار روسيا رغم الصعوبات والتحديات ليس أمراً مستبعداً وذلك استناداً إلى حقيقة جوهرية مفادها أن مصير أوكرانيا بالنسبة لموسكو أكثر أهمية منه لأمريكا والغرب من هنا ستكون روسيا مستعدة لدفع أي ثمن لتحقيق

أهدافها أكثر مما هو الحال بالنسبة للغرب وهذا ما أكده بوتين علانية غير مرة فروسيا مستعدة لدفع ثمن كبير من أجل أوكرانيا وليس النموذج الأوكراني النموذج الأمثل للرد على روسيا، فأية تهديدات اقتصادية أو عسكرية لن تكبح جماح بوتين البتة **(أمين، ٢٠١٤)**.

ولن يتراجع بوتين عن حربه مالم تتحقق أهدافه ويتم تلبية شروطه التي أفصح عنها المسؤولون الروس غير مرة وتلك المطالب تتمثل في تنازل أوكرانيا عن فكرة الانضمام إلى حلف الناتو ونزع سلاحها والتزامها الحياد كدولتي النمسا والسويد واعتراف أوكرانيا رسمياً باستقلال كل من لوغانستك ودونستيك الانفصاليتين واعترافها بأن شبه جزيرة القرم جزء من روسيا **(بالعربية، ٢٠٢٢)**.

فماذا يحدث لو تم تنفيذ شروط روسيا؟ ستتوقف حرب روسيا على أوكرانيا صحيح لكن حرب أمريكا الاقتصادية والسياسية والإعلامية التي تشنها على روسيا لن تتوقف، وستتسع لتشمل الصين وهذا من شأنه أن يدفع روسيا والصين إلى خلق عالم اقتصادي مستقل عن عالم الدولار، والوقائع تبين أن هذا العالم قد بدأ بالتشكل الفعلي خلال الحرب في أوكرانيا وبتعبير آخر نحن على مشارف نظام عالمي اقتصادي مواز من شأنه تقسيم العالم بين نظامين اقتصاديين ينضوي كل نظام تحت حماية قوى عسكرية موازية، كما سيفضي ذلك إلى ظهور سوق عالمية موازية من المرجح أن تقاطعها أمريكا وسيكون الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام تبلور اقتصاد ثالث إلى جانب النظامين الاقتصاديين يمهد سبيله نحو العالمية هو الآخر **(منير، ٢٠٢٢)**.

الجدير ذكره في هذا المقام أن انتصار روسيا في الحرب يتمظهر في تحققات عدة وليس بالضرورة أن يكون في هيئة الوصول إلى تسوية مستدامة، بل قد يكون في تسليم سلطة كييف لحكومة موالية وتابعة لروسيا، وقد يتخذ النصر شكل انقسام أوكرانيا وبترها عن الغرب. وفي حال وصلت روسيا إلى أهدافها السياسية بالقوة العسكرية فإن سيادة أمريكا لن تكون مطلقة في أوروبا التي ستشهد بدورها تغيرات كبيرة خاصة في الملف الأمني وستسمر الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة وروسيا من جهة أخرى **(فيكس، كيماج، ٢٠٢٢)**.

٢- سيناريو التفاوض:

رغم تعثر المفاوضات وتصريحات الطرفين بفشل المساعي السلمية مؤخراً، يبقى سيناريو التفاوض قائماً، وربما تجنح روسيا و كذا الغرب إلى التفاوض لحل الأزمة والاتفاق على هدنة مع الحفاظ على استقلال أوكرانيا ومنحها حق تقرير مصيرها واختيار توجهاتها التي تشاء والانضمام اقتصادياً وسياسياً إلى الجهة التي تختارها.

إن سيناريو التفاوض ليس مستبعداً فقد يتوصل أطراف النزاع الروسي والغربي إلى اتفاق يلبي غرور الطرفين ويتيح لهما تحقيق مصالحهما في أوكرانيا انطلاقاً من كون المصالح الاقتصادية الأوربية تنبني أساساً على الطاقة؛ فأوروبا أقل اندفاعاً لتجسيد التهديدات على اعتبار أن أي عقوبات

أمريكية بلا شركائها الأوربيين لن يكون لها تأثير اقتصادي كبير على روسيا وهذا ما يظهر محاولات "انجيلا ميركل" المستشارة الألمانية للوصول لحل ينزع فتيل التوتر الغربي الروسي **(أمين، ٢٠١٤)**. وتعتمد أوكرانيا على الدعم من الدول الأوربية والولايات المتحدة على وجه الخصوص، إذ تقوم الولايات المتحدة بدعمها من أجل مواجهة موسكو ولكن ما يحصل حتى هذه اللحظة لا يعدو كونه استعراضاً للعضلات بين موسكو وواشنطن وهو ما قد يفسره حجم التصريحات وتبادل الاتهامات بين كلا الطرفين . فكلاهما لا يريدان حرباً واسعة إلا أنهما مستعدان لها وهو ما يعبر عن طبيعة الصراع بين الدول الكبرى على النفوذ والموارد.

ولذلك يمكن أن يكون السيناريو الثاني للحل هو التوافق الشامل بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية كطرفين قادرين على حل الأزمة ووقف الحرب وهنا يمكن للتفاوض أن يكون هو المخرج لوقف الحرب في أوكرانيا. لكن الحل السياسي والتفاوض سوف يكون على عدة نقاط متعلقة بين القوتين النوويتين إلى جانب الخلاف المطروح وهو عدم انضمام أوكرانيا إلى حلف الأطلسي وعدم وضع صواريخ للحلف قريبة من روسيا. من هنا يجدر بالغرب إذا ما أراد حماية أوكرانيا أن يتخلى عن فكرة توسيع حلف الشمال الأطلسي وينبغي أن يعمل الطرفان على إنقاذ الاقتصاد الأوكراني فأوروبا لا تريد وجود دولة فاشلة على حدودها والحل الملائم للجميع هو بقاء أوكرانيا في حياد دولة عازلة بين روسيا والغرب **(أمين، ٢٠١٤)**.

والتوصل إلى حل سلمى هو من مصلحة روسيا كما الغرب ذلك أن من شأن الأخير أن يستعمل السلاح الفعال النفط إلى جانب تحكم مجموعة من رجال المال في الحكومة الروسية الأمر الذي قد يسفر عن حراك داخلي سببه عدم كفاءة الحكومة في توفير مستلزمات شعبها، وإن حدث الحراك فلابد من أنه سيجد من يدعمه من الخارج وسيتيح ذلك صعود القوى الليبرالية الموالية للغرب.

في الواقع إن سيناريوهات حل الأزمة كافة في يد روسيا وليس جنوحها إلى التفاوض أمراً مستحيلاً؛ فقد يوظف الغرب ورقة أوكرانيا للضغط على روسيا للحصول على تنازلات مهمة. ورغم احتدام الصراع وحدة التوتر بين روسيا وأمريكا في فترات كثيرة ألفيناهما يقدمان تنازلات للوصول إلى اتفاق نهائي. كما أن تداعيات الأزمة وتطوراتها عمقت الوعي الأوروبي الأمريكي بأهمية المنطقة لروسيا وخطورة التدخل فيها والتورط بأي عمل عسكري من شأنه أن يستنزف الأطراف مادياً وبشرياً.

ويعتبر الكثير من الباحثين أن الكرة في الملعب الروسي إذا خففت روسيا من حدة الأزمة الأوكرانية أو حتى لم يحدث احتدام للقتال فسوف تؤيد معظم حكومات الدول الأوروبية تخفيف العقوبات بعض الشيء أما في حال قامت روسيا بالتصعيد في أوكرانيا أو هددت بخطوات عدوانية في أي منطقة أخرى، فسيتم تجديد المناقشة في أوروبا بشأن رد فعل آخر ربما تماطل روسيا أيضاً

مع العلم أن هناك انقسام جغرافي واضح بين الدول المجاورة لروسيا وغيرها فيما إذا كان التهديد الروسي حقيقياً وفورياً. فهل يجنح الطرفان إلى التفاوض ووقف الحرب؟ هو أمر ممكن لكن ما هو الحل الذي يمكن أن يرضي الأطراف في آن معاً؟

٣- سيناريو الحرب الشاملة:

صحيح أن احتمال لجوء روسيا إلى السلاح النووي مستبعد لكن هذا لا يعني اختبار عزيمة بوتين، لأنه ليس من السهل توقع ردود أفعال بوتين لاسيما إذا وجد نفسه محاصراً خاصة بعد تهديده العلني وتلويحه باللجوء إلى السلاح النووي في التصريحات الرسمية التي جاءت رداً على التصعيد في العقوبات الغربية وفي هذا تهديد حقيقي للأمن والسلم الدوليين **(الرفاتي، ٢٠٢٢)**.

ويتوقع البعض أن تتسع دائرة الحرب لتجاوز تخوم أوكرانيا، فيستمر بوتين في غزوه باتجاه جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق من مثل مولدوفا وجورجيا، ليعيد مجد الإمبراطورية الروسية. وقد يجد بوتين في تزويد الغرب لأوكرانيا بالسلاح عدواناً يجب الرد عليه، فيتذرع بذلك لتهديد دول البلطيق التي هي في حلف الناتو من مثل لتوانيا، ويفتح ممراً إلى الجيب الروسي الخارجي الساحلي كالينينغراد، الأمر الذي ينبئ باندلاع الحرب مع حلف الناتو فالمادة الخامسة من ميثاق التكتل العسكري تنص على أن الاعتداء على عضو من أعضاء الحلف يمثل اعتداء على سائر الأعضاء. إن مثل هذا التصعيد ممكن الحدوث نظراً لما عهدناه من النمط السلوكي لبوتين الذي أعلن وضع السلاح النووي في أعلى درجات الاستعداد، غير أبه بانتهاك الأعراف الدولية الأمر الذي يميل غالبية المحللين إلى اعتباره محض تذكير بالعقيدة الروسية التي لن تتوانى عن استعمال سلاحها النووي في ساحة المعركة إذا دعت الحاجة لذلك **(لاندال، ٢٠٢٢)**.

ومؤخراً صرح وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في مؤتمر صحفي أن الحل الدبلوماسي للحرب غير مرجح واتهم روسيا بعرقلة المساعي الدبلوماسية لإنهاء الحرب محذراً من تصعيد روسيا للحرب باستخدامها الأسلحة الكيماوية إذا ما استمر الغرب باستفزاز بوتين لاشيء يمنع من تطور الحرب لتصبح حرباً عالمية تلتهم نيرانها العالم برمته **(بالعربية، ٢٠٢٢)**.

٤ - سيناريو هزيمة روسيا:

إن سيناريو هزيمة روسيا مستبعد جداً ولا نجانب الصواب إن قلنا إنه أمر مستحيل، هذا ما يؤكده غالبية المحللين والباحثين. فهزيمة روسيا في حربها هذه تعني تفكك الاتحاد الروسي مثلما كانت هزيمة الاتحاد السوفييتي في أفغانستان أحد أسباب تفككه، وهزيمة روسيا تعني أنها لم تعد من القوى العظمى في العالم. وهزيمة روسيا تعني انسحاب الجيش الروسي من أوكرانيا خال الوفاض

صفر اليدين، لم يصب أي هدف من أهدافه. ولأن بوتين يرفض الهزيمة و لن يرضخ البتة وهذا ما يؤكده تهديده بالسلاح النووي ورفعه إلى أقصى درجات الاستعداد وفي هذا رسالة لخصومه بأنه لم يدخل أوكرانيا ليهزم لأن هزيمة روسيا ضربة في الصميم الوجودي للاتحاد الروسي، وهزيمتها العسكرية لن تبقى في حدود أوكرانيا وحسب بل سيتردد صداها في القضاء الحيوي الاستراتيجي لروسيا، إن فرضية هزيمة بوتين صعبة للغاية وخروجه من أوكرانيا دون أن يحقق أهدافه هو أمر مستحيل **(شهاب، ٢٠٢٢)**.

إن أثر الأزمة والحرب لا ترتكز في الدولتين المتحاربتين بل تتعدى ذلك الى صراع دولي بين القوى العظمى ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في استنزاف روسيا عسكرياً واقتصادياً وإضعاف دورها وتراجعها كقوة كبرى وسلبها القوة والنفوذ وقد تؤدي المفاوضات إلى تراجع الحرب إلى نقاط محدودة **(ياسين، ٢٠٢٢)**. وتبقى الاحتمالات مفتوحة والسيناريوهات من النجاح في الحرب وتحقيق روسيا لأهدافها رغم الثمن الباهظ أو توسع الحرب إلى حرب حل وسط يرضي الأطراف المتصارعة عالمية أو الهزيمة في الحرب أو الوصول إلى كلها مطروحة.

٩/١ الموقف الأمريكي الأوربي من الأزمة الأوكرانية:

تكمن العقدة الحقيقية في الأزمة الأوكرانية في صيغة العلاقات الأوربية - الروسية التي تلقي بظلالها على العلاقات الأمريكية - الروسية، إذ تتعامل روسيا مع دول أوربا بمنطق القوة العظمى لاسيما وأن تلك الدول بحاجة إلى روسيا في مجال الطاقة، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي قبل عقدين ونصف كان من بين القضايا المطلوب معالجتها، مسألة امتلاك ثلاث من جمهورياته السابقة للسلاح النووي، وهي أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا، وانصبت الجهود الأمريكية في هذه المرحلة نحو جمع السلاح لدى دولة واحدة لكي يسهل التعامل معها، وفي مذكراته حول هذا الموضوع تحدث وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر عن الصعوبات التي واجهتها حكومته لإقناع أوكرانيا بالتوقيع على معاهدة ستارت للحد من الأسلحة (وهي معاهدة للحد من انتشار الأسلحة النووية عقدت في عام ١٩٩١) لتصبح دولة غير نووية، ولتبقى روسيا هي الدولة الوحيدة من المجموعة السوفيتية السابقة التي تمتلك سلاحاً نووياً، وعلى الرغم من تعدد الأسباب لحدوث الأزمة التي كانت لها آثارها السلبية على الشعب الأوكراني.

فقد استغلتها بعض الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة والدول الغربية وتدخلت في شؤون أوكرانيا بحجة دعم المعارضة، التي صنعت بأيد خارجية في محاولة لإعادة مشهد الثورة البرتقالية إلى البلاد سنة ٢٠٠٤، ولسحبها إلى معسكرها وتحجيم الحضور الروسي في الساحة الأوكرانية، وقد أرسلت الإدارة الأمريكية فكتوريا فولاند مسئولة الشؤون الخارجية الأمريكية لتلتقي بالمحتجين في ميدان الاستقلال في رسالة واضحة المرامي

١٠/١ الأهداف الأمريكية من التدخل في الأزمة:

سعت الولايات المتحدة لاستغلال الأزمة الأوكرانية لتشويه صورة روسيا ومنع تمدد دورها في أوراسيا ومن أسباب الاهتمام الأمريكي: الموقع الإستراتيجي لأوكرانيا وغناها بالثروات الطبيعية فضلاً عن كونها الممر للغاز الروسي إلى أوربا ولإشرافها على البحر الأسود.

ويرتبط الاهتمام الأمريكي بأوكرانيا بعوامل عدة في مقدمتها الاهتمام الأمريكي بالشأن الأوربي عموماً وبشؤون الدول المنسلخة عن الاتحاد السوفيتي ومحاولة إبعاد النفوذ الروسي عن أوربا عبر استقطاب دولها الشرقية في مشاريع اقتصادية وأمنية مختلفة لضمان عدم تمكن روسيا من استعادة نفوذها في المنطقة أو إقامة تكتلات تضم من خلالها الدول التي كانت في السابق جزءاً من الاتحادالسوفيتي. ومنذ إعلان استقلال أوكرانيا في عام ١٩٩١، سارعت الحكومة الأمريكية إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها، والإعلان عن رغبتها في نجاح انتقال أوكرانيا إلى دولة ديمقراطية ذات اقتصاد سوق مزدهر **وحسب البيانات الأمريكية:**

"تتركز سياسة الولايات المتحدة في تحقيق وتعزيز أوكرانيا ديمقراطية ومزدهرة، وآمنة أكثر تكاملا عن كتب إلى أوروبا والهياكل الأوروبية الأطلسية من أجل ذلك تم عقد ميثاق ميثاق الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وأوكرانيا الذي ركز على تعزيز التعاون في مجالات الدفاع والأمن والاقتصاد والتجارة، وأمن الطاقة والديمقراطية والتبادل الثقافي.

كما أكد على استمرار التزام الولايات المتحدة لدعم العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وأوكرانيا، لتحقيق واحد من المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ومنحت الولايات المتحدة أوكرانيا أفضلية تجارية وأنشأ الطرفان مجلساً للتجارة والاستثمار في إطار اتفاق البلدين على التعاون التجاري والاستثمار والعمل على زيادة الفرص التجارية والاستثمارية من خلال تحديد وإزالة العوائق أمام التدفقات التجارية والاستثمارية بين البلدين. كما ألغت تطبيق بعض القوانين المقيدة مثل تعديل جاكسون فانيك مما يتيح لأوكرانيا اقامة علاقات تجارية طبيعية .

كذلك ترتبط الولايات المتحدة وأوكرانيا بمعاهدة الاستثمار الثنائية، وتشمل الصادرات الأمريكية الفحم والآلات والمركبات والمنتجات الزراعية والأسماك والمأكولات البحرية والطائرات بينما تستورد الولايات المتحدة من أوكرانيا الحديد والصلب والكيماويات غير العضوية والنفط والطائرات والمنتجات الزراعية **(الربيعى، ٢٠١٧)**.

الفصل الثانى

ماهية التضخم، وأسبابه.

تمهيد:

تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيق ما يسمى بالمربع السحري من خلال تحقيق التوازن الخارجي والداخلي، والوصول إلى معدلات بطالة مقبولة في المجتمع وتحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ويعتبر هذا الأخير من أولويات السياسات الاقتصادية الكلية والهدف الأسمى الذي تسعى إليه كل دول العالم وذلك لتحقيق رفاهيتها الاقتصادية من خلال زيادة معدلات الاستثمار والتراكم الرأسمالي.

وقد أصبح التضخم يشكل خطراً واضحاً وحاضراً في العديد من البلدان، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية، بلغ التضخم أعلى مستوياته على الإطلاق خلال أربعون عاماً. ونتيجة لذلك؛ انتهجت البنوك المركزية حول العالم سياسة نقدية متشددة للحد من تلك الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادى. فعلى سبيل المثال؛ قام بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة بنحو ٧٥ نقطة أساس في اجتماعين متتاليين في عام ٢٠٢٢، وتبعه عدد من البنوك المركزية بدول العالم مثل دول الخليج العربي السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين، كما بدأ البنك المركزي المصري في اتباع سياسة نقدية متشددة أيضاً تهدف إلى استقرار الأسعار والحد من معدلات التضخم بما يتناسب مع الأهداف القومية المتمثلة في تحقيق مزيد من معدلات النمو الاقتصادي المستدام.

وعلى ضوء ذلك؛ تسعى الدراسة لتوضيح بعض الجوانب العلمية للتضخم؛ وذلك فقاً للنقاط الرئيسة التالية:

١/٢ ماهية التضخم.

٢/٢ ماهية عتبة التضخم.

٣/٢ أسباب التضخم.

١/٢ ماهية التضخم:

تعددت التعاريف الخاصة بالتضخم، وقد اختلف الاقتصاديون في إعطاء تعريف موحد للتضخم، حيث يتمثل التضخم بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار دون أن يقابله زيادة في الانتاج ، أو بسبب قوة تضخمية ، فاختلفت المدارس الاقتصادية في تفسيره (**البطرني**، ٢٠١٨).

كما يعرف البعض التضخم بأنه الارتفاع المستمر في الأسعار الناتج عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وهو مرض اقتصادي تعاني منه جميع الدول سواء متقدمة أو نامية على حدٍ سواء، ولكي تختلف نسب التضخم وتأثيرها على الاقتصاد من بلد لآخر تتنوع ظاهرة التضخم في البلدان، لكن ظاهرة التضخم تشترك بمظاهر وسمات خاصة تجعلها شديدة الصلة ببعضهما البعض بوجود روابط و علاقات فيما بينها، حيث يتخذ التضخم أشكالا متعددة تختلف حسب اختلاف أنواعه واختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها ومن هذه المعايير:

أولاً/ تدخل الدولة في الأسعار:

طبقا لهذا المعيار هناك نوعان للتضخم، النوع الأول التضخم الصريح أو الحر هو عبارة عن ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار دون أي تدخل للسلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات ، حيث ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب ، بصورة تلقائية بهدف تحقيق التوازن بين الطلب والعرض (أحمد، ٢٠١٨).

أما النوع الثاني التضخم المكبوت هو عبارة عن ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار غير واضح ناتج عن تدخل الحكومة في المستوى العام للأسعار عن طريق قيامها بإصدار قوانين وضوابط إدارية تقيد الأسعار، مما يحد من قدرة العوامل الاقتصادية على العمل بحرية تامة.

ثانياً/ مصدر الضغط التضخمي:

طبقًا لهذا المعيار هناك ثلاث أنواع للتضخم، النوع الأول تضخم الطلب هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار ناتج عن زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات بسرعة أكبر من زيادة العرض الكلي، أي وجود خلل في معادلة الطلب والعرض الكليين بالنسبة للقدرات الانتاجية للاقتصاد.

أما النوع الثاني تضخم التكاليف هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار السلع الاستهلاكية والصناعية ناتجة من زيادة نفقات الانتاج وبالأخص أسعار عوامل الانتاج. أما النوع الثالث التضخم المستورد ينتج هذا التضخم بسبب تأثر مستوى العام للأسعار السلع المحلية بالعوامل الخارجية مثل ارتفاع أسعار المواد الخام المستوردة (**أبو رمضان**، ٢٠١٦).

ثالثاً/ حدة التضخم:

طبقاً لهذا المعيار هناك نوعان للتضخم، النوع الأول التضخم الجامح يُعد أكثر أنواع التضخم ضرراً على الاقتصاد الوطني، فيحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في زيادة عرض النقود، أو كنتيجة النقص غير الطبيعي في عرض السلع الناتج عن حالات الحروب، الكوارث الطبيعية، والاضطرابات السياسية.

أما النوع الثاني التضخم الزاحف هو عبارة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار بصورة تدريجية بطيئة، ولكنها مستمرة، وهذا النوع من التضخم لا تظهر خطورته إلا بعد فترة زمنية على الرغم من وجوده، وعادة ما تكون الزيادة في المستوى العام للأسعار بنسب تتراوح بين (٢ : ٣%) **(عطية، ٢٠٠٦)**.

٢/٢ ماهية عتبة التضخم:

يمكن وصف مستوى عتبة التضخم في الاقتصاد بأنها نقطة انعطاف يكون بعدها نمو الناتج ليس أمثل، بمعني أن معدلات التضخم في مستوى أعلى من عتبة التضخم تضر بالنمو الاقتصادي في الدولة.

٣/٢ أسباب التضخم:

تعتبر الدراسات التي تتناول التضخم ومحدداته والعوامل المؤثرة فيه من الموضوعات الجدلية والمتنوعة والمتجددة حول العوامل المسببة للتضخم حتى يمكن صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة لمواجهته، وبصفة عامة يمكن فى ضوء الدراسات السابقة أن نحدد بشكل عام أن التضخم يتأثر بعوامل داخلية وعوامل خارجية تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الاقتصاد وحجمه ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي، فالاقتصاد الصغير المنفتح على العالم الخارجي يتأثر بالعوامل الخارجية حسب درجة الانفتاح وهو ما يحتم استخدام سياسات دعم الأسعار أو التحكم بها وطرق تركيب الأرقام القياسية والأوزان النسبية لمكوناتها، ويلعب البنك المركزي المصري الدور الرئيسي فى سوق النقد حيث يقف على قمة النظام المصرفي، وقد تحولت ظاهرة التضخم فى مصر إلى مشكلة ترجع جذورها بصفة خاصة إلى طبيعة السمات الهيكلية للاقتصاد المصري، وعمقت سياسة الحكومة من حجم هذه المشكلة بتمويل عجز الموازنة بالاقتراض من الجهاز المصرفي.

وهناك علاقة عكسية بين القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستوي الأسعار، ويقصد باصطلاح «القوة الشرائية للنقود» كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بهذه النقود. يعني أن مقدرة النقود فى المبادلة بسائر السلع والخدمات تقل إذا ما ارتفعت الاسعار وتزيد كلما انخفضت الأسعار. والواقع أن قيمة النقود ليست سوي مقلوب مستوي الأسعار. فإذا ارتفع مستوي الأسعار إلى الضعف كان معني هذا انخفاض قيمة النقود الي النصف. ارتفاع مستوي الأسعار وانخفاض القوة الشرائية. وإن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية فى السوق يشجع العمال على المطالبة برفع أجورهم فى حالة وجود نقابة قوية تطالب بالحفاظ على القدرة الشرائية للمجتمع، فترتفع الأجور حتى بالنسبة للمؤسسات التي لا يسمح إنتاجها بذلك. وهكذا ترتفع تكاليف اليد العاملة بدون مقابل لها فى الإنتاج، فتحدث ظاهرة عدم مرونة العرض بالنسبة للطلب، مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار وتبقى الحالة تدور فى حلقة مفرغة يمثلها الشكل التالي.

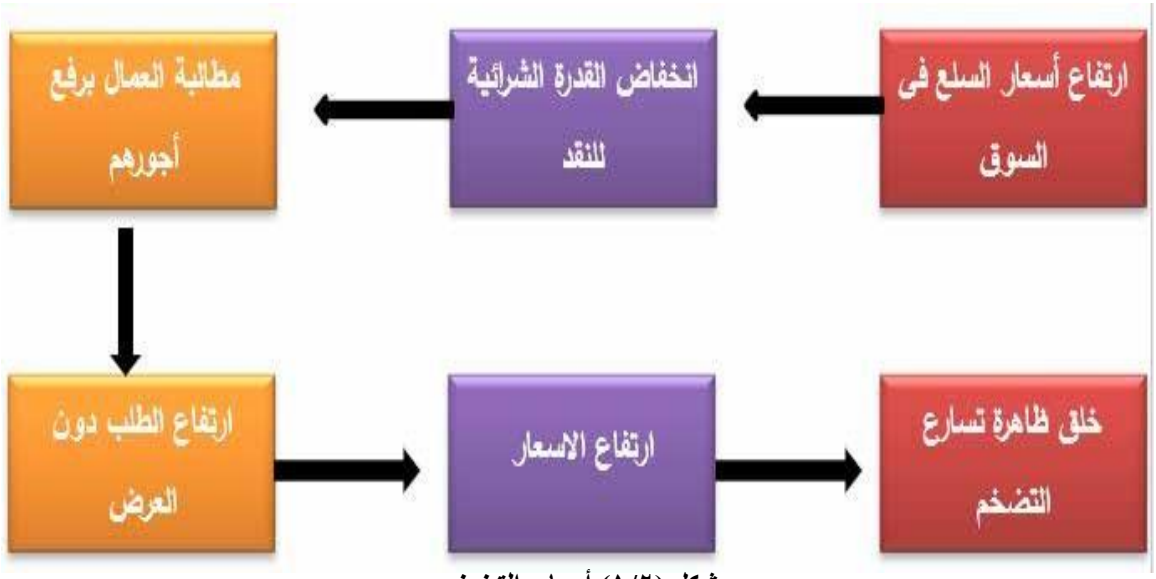

شكل (١/٢) أسباب التضخم.

المصدر: أبو رمضان، ٢٠١٦.

وعندما يزيد التضخم تظهر الانحرافات والتشوهات فى اتجاهات الاستثمار والادخار والاستهلاك، ويعاد توزيع الدخل والثروة فى المجتمع بطريقة عشوائية، فكلما زاد التمويل التضخمي –عن طريق زيادة إصدار البنكنوت– وارتفع معدل التضخم ،قلت حيازة الافراد للنقود، ولا يتأتى للدولة الحصول على ما تتوقعه من إرادات باستخدام هذا الأسلوب، وهو ما قد يدفعها إلى إصدار قدر أكبر من البنكنوت مما يولد تضخماً أعلى فى سبيل الحصول على مبلغ معين. وإذا كان التضخم الناتج عن التوسع النقدي يخفض من القيمة الحقيقية لالتزامات الدولة كما قيل، باعتبار أن البنكنوت الجديد يعد دينا على الحكومة فى مواجهة الأفراد وأن التضخم يخفض من القيمة الحقيقية لهذا الدين، فإن

هناك العديد من الإيرادات العامة التي تقل قيمتها الحقيقية بزيادة معدل التضخم. فإن تحصيل الضرائب لا يتم– فور الحصول على الإيراد وإنما يتراخى لمدة معينة، وتقل القيمة الحقيقية للحصيلة الضريبية كلما طالت المدة بين الحصول على الإيراد وتحصيل الضريبة عنه، وترجع مشكلة التضخم فى مصر إلي تفاعل عدد من العوامل من جانب الطلب، ومن جانب النفقات إلي جانب العوامل الهيكلية.

السبب الأول – التضخم الناشئ عن زيادة الطلب:

تذهب النظرية الكلاسيكية فى نظرتها للتضخم بأنه توجد علاقة مباشرة بين زيادة كمية النقود المعروضة وزيادة مستوي الأسعار هذا مع افتراض تحقق التشغيل الكامل وثبات سرعة تداول النقود، حيث يترتب علي زيادة كمية النقود المعروضة الزيادة فى مستويات الأسعار وعند انخفاض عرض كمية النقود ينخفض مستوي الأسعار. وتتطلب دراسة تبعية زيادة الأسعار عند زيادة كمية النقود المعروضة دراسة التغيرات الحادثة فى سوق عرض النقود وذلك لأنه بزيادة عرض النقود يختل التوازن فى سوق النقود حيث يتجه جانب من هذه النقود إلي زيادة الطلب علي السلع والخدمات وكما تعلم أن حجم السلع والخدمات يكون مستقل عن كمية النقود المعروضة الأمر الذي يؤدي لوجود فائض فى الطلب فى أسواق السلع والخدمات وهو ما يستلزم ارتفاع الأسعار كي يتم استعادة التوازن فى سوق السلع والخدمات.

وتري النظرية الكينزية أن التضخم يرجع إلي زيادة الطلب الفعال وهذا معناه أنه عند حدوث زيادة فى الطلب لا تساويها زيادة فى الناتج هنا تحدث الزيادة فى الأسعار ومن ثم يحدث التضخم بزيادة الطلب المفرط الناجم عن زيادة الانفاق القومي وقدمت هذه النظرية تحليلاً وافياً لعناصر الإنفاق وهي الاستثمار والاستهلاك والإنفاق العام الحكومي وذكرت النظرية أنه عند زيادة أحد عناصر بنود هذا الإنفاق يزداد الطلب الكلي ومن ثم يزداد مستوي الأسعار حيث يحدث التضخم عندما يكون الطلب الكلى على السلع والخدمات يتجاوز العرض الكلى لهذه السلع والخدمات؛ إذ أن ارتفاع الطلب الكلى لا تقابله زيادة فى الإنتاج مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار، وترجع زيادة الطلب نظراً للزيادة السريعة للسكان سنوياً؛ حيث بلغ عدد سكان مصر ٥٩.٣ مليون نسمة فى عام١٩٩٦، ثم ارتفع عدد سكان مصر إلي ٧٢.٨ مليون نسمة فى أخر تعداد سكان عام ٢٠٠٦ وارتفع عدد السكان بنحو ١٧.٣ مليون نسمة بنسبة بلغت ٢٣.٧% ليصل فى بداية ٢٠١٦ إلي ٩٠.١مليون نسمة وزيادة الدخول النقدية من المرتبات والأجور، وزيادة الميل إلى الاستهلاك بسبب ظهور أنماط استهلاكية جديدة بسبب تزايد أعداد العاملين فى الخارج وتقليد مظاهر الاستهلاك، وزيادة الإنفاق العام بشكل متزايد حيث تطورت معدلات نمو النفقات العامة.

السبب الثاني– تضخم ناشئ عن النفقات (التكاليف):

يري هذا الاتجاه إلى أن التضخم يعود إلي زيادة فى التكاليف وهي كما يلي:

١- زيادة المرتبات والأجور بمعدلات تزيد عن معدلات زيادة انتاجيه العمل أي تزيد التكلفة دون زيادة مقابلة فى الانتاجية مما يزيد معه الاسعار.

٢- زيادة أسعار عوامل الانتاج المحلية والأجنبية خاصةً أسعار مستلزمات الانتاج. وكما نعلم أنه فى الحالة التي يثبت عندها سعر الصرف ليستورد الاقتصاد المحلي مستلزمات الانتاج المستوردة للتضخم من الدول المصدرة لهذه المستلزمات وهذا هو ما يعرف بالتضخم المستورد، وهذا يتفق مع الواقع العملي الذي تؤكده مختلف الدراسات من أنه عند أي زيادة تكلفة أسعار المواد الأولية والعمل ورأس المال فى أسواق عوامل الانتاج يترتب عليها زيادة فى الأسعار.

ويحدث التضخم نتيجة للزيادة فى النفقات العامة، وخاصة فى المجالات الإدارية والعقيمة التي لا تنتج فى الأجل القصير، مما ينتج عنه عجز فى الميزانية، بسبب زيادة هذه النفقات عن الإيرادات العامة، فتلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق طرح الأوراق المالية التي تصير بدورها غطاء للعملة الورقية، فالاستهلاك الحكومي والنفقات الباهظة دون ما يقابله من الإنتاج والنمو الاقتصادي المطلوب يؤدى إلى التضخم. فقد بلغ نمو الإصدار النقدي بنسبة تفوق معدل الزيادة فى الإنتاج، حيث بلغ معدل نمو الاصدار النقدي ٣.٩% فى عام ١٩٩٢/١٩٩١، ثم ارتفع معدل نمو الإصدار النقدي ليصل إلى ١٨% فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

وينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية فى الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات فى رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين بنسبة تفوق معدل الإنتاجية ولاسيما الذين يعملون فى المواقع الإنتاجية والذى يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور، وأيضاً يرجع ارتفاع تكلفة العرض الناجمة عن ارتفاع سعر صرف الدولار عدة مرات مثل تعويم الجنية المصري فى يناير ٢٠٠٣ حيث زاد التضخم نظراً لاعتماد الاقتصاد المصري على التجارة الخارجية خاصة الواردات من السلع الغذائية والوسيطة والرأسمالية البترولية والكهرباء والارتفاع العالمي للأسعار الواردة من المنتجات البترولية وغيره من السلع الغذائية والوسيطة والرأسمالية. بالإضافة إلى الإسراف فى الاستهلاك العام بسبب سياسة الدعم والإعانات وما يسببه ذلك من عجز دائم فى الموازنة العامة وتموله بالإصدار النقدي الجديد أو القروض الخارجية أو الجهاز المصرفي.

السبب الثالث – تضخم ناشئ عن عوامل هيكلية:

ظهرت النظرية الهيكلية للتضخم علي أثر استعمال وزيادة معدلات التضخم فى دول أمريكا اللاتينية منذ الستينيات من القرن العشرين وتناولت هذه النظرية أسباب هذا التضخم ووضعت حلول له وقدمت لنا دراسة عن الاقتصاد الكلي فى الدول النامية من أن هذه النظرية الهيكلية أقرت بوجوب تجزئة أسواق الدول النامية حيث أن التوازن يتحقق فى كل سوق علي حده وليس بصفة عامة فى كل الأسواق، وتمتاز هذه الأسواق أيضاً بعدم مرونة العرض وتعدد الأسعار فى هذه الأسواق ونظراً لضعف العلاقة بينها ومحدوديتها ووهن التكامل فيما بينها ومن ثم عدم استجابة العرض لأي زيادة فى الطلب وهذا مؤداه أن زيادة الطلب يترتب عليه زيادة فى الأسعار، وينشأ هذا النوع من التضخم بسبب عوامل هيكلية مثل تغير الأسعار النسبية نتيجة التغير الهيكلي الاقتصادي وعدم قابلية الأسعار الاسمية للانخفاض واستجابة عرض النقود لارتفاع الأسعار **(يوسف وآخرون، ٢٠١٦).**

لذلك نرى:

إعطاء موضوع التضخم أهمية كبري فى برامج التنمية، فالتضخم فى مصر يعود إلى أسباب نقدية وهيكلية ونجاح أي عمل للحد من هذا التضخم يعتمد على تحسينات فى الهيكل الاقتصادي الإنتاجي وعلى مدى نجاح أدوات السياسة المالية والنقدية فى امتصاص فائض السيولة النقدية، ولكن استخدام هذه الأدوات يجب ألا يكون بأية حال من الأحوال على حساب النمو الاقتصادي بل بشكل متكامل مع النمو، بحيث تصبح مواجهة التضخم هدفاً يندرج ضمن خطط التنمية ولا يقل فى مستواه عن أي هدف اقتصادي آخر وربط سياسة تحديد الأسعار والدعم الذى تقوم بهما الحكومة بسياسة عامة تهدف إلى الحد من التضخم وتكون هدفاً رئيسيًا من أهداف التنمية.

٤/٢ العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي:

لقد اهتم الاقتصاديون كثيراً بالبحث والتحليل في تحديد أثر التضخم على النمو الاقتصادي، فمن الناحية النظرية تتعدد المدارس الفكرية التي تناولت العلاقة بينهما بدءاً من النظرية الكلاسيكية، ثم النظرية النيوكلاسيكية، والنظرية الكينزية، ومروراً بنظرية كمية النقود، ثم نماذج النمو النابع من الداخل، وفيما يلي عرض مبسط ومختصر لهذه النظريات والنماذج:

١/٤/٢ النظرية الكلاسيكية:

لقد اعتمد الكلاسيكيون على نظرية كمية النقود في تفسير أثر معدل التضخم على النمو الاقتصادي، حيث نجد آدم سميث يُرجع النمو في الناتج القومى إلى مدخلات العمل والأرض ورأس

المال التي يفترض دائما أنها في حالة توظف كامل، كذلك فإن سرعة دوران النقود ثابتة في الأجل القصير، بالإضافة إلى أن الطلب على النقود يكون بدافع المعاملات فقط وليس المضاربة أو الاحتياط ومن ثم فإن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، وبناءاً على ذلك كلما ارتفع معدل التضخم فإن أرباح المستثمرين سوف تنخفض بسبب زيادة الأجور الأسمية التي تكون مرنة تماماً طبقا للنموذج الكلاسيكي، وبالتالي فإن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض الأرباح والمدخرات والتي بدورها تؤدي إلى خفض حجم الإنتاج ومعدل النمو أي الأثر يكون سلبي على النمو الاقتصادي.

٢/٤/٢ النظرية النيوكلاسيكية:

وفقا لهذه النظرية، يتحقق النمو الاقتصادي في المجتمع من خلال تراكم رأس المال في المجتمع، ولكن في ظل غياب عوامل خارجية، وتظل عملية النمو مقيدة ومن ثم فيظل الادخار وزيادة رأس المال العيني هما العاملان المؤثران في أحداث النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وهذان العنصران يتأثران بدورهما بعنصر التضخم. بالنسبة للمدرسة النيوكلاسيكية فقد تعددت تفسيرات روادها حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، فمنهم من يرى أن العلاقة بينهما ايجابية، ومنهم من يرى عكس ذلك؛ ومن بين هذه التفسيرات نجد تفسير ماندال **(Mundell)** أول من تطرق إلى آلية تربط بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي، حيث يرى أن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى انخفاض معدل العائد المتوقع من السيولة النقدية مما يجبر الأفراد إلى الاحتفاظ برصيد نقدي أقل وتحويل الباقي إلى المدخرات مما يعني زيادة في تراكم رأس المال وبالتالي نمو أسرع للإنتاج ، ومن ثم فأنه وفقاً لرؤية **Mundell** فإن التضخم يؤدي إلى زيادة معدل نمو الانتاج بشكل دائم عن طريق تحفيز زيادة تراكم رأس المال.

وقد أكد توبن **(Tobin)** على فكرة ماندال القائلة بأن التضخم يرتبط بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي، حيث يعتبر توبن المال كبديل لرأس المال حيث أن ارتفاع التضخم يكون سبباً أو يجبر الأفراد إلى إستبدال النقود من شكلها السائل إلى أصول مالية مدرة للفوائد مما يعزز الاستثمارات ويؤدي إلى زيادة مستويات الانتاج في المجتمع، أي أن التضخم يمارس تأثيراً موجباً على النمو الاقتصادي في المجتمع؛ أما ستوكمان **(Stockman)** فيعتبر النقود مكملة لرأس المال، حيث يرى أن الشركات والمؤسسات تخصص جزءاً من سيولتها النقدية في تمويل مشاريعها الاستثمارية، نظراً لأن التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للأرصدة المالية، فإن الأفراد يقللون من مشترياتهم من السلع النقدية ورأس المال عندما يرتفع معدل التضخم في المجتمع، مما ينعكس على انخفاض معدلات الانتاج، أي أن أثر التضخم سلبي على النمو الاقتصادي **(شلوفي وعزاوي ، ٢٠١٧)**.

وقد أكد كولي وهانسن **(Cooley and Hansen)** على وجهة نظر ستوكمان في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي عن طريق توسيع آلية النظر في تراكم رأس المال في المجتمع، حيث أن الافتراض الرئيسي هو أن المنتج الهامشي لرأس المال يرتبط بشكل إيجابي بكمية العمال، وعندما تنخفض كمية العمالة استجابة لارتفاع معدلات التضخم ينخفض العائد إلى رأس المال في المجتمع مما يؤدي إلى انخفاض كميات الانتاج، أي أن مستويات الانتاج تنخفض بشكل دائم مع زيادة معدلات التضخم.

وعلى النقيض من الرؤى السابقة البيان نجد سيدروسكين **(Sidrauskin)** فقد أكد على عدم وجود علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في معدل التضخم لا تؤدي إلى تغير مخزون رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي في بشكل عام نجد في النظرية النيوكلاسيكية عدم وجود اتفاق فيما يتعلق بعلاقة التضخم بالنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة معدل التضخم يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الانتاج طبقاً **Mundell** و **Tobin**، أو انخفاض الإنتاج طبقاً **Cooley and Sidrauskin**أو عدم حدوث تغيير في الانتاج.

٣/٤/٢ النظرية الكينزية:

يعتمد النموذج الكينزي في تفسير العلاقة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي على منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي. ووفقاً لهذا النموذج ففي المدى القصير يكون منحنى العرض الكلي مائلاً للأعلى وليس رأسياً وهي ميزته الحاسمة، حيث أنه إذا كان منحنى العرض الكلي عمودي فإن التغيرات في جانب الطلب الكلي في الاقتصاد تؤثر فقط على الأسعار، ولكن إذا كان هذا المنحنى مائلاً فإن التغيرات في جانب الطلب الكلي في الاقتصاد تؤثر على الأسعار والإنتاج ، وهذا ينطبق مع حقيقة أن العديد من العوامل تؤثر على معدل التضخم ومستوى الانتاج في المدى القصير. وتشمل هذه العوامل أسعار عوامل الانتاج الأخرى، القوى العاملة، التوقعات السياسة النقدية والمالية.

إن الأجور والأسعار تتسم بالجمود، فهي تستغرق من الوقت حتى يصل الاقتصاد إلى حالة التوازن. ونتيجة لهذا السبب لا توجد علاقة واضحة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، وبالانتقال من المدى القصير إلى المدى الطويل، فإن العوامل سابقة الذكر تكون ما يعرف بالصدمة **Shock** على الحالة المستقرة للاقتصاد، ومن ثم فإن العلاقة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي علاقة موجبة في بداية الأجل الطويل، ولكن في نهاية المسار، تتحول تلك العلاقة وتصبح سالبة بينهما **(عبد اللطيف، ٢٠٢٠)**. باختصار ستعتمد العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي على ما إذا كان التضخم مدفوع في الغالب بصدمات العرض أو صدمات الطلب، ففي اقتصاد تهيمن فيه صدمات العرض فمن الأرجح أن تكون العلاقة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي سلبية نتيجة

للحركة على طول امتداد منحنى الطلب الكلي. وعلى العكس من ذلك حين تهيمن صدمات الطلب فمن الأرجح أن تكون العلاقة بين المتغيرين إيجابية نتيجة للحركة على طول منحنى العرض الكلي.

٤/٤/٢ نظرية النمو الداخلي:

نموذج النمو النابع من الداخل تشير نماذج النمو الداخلي إلى أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على كلاً من رأس المال البشري ورأس المال المادي. وكما هو الوضع في النظرية الكلاسيكية فإن هذه النظرية لا تناقش بشكل مباشر العلاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، إلا أن العلاقة الضمنية بينهما تظهر من خلال عنصر رأس المال، حيث أن معدل النمو في هذه النظرية يعتمد على معدل العائد من رأس المال، حيث أن التضخم يسبب انخفاضاً في معدل العائد من رأس المال، وبالتالي يؤثر سلباً على معدل النمو الاقتصادي، حيث أن معدل التضخم يخفض من نسبة الربحية على الودائع إلى مستويات أقل، مما يقلل الحافز على الادخار مما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الاستثمار وبالتالي مستوى الإنتاج وبالتالي ينخفض معدل النمو الاقتصادي.

٥/٤/٢ نظرية كمية النقود:

تم اقتراح النظرية النقدية من قبل فريدمان وفقاً لهذه النظرية فإن عرض النقود هو العامل الوحيد الذي يحدد مستويات الأسعار في الاقتصاد، ويرى فريدمان أن ظاهرة التضخم تعود إلى زيادة معدل المعروض النقدي بشكل أكبر من معدل النمو في الاقتصاد. هذا وقد فسر النقديين العلاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي من خلال منحنى فيلبيس، التضخم يقوي النشاط الاقتصادي لو أنه كان غير متوقع من خلال تفاجئ المنتجين بإرتفاع أسعار منتجاتهم بصورة أسرع من الزيادة في التكاليف وبهذا يقوم المنتجون إلى التوسع في نشاطهم وزيادة مستويات التشغيل والانتاج وبالتالي النمو الاقتصادي وهذا يتحقق على الأجل القصير فقط ولكن عندما يكون التضخم متوقعا يعني ذلك أن معدل البطالة عند مستواه الطبيعي وبالتالي لا تكون هناك مبادلة بين معدل التضخم.

٥/٢ تحليل تطور معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري:

يقوم هذا الجزء بتحليل تطور معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢١)؛ وترجع أهمية الفترة أنه تخللها تنفيذ برنامجي للإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وتخللها أيضاً تحقيق الاقتصاد المصري لفترة نمو اقتصادي مرتفع واستثنائي خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) ثم أعقبها قيام ثورة شعبية في عام ٢٠١١ لتدني الأوضاع

السياسية والاقتصادية للمواطنين، وثم استكمالها أيضاً بثورة في عام ٢٠١٣، وأيضاً هناك العديد من الأزمات الداخلية والخارجية التي تتخلل تلك الفترة.

جدول (١/٢) تطور معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩١ :٢٠٢١

المؤشر / السنة	معدل النمو	معدل التضخم
١٩٩١	١.٢٥	١٩.٧٤
١٩٩٢	٤.٤٧	١٣.٦٤
١٩٩٣	٢.٩	١٢.١
١٩٩٤	٣.٩٧	٨.١
١٩٩٥	٤.٦٤	١٥.٧
١٩٩٦	٤.٩٨	٧.١٨
١٩٩٧	٥.٤٩	٤.٦٢
١٩٩٨	٥.٥٧	٣.٨٧
١٩٩٩	٦.٠٥	٣.٠٧
٢٠٠٠	٦.٣٧	٢.٦٨
٢٠٠١	٣.٥٣	٢.٢٦
٢٠٠٢	٢.٣٩	٢.٧٣
٢٠٠٣	٣.١٩	٤.٥
٢٠٠٤	٤.٠٩	١١.٢٧
٢٠٠٥	٤.٤٧	٤.٨٦
٢٠٠٦	٦.٨٤	٧.٦٤
٢٠٠٧	٧.٤٨	٩.٣١
٢٠٠٨	٧.١٥	١٨.٣
٢٠٠٩	٤.٦٧	١١.٧
٢٠١٠	٥.١٤	١١.٢
٢٠١١	١.٧٦	١٠.٠٥
٢٠١٢	٢.٢٢	٧.١١
٢٠١٣	٢.١٨	٩.٤٢
٢٠١٤	٢.٩١	١٠.١٤
٢٠١٥	٤.٣٧	١٠.٣٦
٢٠١٦	٤.٣٤	١٣.٨
٢٠١٧	٤.١٨	٢٩.٥
٢٠١٨	٥.٣١	١٤.٤
٢٠١٩	٥.٥٦	٩.٣٧

٢٠٢٠	٣.٥٧	٥.٠٦
٢٠٢١	٣.٣٣	٥.٥٥
المتوسط العام	٤.٣٣	٩.٦٥
الإنحراف المعيارى	١.٥٨	٥.٨٨
أعلى قيمة	٧.٤٨	٢٩.٥
أقل قيمة	١.٢٥	٢.٢٦

المصدر: رضوان، البدرى، ٢٠٢٣.

من الجدول السابق يتضح بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي قد أظهر تقلبات واسعة للغاية خلال الفترة (١٩٩٠ :٢٠٢١)، حيث كان المتوسط العام حوالي ٤,٣٣ %. حيث وصل إلى أقل مستوياته عند ١,٢٥ % في عام ١٩٩١، ويرجع ذلك إلى العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة والتوسع الكبير في ميزان المدفوعات ، فكانت الاحتياطيات الأجنبية تعادل وارادت شه احد، كما تجاوزت نسبة الدين الخارجي من ١٠٠% الناتج المحلي الإجمالي - هذا الوضع مستداما، ولكن توصلت مصر لإتفاق مع صندوق النقد الدولي، ومن ثم تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والذي تطلب إدارة الطلب قبل النمو، وبالتالي انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى أقل من ٢% ومنذ ذلك الحين بدأ معدل النمو في الزيادة حيث وصل إلى ٦.٣٧% عام ٢٠٠٠ قبل أن ينهار في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، ذلك بسبب التعرض للصدمات الداخلية والخارجية التي أدت إلى انخفاضه، ولكنه عاود الزيادة مرة أخرى منذ سنة ٢٠٠٣، والتي شهد فيها الاقتصاد المصري مرحلة وسياسات جديدة في محاولة لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحديث القطاع المالي وتحرير سعر صرف الجنيه المصري ليصل معدل النمو إلى أقصى قيمة له ٧,٤٨ % عام ٢٠٠٧، ولكن لم يستمر معدل النمو الاقتصادي في الانتعاش حيث تلقت مصر صدمتين، أحدهما خارجية وهي الأزمة المالية العالمية في نهاية سنة ٢٠٠٨ ، والتي أدت إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى ٤,٦٧ ٥,١٤٤% عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠ على التوالي، والثانية هي صدمة داخلية وهي قيام ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، والتي أدت إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى ١,٨ % وهو أقل معدل نمو وصل له الاقتصاد المصرى فى الفترة محل الدراسة، مما يعني انخفاض مستوى معيشة الفرد، وبسبب هذه الفترة الاستثنائية التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ من مظاهرات واحتجاجات ومطالب فئوية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والحكومي وغيرها؛ كل هذه العوامل أدت إلى أزمات اقتصادية عاني منها الاقتصاد المصري مثل انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بل توقف أغلب الأنشطة الاستثمارية الأجنبية وهروب المستثمرين الأجانب خوفا من حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد المصري، وأيضاً حدوث نقص حاد في العملات الأجنبية، الأمر الذي أدى لظهور سوق سوداء للعملات الأجنبية. ولكن مع تحقيق الاستقرار السياسي والحكومي التدريجي وانتهاج مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الجديد مع صندوق النقد الدولي منذ سنة ٢٠١٦ والذي تطلب

تحرير سعر الصرف والإلغاء التدريجي للدعم وبالأخص دعم الطاقة، أدى ذلك إلى تخفيف حدة الأزمات الاقتصادية، وعلاج الاختلافات الهيكلية بالاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى ٥,٥٦% سنة ٢٠١٩ قبل أن ينخفض مرة ليصل إلى ٣,٥٧ % نتيجة لتعرض مصر لصدمة خارجية وهي انتشار فيروس كوفيدا - ١٩- على مستوى العالم ككل وما تطلبه من إجراءات احترازية لاحتواء الوباء مما أدى لانكماش الاقتصاد العالمي وبالتالي الاقتصاد المصري بالتبعية ، ثم انخفض مرة إلى ٣,٣٣% نتيجة الحرب الروسية والأوكرانية وحالات الإغلاق في الصين، وما تشهده سلاسل الإمداد من اضطرابات على مستوى العالم ككل ومخاطر الركود التضخمي.

بالنسبة لمعدل التضخم كان المتوسط العام لمعدل التضخم خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٢١) حوالي ٩,٦٥% ، ومعدل التضخم يتقلب بين أقل مستوى ٢,٢٦%. في عام ٢٠٠١ وأعلى مستوى ٢٩,٥٪ في عام ٢٠١٧ بانحراف معياري ٥,٨٨ ففي الفترة الثانية من تسعينات القرن العشرين وهي فترة برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، قد شهدت معدلات التضخم أدنى مستوياتها في التسعينات نتيجة للإصلاحات الاقتصادية العديدة التي تم اعتمادها وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي اعتمد في التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على خفض الطلب الكلي والحد من التضخم. هذا البرنامج نجح في خفض التضخم ليصل إلى أدنى مستوى له ٢,٢٦ % في عام ٢٠٠١. وكانت السياسة النقدية التي تم اعتمادها في التسعينات تهدف أساساً إلى تحقيق أعلى مستويات استقرار الأسعار والسيطرة على الزيادة في السيولة المحلية واستخدام الأدوات النقدية غير المباشرة بدلاً من الأدوات النقدية المباشرة (**سعد، ٢٠١٣**). في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وهي فترة الجيل الثالث من الإصلاحات الاقتصادية حيث كانت الحكومة المصرية تواصل الإصلاحات الاقتصادية وانتقلت إلى تبني الجيل الثالث من الإصلاحات الاقتصادية التي ركزت أساساً على إصلاح الضرائب والأنظمة المصرفية، وقد ساعدت هذه الإصلاحات في تعزيز متانة الاقتصاد المصري في النمو بأسعار معقولة والتغلب على الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧: ٢٠٠٩). على العكس من ذلك زادت معدلات التضخم بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة خاصة عام ٢٠٠٨ عندما سجل أعلى مستوى له خلال هذا العقد وصلت ١٨,٣٪ على الرغم من تحول البنك المركزي المصري رسمياً في عام ٢٠٠٣ نحو نظم صرف أكثر مرونة وهو نظام سعر صرف يُمكن السياسة النقدية التحول تدريجياً نحو استهداف التضخم وتحقيق استقرار الأسعار المطلوبة، هذا التحول في السياسة النقدية أساساً يهدف لاحتواء الضغوط التضخمية والاستفادة أكثر من مرونة سعر الصرف لتحقيق أعلى مستويات في استقرار الأسعار. كما أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٤ ، شهدت هذه المرحلة تراجع اقتصادي نتج عنه الكثير من الصدمات التي أثرت على الاقتصاد المصري مثل ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة ارتفاع أسعار البترول العالمية في عام ١٩٩٨، حدوث أزمة الدولار التي أثرت على الاحتياطي النقدي، وتراجع دور الدولة وترك الأمر للقطاع الخاص، كما أن السلطات النقدية في تلك الفترة لم تستطع تحقيق مستوى عام

مستقر للأسعار وانتشرت المضاربات على الدولار مما اضطر الحكومة إلى التدخل لوضع سعر مركزي تم إلغاؤه بعد ذلك وتعويم الجنيه لتفقد العملة المحلية نحو ٨٦% من قيمتها في عام ٢٠٠٤ هو ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم إلى ١١,٢٧ % في عام ٢٠٠٤ بمقارنة ٤,٥ % عام ٢٠٠٣، وكانت كل هذه الاجراءات بهدف تنشيط الاستثمار وخاصة انخفاض معدل العائد على الودائع ولكنه لم يحد من القدرة التنافسية للجنيه المصري كأداة ادخار أمام الدولار **(محمود، ٢٠١٩)**.

وتغيرت السياسة النقدية في الاقتصاد المصري بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٤ حيث ارتكزت الأهداف النهائية للسياسة النقدية على تحقيق الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار باعتباره الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، وارتكزت الأهداف الوسيطة على التطورات في عرض النقود والائتمان من خلال مراقبة السيولة المحلية حيث أنها المفتاح الأساسي لفاعلية السياسة النقدية، وفي تلك الفترة حدثت زيادة في معدل التضخم ووصل إلى ١٨,٣ % عاكساً ارتفاع الأسعار الدولية وانخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار إلا أن الطلب على الائتمان في البنوك لم يكن مرناً تجاه تخفيض سعر الفائدة وانخفضت نسبة القروض إلى الودائع بلغت هذه النسبة حوالي ٧٠% عام ٢٠٠٤ ؛ و ٤٠% عام ٢٠١٠، أما في بداية عام ٢٠٠٦ استخدم البنك المركزي أدواته لامتصاص السيولة الفائضة من البنوك وارتفاع الاحتياطي النقدي إلى ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ ، وفي عام ٢٠١٠ نجح البنك المركزي في السيطرة على مشكلة سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء والسيطرة على معدلات التضخم البنك المركزي المصري، أعداد مختلفة.

وقد تميز العقد الأول من الألفية الجديدة في التفاعل بين محددات التضخم؛ وبشكل عام شهدت هذه الفترة ارتفاعاً في نسبة الثلاثة محددات الرئيسة للتضخم وهي المحدد الأول الصدمات من جانب العرض تعود إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية بسبب أزمة الغذاء العالمي، وكذلك الزيادة في أسعار منتجات اللحوم نتيجة عواقب أنفلونزا الطيور، والزيادة في أسعار النفط المحلية نتيجة تعديلات أسعار النفط، المحدد الثاني توقعات التضخم التي لعبت دوراً هاماً في تفسير ديناميكية التضخم وخصوصاً عندما تخلي البنك المركزي عن نظام سعر الصرف الثابت وتحول نحو التعويم المدار، أما المحدد الثالث التضخم معدل التضخم ١٠,٥% عام ٢٠١١ بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي في الدولة، وتراجع معدل التضخم في جانب الطلب في ضوء الزيادة في السيولة المحلية لتعزيز النمو الاقتصادي وبشكل خاص لتجنب الأثر السلبي للأزمة المالية العالمية.

وتمثل الحالة المصرية إحدى الحالات المركبة التي يتعايش فيها التضخم مع مشكلات اقتصادية أخرى مزمنة، ويعد معدل التضخم متغير تابع لكثير من العوامل الاقتصادية التي تؤثر فيه، فانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وضعف هيكل الناتج المحلي الإجمالي، يؤدي إلى عدم وفاء السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة بمتطلبات مواطنيها، وبالتالي يزيد الطلب ويقل العرض فيرتفع التضخم ويزداد الاعتماد على الخارج. قد بلغ معدل التضخم ليصل إلى ٧,١١٪ عام ٢٠١٢ نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة بمقدار ١,٥ % خلال نفس العام المالي، وهو يعتبر اجراء قصير الأجل لأنه لم

يعتمد على تغيرات في هيكل الانتاج بالنشاط الاقتصادي في الدولة. ويطلق على التضخم المترتب على الاعتماد على الخارج مصطلح التضخم المستورد، وهو عادة ما ينتج عن ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، مما يجعل الاقتصادات التي تعتمد في توفير احتياجاتها الأساسية على الخارج عرضه لتقلبات الأسعار التي تحدث في الأسواق العالمية.

ففي العام ٢٠١٥/٢٠١٤ وجد عجز في صافي تعاملات الميزات التجاري الاقتصادي المصري يقدر بنحو ٣٧.٦ مليار دولار حيث بلغت الصادرات ١٨.٧ مليار دولار، بينما كانت قيمة الواردات ٥٦.٣ مليار دولار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٧). وتوضح البيانات أن الاقتصاد المصري يعتمد بشكل رئيسي على العالم الخارجي في توفير احتياجاته الأساسية. وجديراً بالذكر ارتفاع معدل التضخم لمعدلات مرتفعة وصلت إلى ٢٩.٥٪ عام ٢٠١٧ وجاء ذلك جراء قرارات الإصلاح الاقتصادي وأبرزها تحرير سعر الصرف وتخفيض الدعم على المصروفات، ثم أخذ في الانخفاض خلال الفترة (٢٠١٨ : ٢٠٢٠) حتى وصل إلى حوالي ٥% عام ٢٠٢٠، ثم أخذ في الزيارة في عام ٢٠٢١ ليصل إلى ٥,٦% وأيضاً زيادة في عام ٢٠٢٢ متوقع وصوله إلى ١٥% وذلك نتيجة تداعيات أزمة كوفيدا ١٩، تباطوء سلاسل الإمداد والتوريد، وكذلك تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وما أحدثته من ارتفاع في أسعار المواد الغذائية حول العالم لتقترب من متوسط زيادة ٥٥% بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز مما أثر على كل الصناعات وتكلفة النقل والشحن.

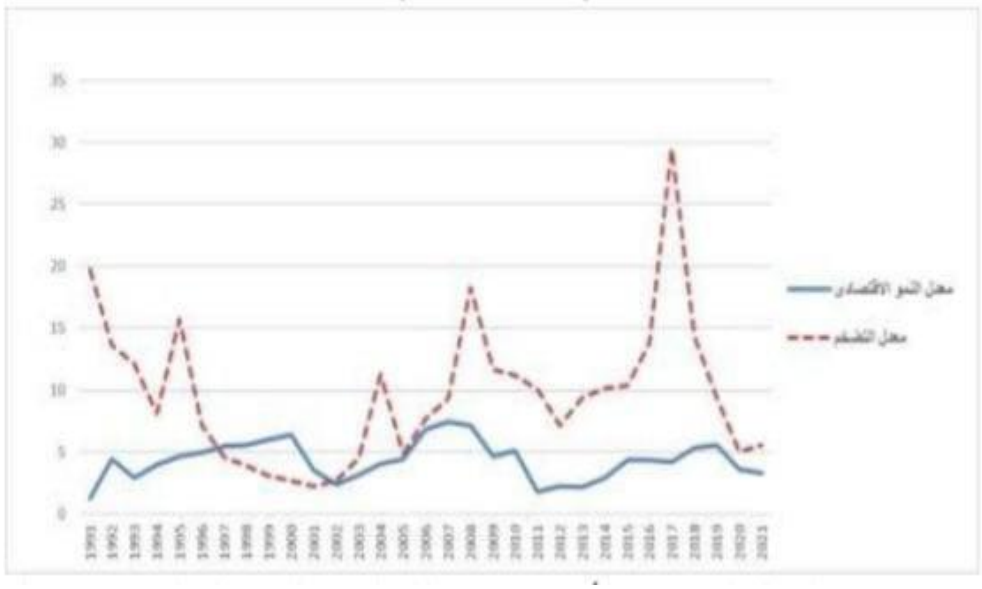

شكل (٢/٢) معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادى فى مصر.

المصدر: رضوان، البدرى، ٢٠٢٣.

ومن الشكل السابق نجد أنه في بداية تلك الفترة بلغ معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي نحو ١٩.٧٤ ، ١.٢٥% على التوالي، ثم أخذ معدل التضخم في الانخفاض بعد ذلك، ومعدل النمو الاقتصادي في الزيادة خلال الفترة ١٩٩٢/ ١٩٩٤ حيث وصل معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي نحو ٨.١ ؛ ٣.٩٧ على التوالي عام ١٩٩٤. في عام ١٩٩٥ ارتفع معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي. ثم أخذ معدل التضخم بعد ذلك اتجاها عاما نحو الانخفاض ليبلغ نحو ٢.٣ %عام ٢٠٠١ ، في حين اتخذ معدل النمو اتجاها صعودياً ليبلغ نحو ٦.٤% في عام ٢٠٠٠، ثم شهد انخفاضاً في عام ٢٠٠١ ليسجل نحو ٣.٥%. ويلاحظ أيضاً أن كلا من معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بلغ عام ٢٠١٠ نحو ١١.٢ و ٥.١% على التوالي، بينما في عام ٢٠١١ انخفض كلاً منهما لنحو ١٠%، ١.٨٪ على التوالي، ثم أخذ معدل التضخم خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٧) اتجاهاً واضحاً ومستمراً نحو الارتفاع ليصل إلى ٢٩.٥% عام ٢٠١٧. وكذلك اتخذ معدل النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة اتجاها نحو الارتفاع ليصل إلى ٤.٢% عام ٢٠١٧. ثم أخذ معدل التضخم اتجاها نحو الانخفاض خلال الفترة من (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) ليصل نحو ٥% عام ٢٠٢٠، في المقابل نجد أن النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة أخذ في الزيادة ثم الانخفاض ليصل إلى ٣.٦ عام ٢٠٢٠، وأخيراً في عام ٢٠٢١ أخذ معدل التضخم في الارتفاع ليصل إلى ٥.٦% بينما انخفض معدل النمو الاقتصادي خلال نفس العام ليصل إلى ٣.٣ **(رضوان، البدرى، ٢٠٢٣)**.

الفصل الثالث

ماهية آثار الحرب الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم بمصر

تمهيد:

هناك عوامل عديدة قد تؤثر سلباً في مستوى الأداء الاقتصادي وتحقق معدلات نمو اقتصادي متدني وغير مستقر، كما في عديد من الدول النامية ومن بين هذه العوامل التضخم، يعتبر التضخم في الوقت الحالي من أهم الظواهر التي تؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي عالمياً، وبرزت الفجوات التضخمية خصوصاً في ظل الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي كاضطراب سلاسل الامداد وأزمة الطاقة والحرب الروسية الأوكرانية التي تسببت في نشوء اتجاهات تضخمية في العالم أجمع أثرت على مسارات النمو الاقتصادي العالمي ودفعت العديد من المؤسسات الدولية إلى تخفيض توقعات النمو الاقتصادي العالمي بشكل عام وكذلك توقعات النمو في دول العالم وفقاً لدرجة تأثرها بارتفاعات الأسعار.

وعلى ضوء ذلك؛ تسعى الدراسة لتوضيح بعض الجوانب العلمية لآثار أزمة الحرب الروسية الاوكرانية على الاقتصاد المصرى وخاصةً معدلات التضخم؛ وذلك فقاً للنقاط الرئيسة التالية:

٣/ ١ مكانة الاقتصاد الروسي والأوكراني على المستوى العالمي

٣/ ١ مكانة الاقتصاد الروسي والأوكراني على المستوى العالمي

تحتل كل من روسيا وأوكرانيا مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وذلك كون الأولى عضو من أعضاء مجموعة البريكس و دورها المهم في الجانب الطاقوي، أما أوكرانيا تعتبر من الدول المصدرة لمادة القمح و هي المادة الأساسية في كثير من الدول و سنفصل أكثر فيما يلي:

١/١/٣ طبيعة الاقتصاد الروسي ومكانته عالمياً:

قبل الحديث عن مكانة روسيا الاقتصادية لابد من الحديث عن ظروف انتقال الاقتصاد الروسي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، كانت روسيا أحد جمهوريات الاتحاد السوفيتي قبل تفككه في سنة ١٩٩١، ففي ٢٥ ديسمبر ١٩٩١ استقال ميخائيل غورباتشوف (آخر زعيم سوفييتي) رسمياً من زعامة الاتحاد السوفيتي و في اليوم الموالي ٢٦ ديسمبر اعترف برلمان البلاد، مجلس السوفيات الأعلى، رسمياً استقلال ١٥ دولة و بالتالي أنهى وجود الاتحاد السوفيتي. و لقد كان الانهيار الاقتصادي أكبر مشاكل الاتحاد السوفيتي، حيث واجه عند انهياره أزمة مروعة في الاقتصاد الكلي، إذ لم يكن أي عنصر من عناصر نظام الاقتصاد الكلي يعمل من السياسة النقدية إلى السياسة المالية و الضرائب والقطاع المصرفي، حيث ساد ما بين عامي (١٩٩٢-١٩٩١) التضخم المفرط، فمع انهيار الاتحاد السوفيتي كانت الجمهوريات الخمسة عشر المستقلة حديثاً مهيأة للتضخم بنسبة لا تقل عن ٥٠ بالمائة شهرياً وذلك ناتج لعدة أسباب من بينها الإفراط في إصدار العملة وانهيار الإيرادات الضريبية و الارتفاع الكبير في الإنفاق و الإفراط في القروض العامة، وتعذر الحفاظ على استقرار الأسعار إلى حين تفكيك منطقة الروبل وقيام كل جمهورية باحتكار عملتها الوطنية، وتمثلت الخطوة الأهم نحو الاستقرار النقدي في قطع البنك المركزي الروسي ائتماناته عن الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى **(هانى، ٢٠٢٢)**.

ولقد بدأت روسيا سياستها الإصلاحية منذ عام ١٩٩٢ متبنية مفهوم (التحول السريع) الذي اعتد على: تحرير الأسواق، تعديل النظام الضريبي و الخصخصة، كما بدأت التعاون مع المؤسسات المالية للحصول على المساعدات اللازمة للإصلاح، وعلى الرغم من القدرات الاقتصادية لروسيا إلا أن الاقتصاد الروسي واجه آنذاك تحديات كبيرة، يرجع بعضها إلى مخلفات عقود التخطيط المركزي و سيطرة البيروقراطية، ويعود بعضها الآخر إلى آثار التحول الاقتصادي السريع نحو اقتصاد السوق إذ اعتقد "يلتسن"، رئيس روسيا آنذاك، أن الطريقة الوحيدة للتغلب على تلك الأزمة هو الانتقال الفوري و غير المشروط إلى السوق الحرة بديلاً عن النظام الاشتراكي و التخطيط والتحكم في الأسعار ناهيك عن عبء المديونية؛ فروسيا اعتمدت في سياستها الاقتصادية على مبدأ أن العلاج المفيد للاقتصاد الروسي هو الانتقال إلى الرأسمالية مرة واحدة.

وبناءً على نصائح صندوق النقد الدولي تبنى "يلتسن" و رئيس وزرائه "ايغور غيدار" بدايةً من عام ١٩٩٢ برنامج العلاج بالصدمة و الذي تضمن التخلي عن التخطيط المركزي و التوجه نحو النشاط الاقتصادي القائم على السوق الحر، و إعادة هيكلة السياسات التجارية التي تتماشى مع مبادئ اقتصاد السوق إلا أن السياسات الاقتصادية التي اتبعها "يلتسن" أخفقت في تحسين مستوى معيشة المجتمع الروسي وساهمت في الوصول إلى حافة الانهيار الاقتصادي و ذلك بارتفاع معدلات التضخم و انهيار سعر صرف الروبل مقابل الدولار و ارتفاع قيمة الديون الخارجية وتجسدت نتائج عملية التحول إلى اقتصاد السوق في أزمة ١٩٩٨، حين أعلنت الحكومة الروسية في ١٧ أوت ١٩٩٨ عجزها عن سداد الديون الخارجية المتراكمة جراء إصدار سندات حكومية قصيرة الأجل و هو ما شكل بداية أزمة مالية واقتصادية شاملة في البلاد، وجاء ذلك على اثر انهيار أسواق المال الآسيوية كأحد أبرز العوامل الخارجية كما تراكمت لدى الحكومة الروسية آنذاك ديون خارجية ضخمة، وتجلى عجز ١٩٩٨ بانخفاض سعر صرف الروبل أمام العملات الأجنبية ٣ مرات وبشلل النظام المصرفي وإفلاس العديد من البنوك و الشركات، و لقد استفادت الحكومة الروسية من الأزمة، حيث فتحت المجال أمام تطوير وتفعيل وتحديث الاقتصاد واتجهت رؤوس الأموال للعمل على تنمية الصناعات المحلية حيث استقرت الأوضاع بعد وصول الرئيس "بوتين" إلى سدة الرئاسة في روسيا حيث تمكن من تحقيق انتعاش اقتصادي نجح من خلاله في تخفيض معدل التضخم و تحقيق مستويات نمو اقتصادية جديدة، فقد شهد الاقتصاد الروسي تحسناً في أغلب مؤشراته و تمكن "بوتين" من استعادة دور الدولة الفعال في الاقتصاد و إعادة التوازن إليه.

لقد أصبحت روسيا عضواً ضمن مجموعة البريكس **BRICS**، وهو المصطلح الذي يشير إلى الحروف الأولى لخمس دول هي البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، حيث كان استخدام هذا المصطلح لأول مرة في عام ٢٠٠١ إشارة الى الدول الصاعدة، ولكن ضلت هشة وغير رسمية حتى عام ٢٠٠٩ حين انعقدت قمتها الأولى المكونة من أربع دول صاعدة (قبل انضمام جنوب إفريقيا) وازدادت حدة التحدي لإقامة هيكل مؤسسي و خطة عمل موحدة و مع نشأتها زادت التنبؤات بأنها سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين وعلى اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن حيث تشترك دول البريكس كونها اقتصادات ناشئة يزداد وزنها الاقتصادي في العالم مع مرور الوقت (**هندى**، ٢٠١٧).

أما عن مؤشرات الاقتصاد الروسي قبل الحرب الروسية الأوكرانية ٢٠٢٢، فلقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لروسيا ٤.٧% عام ٢٠٢١، أما معدل التضخم السنوي بلغ ٨.٤%.

تعتبر روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم وأكبر منتج في العالم بعد الصين والهند، ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، فإن روسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، و أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم وثاني أكبر مصدر للنفط بحوالي ٥ مليون

برميل نفط يومياً، كما أن روسيا تعد مورداً رئيسياً للمنتجات الكيميائية كالأسمدة والمعادن والمنتجات الخشبية.

٢/١/٣ طبيعة الاقتصاد الأوكراني ومكانته عالمياً:

تقوم القاعدة الاقتصادية لأوكرانيا على توافر الثروات الباطنية المهمة وعلى رأسها خامات الفحم الحجري والحديد ومصادر الطاقة من النفط و الغاز والكهرباء، و هذا ما يساعد على تطور الكثير من الصناعات فيها خاصة الصناعات الثقيلة والتعدينية وصناعة الآلات، حيث يوجد فيها أكثر من ١٣٠ مصنعاً لإنتاج الحديد يوفر المواد الحديدية اللازمة للصناعات الأخرى أهمها صناعة الآلات المتنوعة، وتحتل الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية مكانة هامة، إذ يتم الاعتماد عليها لإنتاج الأسمدة الكيماوية ومنها الأزوتية الضرورية لتطوير الزراعة في البلاد حيث أن توافر الشروط الطبيعية ووجود التربة الخصبة من العوامل التي تساعد على نمو الزراعة وتطورها في أوكرانيا، حيث تبلغ مساحة الأراضي الأوكرانية الصالحة للاستثمار الزراعي نحو ٥٠ مليون هكتار.

تنقسم أوكرانيا اقتصادياً إلى ثلاث أقاليم أو مناطق:

أ- **إقليم الدونباس** وحتى مشارف منطقة دنيبريتر وفسك، الذي يعد من أبرز الأقاليم الصناعية في أوكرانيا، فهو يقدم نحو ٤/٥ من الإنتاج الصناعي فيها، خاصة الصناعات الثقيلة والتعدينية إلى جانب غناه بمصادر الطاقة الحرارية والكهربائية وثرواته الزراعية.

ب - **الإقليم الجنوبي الغربي** الذي يجمع بين التربة الغنية السوداء والمناخ الحار الرطب، وهذا ما يساعد على نشوء الزراعة الكثيفة ويتميز الإقليم بتخصصه الصناعي، وخاصة صناعة الآلات والمعدات والأجهزة والصناعات الخفيفة والصناعات الغذائية.

ج - **الإقليم السهبي** على مشارف البحر الأسود، الذي يتميز بأهميته الزراعية خاصةً الحبوب إلى جانب أهميته من الناحية الصناعية في مجال صناعة السفن والمعدات والآلات الزراعية والصناعات الكيماوية والخفيفة.

أما عن مؤشرات الاقتصاد الأوكراني قبل بداية الحرب فلقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٣,٤% عام ٢٠٢١ بينما بلغ معدل التضخم السنوي ١٠% ، و بالنسبة لمكانة الصادرات الأوكرانية فإن أوكرانيا تحتل المراتب الأولى في إنتاج وتصدير السلع الغذائية التي تعتبر أساسية للعديد من البلدان كزيت عباد الشمس التي تقارب حصتها حوالي النصف من التجارة العالمية بنسبة ٤٠,٣٨% و تبلغ حصتها من تصدير الذرة ١٣.٤% من الصادرات العالمية و نسبة ٥,٢٥ حصتها من التجارة العالمية للقمح.

مما سبق نلاحظ أن للاقتصاد الروسي مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي من حيث حجم صادراته وإمكانياته الطبيعية والصناعية كما أن الاقتصاد الأوكراني ورغم أنه ليس بحجم الاقتصاد الروسي إلا انه يعتبر اقتصاداً مهماً من حيث حجم الإنتاج وحجم الصادرات السلع أساسية (هانى،٢٠٢٢).

٢/٣ العلاقات المصرية مع طرفى النزاع:

أولاً: العلاقات المصرية الروسية

توجد علاقات بين مصر وروسيا علي درجة عالية من الأهمية، وهي علاقات ذات طبيعة استراتيجية وخاصة في السنوات القليلة الماضية، فمصر تعتبر روسيا شريك سياسي وأمني وتنموي وهي علاقات امتدت منذ القرن التاسع عشر، وحتي الآن وتتحدد علاقة مصر بروسيا من خلال إتفاقية الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي التي تم التوقيع عليها بين الرئيس السيسي والرئيس بوتين عام (٢٠١٨)، ودخلت حيز التنفيذ في يناير ٢٠٢١.

ولقد مرت العلاقات الروسية المصرية بفترات صعود وأخرى هبوط ففي فترة الرئيس عبد الناصر كانت العلاقات مع روسيا قوية خاصةً مع مشاركة ودعم روسيا لمصر في مشروعاتها الاستراتيجية مثل: بناء السد العالي، إنشاء مصانع الألمونيوم، والحديد والصلب وبناء حائط الصواريخ عام ١٩٧٠، وغيرها إلا أن العلاقات مع روسيا ضعفت في عهد رئيس السادات حيث تم الانفتاح علي الولايات المتحدة والغرب، واستمرت العلاقات هكذا أيضاً في عهد الرئيس مبارك.

تعتبر ثورة ٣٠ يونيو (٢٠١٣) نقطة تحول كبيرة في العلاقات المصرية الروسية، حيث قام الرئيس السيسي بزيارة موسكو عدة مرات، وتحولت السياسة الخارجية المصرية نحو روسيا فلقد قام الرئيس الروسي بتدشين مشروع الضبعة النووي، حيث أدركت روسيا الأهمية الكبيرة لمصر في المنطقة، مما تجلى في التوافق بين موسكو والقاهرة في الكثير من المواقف والقضايا التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، علاوة على المواقف المشتركة في الأمم المتحدة؛ مما يؤكد على تطور العلاقات بين البلدين، فضلاً عن التعاون الاقتصادي المتبادل بين البلدين حيث تسعى مصر لتعظيم العوائد الاقتصادية والجيوسياسية.

وفي ذات الوقت تريد روسيا أن تجنى فوائد أمنية وتجارية من هذا التعاون، ويمكن تلخيص أوجه التعاون بين البلدين في مختلف المجالات على النحو التالي:

١ - التعاون في المجال السياحي وتعتبر السباحة الروسية أهم ركائز القطاع المصري، حيث يفضل السياح الروس المنتجعات المصرية، ويمثل تدفق السياح الأجانب لمصر مصدراً هاماً للدخل القومي.

٢ - التعاون في مجال التجارة تعتبر مصر حالياً أكبر شريك تجارى بالنسبة لروسيا في الشرق الأوسط وأفريقيا حيث بلغت التجارة الثنائية بين البلدين (٦٠٢) مليار دولار عام ٢٠١٩م منها (٥.٧)

مليار دولار قيمة الصادرات الروسية لمصر، ولقد تمثلت الصادرات الروسية في وسائل النقل البرى وذلك بقيمة (٧٤) مليون دولار، كما أن (٨٠٪) من واردات مصر من القمح الروسي، والمعدات الكهربية بقيمة (٣٩) مليون دولار، أما الصادرات المصرية لروسيا فلقد تمثلت في الفاكهة والخضروات الطازجة والمصنعة، وذلك بقيمة (١٣) مليون دولار. كما أن الشركات الروسية الكبرى تعمل في السوق المصرية بإستثمارات تتعدى (٧٠٤) مليار دولار مثل: شركة روس نفط، وشركة لوك اويل، وشركة لادا.

التعاون في المجال الأمني: هناك تلاقي في رؤية كل من البلدين في التعامل مع الإرهاب والتطرف، حيث دائماً تؤيد كلا الدولتين توحيد الجهود من أجل مكافحة الإرهاب الدولي ومواصلة الحوار الدائم حول هذا النوع من القضايا في الأمم المتحدة.

التعاون العسكري: يوجد تعاون عسكري مصري روسي منذ عهد الرئيس عبد الناصر، فهو ليس بالأمر الحديث، حيث تعتبر مصر لها أولوية خاصة بالنسبة لروسيا في مجال التعاون العسكري، فلقد أمدت روسيا الجيش المصري منظومات دفاعية مثل الطائرات المقاتلة طراز (ميج - ٢٩)، وصواريخ (كورنيت) المضادة للدبابات، وطائرات مروحية مقاتلة مثل: طراز كا - ٢٥، وتعتبر هذه الصفقات دعم للجيش المصري، وأيضاً هناك مناورات مشتركة مثل: مناورة جسر الصداقة (٣)، وتهدف إلى تعزيز آفاق التعاون العسكري بينهما.

التعاون في مجال الطاقة: يوجد تعاون غير تقليدي بين البلدين في مجال الطاقة، حيث أتفقت مصر مع روسيا على توريد احتياجات هيئة الطاقة الذرية من الوقود لتشغيل المفاعل النووي البحثي المصري الثاني عام (٢٠١٤)، وأيضاً تم الإتفاق علي تطوير المفاعل النووي البحثي المصري الأول، وفي إبريل (٢٠٢٠) تم إطلاق قمر صناعي جديد لأغراض التنمية من قاعدة باكي نور الروسية.

التعاون من خلال المشروعات المشتركة: تقوم روسيا بتنفيذ بعض المشروعات الكبرى في مصر مثل: بناء محطة الضبعة النووية، وتتضمن المحطة النووية (٤) مفاعلات الإنتاج الطاقة الكهربائية داخل منطقة الضبعة، كما أن الاتفاقية تشمل بعض النواحي الفنية المتعلقة بأحدث التكنولوجيات، ووفقاً لأعلى معايير الأمان النووي، وتعرض روسيا أفضل الأسعار التمويلية لحصول مصر علي أفضل تمويل، وفترة سماح، فهي توفر ما يقرب من (٨٠٪) من المكونات الاجنبية بينما مصر تضمن حوالي (٢٠) بشرط تسديد قيمة المحطة بعد الإنتهاء من تشغليها.

توريدات عربات السكك الحديدية إلى مصر: وهكذا تعتبر العلاقات المصرية - الروسية علاقات قوية وتوطدت أكثر بعد إطلاق عام (٢٠٢١) عاماً للتبادل الإنساني بين مصر وروسيا. واعتبار ذلك محطة للتعاون الشبابي، وتوافق الرؤي للدولتين.

ثانياً/ العلاقات المصرية الأوكرانية:

تبرز العلاقات المصرية الأوكرانية في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ استقلال أوكرانيا فتوجد سفارة مصرية في (كييف) ، وقنصلية أوكرانية في الأسكندرية، وسفارة أوكرانية في القاهرة.

وتتضح العلاقات المصرية الأوكرانية بشكل واسع في المجال السياحي حيث تحتل مصر المركز الرابع من بين أعلي (٢٠) دولة كمقصد سياحي للسائح الأوكراني، كما أن هناك الكثير من سبل التعاون بين البلدين في مجال السياحة حيث تعتبر أوكرانيا من الدول المتقدمة في صناعة السياحة، وتستفيد مصر من خلال عمل مشروعات تنمية سياحية وثقافية بين البلدين، وذلك بما يتناسب ونمو القدرة التنافسية للسفر والسياحة في مصر **(عبد القادر، ٢٠٢٣)**.

٣/٣ الآثار المترتبة عن الحرب الروسية ـ الأوكرانية على الاقتصاد العالمي:

نظراً للعلاقات الاقتصادية الروسية فان دخول روسيا في حرب أو فرض عقوبات عليها سينجر عنه العديد من التبعات الاقتصادية وليس على أطراف النزاع فقط بل على الاقتصاد العالمي وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

أ ـ تهديد الاقتصاد العالمي

إن الأزمة الروسية الأوكرانية بعد تطوراتها الأخيرة مثلت ضربة موجعة للاقتصاد العالمي برمته وليس فقط الاقتصادين الروسي والأوكراني وإنما يعاني الاقتصاد العالمي تبعات تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم ولعل أبرزها تهديد الأمن الغذائي العالمي إثر الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء وأزمات في الطاقة ذلك مرده إلى حقيقة أن روسيا وأوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية، فقد أسفرت انقطاعات سلاسل الإمداد عن الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية وبصورة خاصة أسعار النفط والغاز الطبيعي **(صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢)**.

إن توقف إمدادات النفط الروسية إلى الأسواق الدولية والتي تقدر بثلاثة ملايين برميل يومياً لا تقتصر تبعاته على تخبط في الأسواق العالمية وحسب، بل ثمة مخاوف من صدمة في إمدادات النفط عالمياً **(الرفاتي، ٢٠٢٢)**. الأمر عينه ينطبق على الغذاء بعد الارتفاع غير المعهود في سعر القمح الذي تصل نسبة صادراته العالمية من روسيا وأوكرانيا إلى ٣٠% **(صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢)**. فقد نجم عن توقف إمدادات الغذاء من روسيا وأوكرانيا إلى السوق العالمية، وبصورة خاصة القمح والذرة، والحبوب، والزيوت النباتية، والأسمدة ارتفاع حاد في الأسعار العالمية بفعل زيادة الطلب العالمي وقلة العرض **(الرفاتي، ٢٠٢٢)**.

وليست منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعزل عن تلك التبعات والمخاطر من هنا لانجانب الصواب إن قلنا إن العقوبات الاقتصادية على روسيا تتسع ليتردد صداها خارج نطاق روسيا ويمثل صدمة اقتصادية شاملة تركت بصمتها على العالم بأسره **(العين، ٢٠٢٢).**

ب - تبعات الحرب على الاقتصاد الروسي والأوكراني:

بعد قيام الحرب الروسية على أوكرانيا في فيفري ٢٠٢٢ توسعت العقوبات المفروضة على روسيا، حيث تم استبعاد ٧ بنوك روسية من شبكة سويفت العالمية وذلك بموجب لوائح الاتحاد الأوروبي، كما أعلنت بريطانيا عن تجميد أصول بنكية روسية واستبعادها من النظام المالي البريطاني وكذا تجميد أموال الشركات والحكومات الروسية العاملة في الأسواق البريطانية وتم وضع حد أقصى لإيداع المواطنين الروس في البنوك البريطانية ومنع الشركات العاملة في السوق البريطاني من إجراء أي تحويلات مالية مع البنك المركزي الروسي أو وزارة المالية الروسية، كما فرضت عقوبات ضد عدد من البنوك الروسية وشخصيات محسوبة على النظام الحاكم في روسيا وحظرت على مواطنيها إجراء أي تعاملات مع البنك المركزي ووزارة المالية.

وبالإضافة إلى العقوبات المالية فرضت على روسيا مجموعة من العقوبات الاقتصادية و التي تتمثل أهمها في:

• منع الطيران الروسي من الطيران فوق الأجواء الأوروبية أو الهبوط على المطارات الأوروبية. • فرض قيود على الصادرات الروسية ووقف تراخيص الاستيراد والتصدير من روسيا وإلى بريطانيا خاصةً مواد التصنيع العسكري وتكرير النفط.

• تم منع دخول ما يزيد على نصف الواردات الروسية من السلع ذات التقنية العالية إلى الأراضي الأمريكية.

• في ألمانيا تم وقف تصاريح تشغيل خط نورد ستريم ٢ الروسي لتصدير الغاز إلى أوروبا.

و نظراً لانسحاب الشركات الأجنبية من روسيا وسيادة حالة عدم اليقين التي تؤثر على الاستثمار، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الروسي، وخاصة في حالة استمرار الحرب والعقوبات المفروضة بسببها. أما بالنسبة إلى أوكرانيا، فحسب بيان خبراء صندوق النقد الدولي فإن الحرب في أوكرانيا ألحقت خسائر فادحة بالبنية التحتية للبلاد فبالإضافة إلى الخسائر البشرية، فإن الخسائر الاقتصادية جسيمة، فالموانئ والمطارات مغلقة من جراء الأضرار التي لحقت بها و كثير من الطرق تضررت أو دمرت، فقد أصبح واضحاً أن أوكرانيا ستتكبد تكلفة باهظة للتعافي وإعادة الإعمار. وفي هذا السياق طلبت أوكرانيا الحصول من صندوق النقد الدولي على تمويل طارئ قدره ١.٤ مليار دولار في إطار أداة التمويل السريع.

ولقد وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوم ٩ مارس ٢٠٢٢ على طلب أوكرانيا للمساعدة في تلبية احتياجاتها التمويلية الطارئة وتخفيف الأثر الاقتصادي للحرب، ففي ظل تخيم أجواء عدم اليقين على الآفاق بدرجة استثنائية مع تواصل الحرب، فإن عواقبها المتحققة بالفعل بالغة الخطورة على الاقتصاد الأوكراني **(صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢).**

كما أفادت مجموعة البنك الدولي، بأن ثلث سكان أوكرانيا البالغ عددهم ٤٤ مليون شخص قد نزحوا بسب الحرب وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن ينكمش بنسبة ٣٥%، كما قدرت احتياجات التعافي وإعادة الاعمار بـ ٣٤٩ مليار دولار على الأقل وهو ما يزيد عن الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا عام ٢٠٢١، كما يتوقع أن يتردد صدى تداعيات الحرب على المدى القصير مع تضرر النشاط الاقتصادي وتدمير القدرة الإنتاجية والأضرار التي لحقت بالأراضي الصالحة للزراعة وانخفاض اليد العاملة (بسبب النزوح)، فمعدل الفقر المتوقع في أوكرانيا هو ٢٥% عام ٢٠٢٢ مع استمرار الحرب وأمن الطاقة بعدما قدر بـ ٥,٥% في ٢٠٢١.

ج ـ نتائج الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي:

تعد روسيا من كبار مصدري النفط والحبوب وغيرهما من السلع الأولية الأساسية الأخرى كما أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تكاملاً، ونتيجة لذلك أصبح للعقوبات تداعيات اقتصادية عالمية أكبر كثيرا من قبل.

لقد تسببت الحرب الروسية على أوكرانيا في حدوث أزمات إنسانية وهجرة ونزوح اللاجئين وكذلك في مخاطر سلبية إضافية للاقتصاد العالمي الذي لا يزال يئن تحت وطأة تداعيات جائحة كوفيد ١٩. وقد أدت الآثار المباشرة لانخفاض تدفقات التحويلات والآثار غير المباشرة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة إلى زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدلات الفقر في العديد من البلدان منخفضة الدخل.

إن لروسيا وأوكرانيا تأثير مهم على الاقتصاد العالمي من خلال دورهم كموردين رئيسيين في عدد من أسواق السلع الأساسية، حيث تمثلان معا حوالي ٣٠% من الصادرات العالمية من القمة و ٢٠% للذرة والأسمدة المعدنية والغاز الطبيعي و ١١% للنفط بالإضافة إلى ذلك تعتمد سلاسل التوريد حول العالم على صادرات المعادن من روسيا وأوكرانيا، ولقد ارتفعت أسعار العديد من هذه السلع بشكل حاد منذ بداية الحرب ٢٠٢٢، فحسب تقرير صندوق النقد الدولي فإن الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بآثار الحرب الروسية الأوكرانية و ذلك بتباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم وسوف تتدفق تلك الآثار من خلال ثلاث قنوات رئيسية وهي:

• ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب.

• الاقتصاديات المجاورة بصفة خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين.

•تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول.

و بما أن روسيا وأوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة وخاصة أسعار النفط والغاز الطبيعي وشهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح **(صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢)**، فوقف صادرات القمح من روسيا وأوكرانيا سيؤدي إلى نقص خطير في العديد من اقتصاديات الأسواق الناشئة والبلدان النامية حيث سيكون هناك خطر حاد ليس فقط في شكل أزمة اقتصادية ولكن حتى في شكل كوارث إنسانية مع زيادة حادة في الفقر والجوع، حيث يؤدي الاضطراب في تصنيع الأسمدة إلى المخاطرة بجعل هذه الاضطرابات طويلة الأمد من خلال وضع الإمدادات الزراعية للسنوات القادمة تحت الضغط.

يواجه الاقتصاد العالمي عدداً من التحديات في ظل الحرب الروسية على أوكرانيا حيث تشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من ٦% في عام ٢٠٢١ إلى ٣.٢% في عام ٢٠٢٢ ثم ٢.٧% عام ٢٠٢٣ و ذلك راجع إلى التباطؤ الاقتصادي الملحوظ في أكبر الاقتصادات، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ وانكماش شهدته منطقة اليورو في النصف الثاني من عام ٢٠٢٢، كما تشير التنبؤات إلى أن التضخم العالمي سيرتفع من ٤,٧ % في ٢٠٢١ إلى ٨.٨% في ٢٠٢٢ وكان الارتفاع المفاجئ في معدل التضخم أكثر انتشاراً في الاقتصاديات المتقدمة. ولقد ارتفع التضخم بصورة حادة في كثير من البلدان المزيج من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والسلع الأولية ونقض العمالة واضطراب الإمدادات وهذا ما يضيف المزيد من التعقيدات القائمة في بيئة صنع السياسات لدى البلدان التي لا تزال في طور التعافي من جائحة كورونا **(صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢)**.

وبالنسبة لأوروبا فان الطاقة تمثل القناة الرئيسية لانتقال تداعيات الحرب، حيث تشكل روسيا مصدراً أساسياً لوارداتها من الغاز الطبيعي وقد يترتب على ذلك أيضاً حدوث انقطاعات أوسع نطاقاً في سلاسل الإمداد وستسفر هذه الآثار عن ارتفاع التضخم وإبطاء التعافي من الجائحة. وسوف تشهد أوروبا الشرقية ارتفاعاً في تكاليف التمويل وطفرة في تدفق اللاجئين حيث استوعبت معظم اللاجئين البالغ عددهم ٣ ملايين نسمة وقد تواجه الحكومات الأوروبية كذلك ضغوط على المالية العامة من خلال زيادة الإنفاق على تأمين مصادر الطاقة وميزانية الدفاع، أما بالنسبة لمنطقة القوقاز وآسيا

الوسطى سنجد هذه البلدان المجاورة ستشعر بتبعات أكبر من الركود في روسيا والعقوبات المفروضة عليها فالروابط الوثيقة معها على مستوى التجارة ومن خلال نظم المدفوعات سوف تكبح التجارة وتحد من تحويلات العاملين في الخارج والاستثمار والسياحة؛ مما يضر بالنمو الاقتصادي ويؤثر سلباً على التضخم والحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة **(صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢)**.

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فمن الممكن أن تشهد الدول المصدرة للمواد الهيدروكربونية مثل قطر والسعودية والكويت وليبيا والجزائر تحسناً في أرصدة المالية العامة و ميزان المدفوعات الخارجية وتعزيز معدلات النمو، ومن المحتمل أيضاً أن تشهد البلدان المصدرة للغاز زيادة هيكلية في الطلب من أوروبا حيث أعلنت سلطات الاتحاد الأوروبي عن اهتمامها بتنويع مصادر إمداداتها من منتجات الطاقة، أما البلدان غير المنتجة للنفط ستتعرض التأثيرات سلبية قد تقود إلى توترات اجتماعية إضافية، فالحرب ستؤثر تأثيراً ملموساً وسلبياً على عدة اقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل: لبنان وسوريا وتونس واليمن حيث أن هذه البلدان تعتمد اعتماداً أساسياً على أوكرانيا و / أو روسيا في الحصول على وارداتها الغذائية، خاصة القمح، بالأزمة تؤدي إلى تعطل سلاسل توريد الحبوب وزيادة أسعار الأغذية وارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج المحلية في قطاع الزراعة وستكون لانخفاض غلة المحاصيل والدخول خاصة صغار المزارعين آثار سلبية على سبل كسب العيش وقد يؤثر ذلك على المنتمين إلى الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً و الذي يعتمدون على الزراعة في كسب أرزاقهم، كما ستتأثر مصر بحركة السياحة فمن المتوقع أن تشهد ركودا في هذا القطاع حيث يشكل الروس والأوكرانيين على الأقل ثلث السياح الوافدين إليها **(هانى، ٢٠٢٢)**.

هناك أيضاً بعض العواقب المحتملة من الحرب على المدى الطويل، بما في ذلك الضغوط من أجل زيادة الإنفاق على الدفاع وهيكل أسواق الطاقة، والتجزئة المحتملة لأنظمة الدفع والتغيرات في تكوين العملات لاحتياطات النقد الأجنبي، كما أن إعادة تقسيم العالم إلى كتل مفصولة بحواجز من شأنها أن تنقص بعض المكاسب من التخصص واقتصاديات الحجم، وقد تؤدي الحرب على أوكرانيا الى تجزؤ الاقتصاد العالمي الى كتل جغرافية - سياسية لكل منها معايير تكنولوجية ونظم مدفوعات عبر الحدود و عملات احتياطية خاصة.

هذا التحول الهيكلي أعتبره صندوق النقد الدولي تحدياً خطيراً يواجه الإطار القائم على القوال التي تحكم العلاقات الدولية والاقتصادية **(صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢)**.

٣/ ٤ تداعيات الحرب علي الاقتصاد العربي

لقد تأثرت الدول العربية بالحرب الروسية - الأوكرانية بمجموعة مركبة من الآثار المركبة مثل البطالة والفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والهجرة وتدفق اللاجئين، ولقد بدأت البلاد العربية في مشاهدة هذه الآثار الاقتصادية مع ارتفاع الاسعار المواد الغذائية، وانخفاض الإمدادات القمح والذرة،

فروسيا وأكروانيا هما المصدران الأساسيان للمنتجات الزراعية بالنسبة لكثير من الدول العربية، وتبعاً لمنظمة هيو) مين رايتس، فلقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية العالمية بأكثر من (٣٠) عن عام (٢٠٢١)، حيث زادت الأسعار لتصل إلى أعلي مستوي لها منذ عام (١٩٧٤) بعد التأثير المباشر للحرب هو إنقطاع إمدادات القمح لعدد من الدول العربية مثل: السودان ولبنان، واليمن، وتونس، حيث يمثل الخبز المصدر الرئيسي للسعرات الحرارية الغالبية السكان في العال العربي، فلقد قفز سعر الدقيق بنسبة (٥٠%)، كما أن بعض الدول العربية إضطرت لوقف الدعم عن سعر الخبز أو رفع سعره؛ مما يضر بشكل مباشر الفئات ذات الدخل المحدود، كما أن هناك تأثير مزدوج لإرتفاع أسعار النفط بالنسبة للعالم العربي فهناك ضرر بالنسبة للدول الفقيرة الزراعية المعتمدة علي النفط في التبريد والتدفئة، وفي نفس الوقت تستفيد الدول المصدرة له مثل دول الخليج والجزائر. وتعتبر اليمن وسوريا من أول ضحايا إرتفاع سعر النفط، حيث تضاعف سعر السلة الغذائية بنسبة (٢٠٠) بعد الحرب، ومعدلات التضخم في إرتفاع مستمر ووصلت في بعض الدول العربية إلى (١٠)، وهي نسبة مرتفعة وتؤدي إلى مضاعفة الأسعار التي تحد من القدرة الشرائية للأفراد، وعدم قدرتهم علي الحصول علي السلع الأساسية.

كما أن ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب من أهم نتائج التضخم، والتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع مستوي الفقر، ولذلك فإن معظم الافراد في العالم العربي يعيشون تحت خط الفقر بسبب أن الحكومات في هذه البلاد تكون غير قادرة على منع تأثير الحرب والأزمات، وتعويض الفئات الأكثر تضرراً، فلقد عاني الأفراد بالفعل من سوء التغذية في أزمة كورونا، ونجد أن هذه النسب ارتفعت مرة أخري وسترتفع إلى (٢٠-٣٠) في ظل هذه الحرب ففي سوريا ولبنان.

يعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، وبالفعل تأثرت مبادلات التجارة بين الدول العربية، وكل من روسيا وأكروانيا من فرض العقوبات الاقتصادية علي روسيا وأوكرانيا كان له تأثير على التجارة العالمية، ومنها المبادلات التجارية بين الدول العربية وكل من طرفي النزاع وتوضيح هذا التأثر نقف أولاً على حجم التجارة بين بعض الدول العربية وكل من روسيا وأكروانيا كالآتي:

- العراق: يستورد القمح والشعير والذرة، ويصدر : البترول الخام ومشتقاته والتمر.
- السعودية: تستورد الحديد والصلب والزيوت النباتية والذرة، ويصدر : البترول ومشتقاته.
- الإمارات: تستورد الحديد والصلب والزيوت النباتية والذرة وتصدر لها : البترول الخام ومشتقاته والمشغولات الذهبية.
- المغرب: يستورد الحبوب والآلات والمعدات، ويصدر الأسماك، والمنتجات الزراعية والملابس والسجاد.

هذا بالنسبة للمبادلات التجارية مع أوكرانيا، أما بالنسبة للتبادل التجاري مع روسيا كالاتي:

• العراق: يستورد القمح والسيارات والآلات الأخرى ويصدر النفط والتمر السعودية تستورد المعدات العسكرية، وكيماويات، ومنتجات زراعية، وتصدر النفط والبتروكيماويات.

• الإمارات: تستورد الآليات الثقيلة، والسيارات والآليات والمعدات الأخرى، وتصدر النفط والمنتجات البترولية الأخرى.

• الجزائر: تستورد العربات والمنتجات الغذائية، والآلات، بينما تصدر النفط والغاز الطبيعي.

• المغرب: يستورد المغرب العربات والفوسفات والمعادن، بينما يصدر الفواكه والخضروات وغيرها من المنتجات الغذائية.

ومما سبق نجد أن الغذاء والطاقة هما أكثر القطاعات تأثراً بأزمة الحرب، فحسب مؤشر منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) لأسعار الغذاء نجد أن أسعار الغذاء، والطاقة في بعض الدول تواصل الارتفاع، خاصة في لبنان وسوريا، وتونس، ومصر، والمغرب، ومعدل التضخم في تزايد مستمر، حيث فشلت هذه الدول في التصدى له لأنها تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية. وبالتالي فهي أكثر عرضة للصدمات التجارية فمثلاً تمثل واردات السودان واليمن نسبة كبيرة من القمح والحبوب. فاليمن تستورد أكثر من ٥٠% من القمح، ولقد بلغ مستوي الجوع حداً غير مسبوق منذ بدء الصراع عام (٢٠١٥)، وكذلك في سوريا والعراق تأزمت الأوضاع الاقتصادية والإنسانية بسبب إنقطاع إمداد القمح؛ مما أدى إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية بسوريا وتسبب في إحتجاجات بالشوارع في العراق.

ففي بداية عام (٢٠٢٢) فقد حوالي (٦٠%) من سكان سوريا أمنهم الغذائي، حيث تستورد سوريا حوالي ثلثي احتياجاتها الغذائية والنفطية ، ومعظمها من روسيا، أما بالنسبة لتونس، فيعتبر قطاعي الطاقة، والغذاء هما الأكثر تضرراً، حيث تستورد تونس حوالي (٨٢) من إمدادتهما من الحبوب من أوكرانيا، ونسبة قليلة تستوردها من روسيا ولقد قام المزارعون بزراعة عدد أقل من الأفدنة من الحبوب في بداية عام (٢٠٢٢) بسبب عدم التأكد من بيعه؛ مما زاد من الأزمة بشكل كبير، خصوصاً وأن تونس تستورد جزء من نفطها من دول آسيا الصغري والتي تمر شحناتهما خلال البحر الأسود فتوجد صعوبة في مرور الناقلات، بالاضافة إلى إرتفاع الأسعار العالمية للنفط بالأساس، أيضاً عملت الحكومة على زيادة أسعار الوقود المحلية بشكل كبير؛ مما يزيد الضغط على الأسر التي تعاني من التضخم مع عدم زيادة الدخول نتيجة الإنخفاض الكبير في الدخل القومي عام ٢٠٢٠ **(هانى، ٢٠٢٣)**.

وهكذا نجد أن دول الشمال الأفريقي تأثرت بشكل أساسي بالحرب، خاصةً وأنها دول كثيفة السكان، وتعتمد على الواردات الروسية والأوكرانية الغذائية قبل الحبوب والزيوت، وحتي بعد أن

إستعادت أوكرانيا قدرتها على التصدير من خلال اتفاقية البحر الأسود، إلا أن أسعار الغذاء والوقود في إرتفاع مستمر. وأيضاً بالنسبة للعقوبات المفروضة على روسيا فيما يتعلق بالنفط والغاز خلق حالة من الشك وعدم اليقين في القرارات الاستثمارية؛ مما يودي لزيادة العجز في الميزان التجاري لهذه الدول؛ مما يعني مزيد من الصدمات الاقتصادية.

ونلاحظ أيضاً أن التأثير المجتمعي في المغرب مثلاً إرتفعت أسعار اللحوم نظراً لإرتفاع أسعار الأعلاف، وبعض المواد الزراعية التي تستعمل كغذاء للحيوانات، ونتيجة لإرتفاع أسعار الطاقة تأثر قطاع النقل بهذا الارتفاع، وارتفعت معه أسعار جميع قطاعات تقريباً، كما أن حدوث موسم جفاف في المغرب صعب من الأزمة، حيث قلت معه المنتجات الزراعية التي كان يعتمد عليهما الأفراد كغذاء، أما بالنسبة لتونس فقد ظهر التأثير المجتمعي من خلال نقص الحبوب وارتفاع أسعار الغذاء والذي عانت منه الأسر التونسية منذ جائحة كورونا، وتفاقم الأمر مع الحرب، كما أثرت الحرب على الإهتمام الدولي بالأزمة التونسية سياسياً، واقتصادياً، حيث قل الدعم من المجتمع الدولي بإحتواء هذه الأزمة التونسية. أيضاص وجد صعوبة في توفير ميزانية الإنجاز المشاريع، وتوريد الحاجات الأساسية مثل: الأدوية وخاصة المتعلقة بالأمراض المزمنة فهناك الكثير من الأدوية مفقودة في تونس.

وهكذا بالرغم من الإضطرابات التي حدثت في العالم العربي من أثر الصراع الأوكراني الروسي والتي تمثلت في نقص الإمدادات الغذائية، والتضخم، وارتفاع الأسعار بشكل مستمر، إلا أنه علي الجانب الآخر نجد أن هناك بعض الدول العربية المستفيدة من هذا الصراع، فلقد شهدت الحرب ارتفاع في أسعار البترول لا على مستوي لها؛ لذلك فان دول الخليج الغنية بالطاقة حققت نمو اقتصادي كبير بعد (٨) سنوات من الركود الاقتصادي الناجم عن إنخفاض أسعار النفط من ناحية وجائحة كورونا من ناحية أخرى فيتوقع صندوق النقد الدولي أن الدول المصدرة للبترول ستحقق (١٠٣) تريليون دولار إضافية من عائدات النفط في السنوات الأربع المقبلة، وسيكون لديها فائض في الميزانية للمرة الأولى منذ (٢٠١٤) ويتسارع النمو الاقتصادي بشكل كبير، فسينمو الاقتصاد السعودي بنسبة ٩.٩% ، كما أنه في حالة سعي الدول الأوروبية للبحث عن بديل للغاز الروسي، نجد قطر تقدم نصف إجمالى طاقتهما من الغاز إلى أوروبا في غضون أربع سنوات.

وبالنسبة للدول الأفريقية نجد أن بعض الدول التي تمتلك موارد طبيعية ترتفع أسعارها كثيراً بسبب هذه الحرب، وخاصة تلك الدول التي تمتلك احتياطي من الغاز الطبيعي، والبترول والمعادن، فمثلاً نجد أن الغاز الطبيعي قفز سعره بنسبة (٦٢%) منذ إندلاع الحرب؛ ومن ثم بدأت الدول الأوروبية تبحث عن بديل للغاز الروسي من خلال إبرام صفقات جديدة مع الدول الأفريقية تكون أفضل بالنسبة لها من الشريك الروسي.

وتعتبر تنزانيا أكبر دولة منتجة للغاز في أفريقيا، لذلك قامت بالتفاوض مع شركات الطاقة لجذب حوالي (٣٠) مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية لإحياء بناء مشروعات الغاز المسال بحرياً في عام (٢٠٢٣)، أيضاً في السنغال تم اكتشاف (٤٠) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي عامي (٢٠١٤ ، ٢٠١٧)، كما نجد أن نيجيريا هي بالفعل مورد للغاز الطبيعي المسال بالنسبة لأوروبا. وقامت كل النيجر والجزائر في ضخ خط أنابيب عبر الصحراء؛ وذلك الزيادة صادرات الغاز الطبيعي لأوروبا.

أما بالنسبة للبترول: ولأن روسيا من أكبر ثلاث منتجين للنفط في العالم فإن هذه الحرب تسببت في رفع الأسعار حتي تجاوزت (١٠٠) دولار للبرميل، وستستمر الزيادة في سعر (١٣٠) دولار للبرميل) في (يونيو، (٢٠٢٢) ، كما أن الإرتفاع في سعر النفط تزامن مع العجز في الإنتاج بعد التعافي من جائحة كورونا وزيادة الطلب علي الطاقة لتنشيط عمليات الإنتاج في النشاط الاقتصادي، وهكذا نجد أن ارتفاع أسعار البترول أدى إلى زيادة العوائد النفطية للدول الأفريقية ففي عام (٢٠٢١) بلغ إنتاج نيجيريا في المتوسط من البترول الخام (١٠٢٧) مليون برميل وتزايدت عوائد البترول في كل من غانا والجابون والكونغو وتشاد وغينيا الاستوائية.

بالنسبة للمعادن: قفزت أسعارها قفزة ضخمة بسبب تداعيات الحرب فلقد ارتفع سعر البلاديوم بنحو (٦%) بعد فرض الغرب عقوبات علي موسكو كما شهد الذهب ارتفاع بحوالي (٣)، وأيضاً ارتفع سعر الألمونيوم بنسبة (٥%) وهو مستوى قياسي تجاوز الذروة التي سجلها عام (٢٠٠٨) خلال الأزمة العالمية، وتصب هذه الزيادة في أسعار المعادن في صالح الدول الأفريقية المنتجة لها مثل جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وغانا، حيث تعد جنوب أفريقيا ثاني أكبر دولة منتجة للبلاديوم في العالم بعد روسيا فهو معدن مهم في صناعة السيارات والإلكترونيات، وأيضاً تعد جنوب أفريقيا مصدر رئيسي للذهب، وكل ذلك يعتبر مكاسب لصالح اقتصادات هذه الدول.

ويأتي الضرر على الدول الأفريقية من جراء الأزمة من خلال إنخفاض الإمداد الغذائي حيث تعتبر كل من روسيا وأوكرانيا اللاعبان الأساسيان في سوق السلع من الحبوب، والزيوت في أفريقيا، حيث أدت التوترات الجارية إلى حدوث فوضي في تدفقات الإمدادات الغذائية وعلى رأسها القمح فلقد تم حظر جميع السفن التجارية في البحر الداخلي (الآزوف) الذي يربط البحر الأسود. ولقد أثر إغلاق الموانئ الأوكرانية علي الأمن الغذائي في ظل ارتفاع الإستهلاك من الحبوب في القارة؛ نتيجة لزيادة السكان الأفريقي، وخاصة مع إرتفاع سعر القمح عالمياً، فقد وصل سعر القمح بعد الحرب مباشرة لأعلى مستوي له في تسع سنوات. ولا يوجد ما يشير إلي تباطؤ الطلب الأفريقي علي القمح؛ لذلك تتوقع منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) زيادة الإستهلاك الفردي من القمح في أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك حتى عام (٢٠٢٤)، كما تتوقع الفاو أيضاً نمو صافي الميزان التجاري للحبوب الأساسية من المستويات الحالية التي تبلغ (٢٠) مليون طن إلى (٣٣) مليون طن بحلول عام

(٢٠٥٠) ؛ وبالتالي يتسبب إستمرار دول أفريقيا جنوب الصحراء في الإعتماد علي واردات القمح في تعرض المنطقه الصدمات الأسعار العالمية والطقس.

ومن أمثلة الدول التي تضررت من إرتفاع أسعار القمح. نجد نيجيريا وهي ثالث مستورد للقمح بعد مصر والمغرب ويبلغ عدد سكانها (١٧٤) مليون نسمة، وتنتج كميات قليلة لا تكفي عدد سكانها الكبير ؛ نظراً لعدم توف المناخ والجغرافيا المناسبين لزراعة كمية كبيرة من القمح؛ لذلك بلغت واردتها من القمح حوالي (٤.٨) مليون طن في العام (٢٠٢٠/٢٠٢١) كذلك في جنوب أفريقيا زادت واردتها من القمح ثلاث مرات عن عام (٢٠٠٠)، وسوف تتضرر أيضاً من خلال صادراتها إلى روسيا، حيث تستحوذ صادرات روسيا على (٧%) من صادرات جنوب أفريقيا من الحمضيات من حيث القيمة **(عبد القادر، ٢٠٢٣)**.

أما في أثيوبيا فنظراً لزيادة التوسع السكاني؛ فلقد ارتفع نصيب الفرد من إستهلاك القمح بأكثر من الثلث عن العام (٢٠٠٠) وأيضاً نلاحظ أن تداعيات الحرب لا تشمل الحبوب والقمح فقط، فلقد شملت سلع زراعية أخرى، فنجد كينيا لديها مخاوف من التأثير على صناعة الشاي الحيوية لديها، فتعتبر روسيا من أكبر خمس بلاد مستهلكة للشاي الأمر الذي يساعد كينيا في الحصول على عملة أجنبية.

وهكذا تتعدد التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية لتطول عدد كبير من الدول الأفريقية، وتشتمل علي تراجع العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية بالقارة مثل: تراجع الاستثمار الاجنبي، وتذبذب الاسواق المالية، وارتفاع معدلات التضخم للسلع الغذائية وأثره علي مستوي الأمن الغذائي الأفريقي، وأيضاً علي الرغم من المكاسب الإيجابية التي تحصل عليها القارة بفصل ارتفاع أسعار الطاقة والمعادن؛ إلا أن هذه الأرباح ستنتقل إلى الشركات الأجنبيةمتعددة الجنسيات والتي تقوم بإحتكار عملية استخراج وتكرير النفط والغاز والمعادن.

٣/ ٥ تداعيات الحرب الأوكرانية على مصر:

مما لاشك فيه أن الصراع الروسي الأوكراني والذي تطور إلي الحرب الأخيرة بينهما، ولهم دور في تغيير موازيين القوى العالمية، حيث انتقلت آثارها وأعبائها إلى الاقتصاد العالمي ككل، وذلك مع زيادة موجات التضخم العالمية، والإرتفاع المستمر في أسعار السلع الغذائية والطاقة، وقد تستمر تلك الآثار لفترة زمنية كبيرة. ولم تكن مصر بمعزل عن تلك الآثار الاقتصادية بل تشهد تطورات جديدة بإستمرار على الجانب الاقتصادي، وتواجه سيناريوهات مختلفة في الوضع الاقتصادي بها من جراء هذه الحرب. وسيتم تناول هذه الآثار من خلال بعدين

البعد الأول: حجم التأثير لهذه الحرب على الاقتصاد المصري.

البعد الثاني: كيفية مواجهته هذه الآثار الاقتصادية.

البعد الأول: ما هو حجم الآثار الاقتصادية للحرب الروسية على الاقتصاد المصري

تختلف آثار الحرب الروسية الأوكرانية على مصر؛ وذلك لأنها ترتبط مع روسيا وأوكرانيا بعلاقات اقتصادية كبيرة تتمثل في كون مصر هي أكبر مستورد للقمح في العالم، كما أنها أكبر مستورد للنفط، وأيضاً يعتمد القطاع السياحي في مصر علي السياحة الروسية والأوكرانية. ولقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في العام الحالي (٢٠٢٢/٢٠٢٣)، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة المتوقعة، وتراجع معدل الاستثمار في الناتج المحلي، ولقد بلغ إجمالي التكلفة المباشرة والغير المباشرة للحرب بالنسبة لمصر حوالي (٤٦٥) مليار جنيه، وقام البنك المركزي برفع سعر الفائدة بسبب التضخم؛ مما أدى إلى إنخفاض قيمة الجنية.

أولاً/ تأثير الحرب علي الأمن الغذائي المصري:

يتحدد الأمن الغذائي وفقاً لمؤتمر الأغذية العالمي (٢٠٢١) بمدي توافر الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية في جميع الأوقات لجميع الأفراد للحصول علي غذاء كاف ومأمون ومغذي لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة وتتوفر لدى بعض الدول القدرة على الوفاء بالاحتياجات الغذائية لسكانها وتحقيق الإكتفاء الذاتي لها، ولكن هناك بعض الدول لا تتمكن من تغطية الفجوة الغذائية لديها؛ وذلك لزيادة الإستهلاك الكلي الناجم عن زيادة عدد السكان بالمقارنة بالإنتاج المحلي، وتعتبر مصر من هذه الدول حيث أنه يعجز للإنتاج المحلي لديها عن تلبية احتياجات الاستهلاك الكلي؛ نتيجة للتزايد المطرد في السكان، والذي يشكل ضغطاً علي الموارد المتاحة ومنها المياه والتي تعتبر عنصر أساس في الزراعة لذلك زادت الفجوة الغذائية في مصر منذ عام (٢٠٢٠) بنسبة (٥١) واستمرت خلال عامي (٢٠٢١/٢٠٢٢)، كما انخفضت نسبة الإكتفاء الذاتي من القمح من (٤١٠٤%) عام (٢٠٢٠) إلى (٢٠٠٥) عام (٢٠٢٢)، أما بالنسبة لحجم الواردات لسد العجز في الفجوة الغذائية فقد ارتفع بنسبة (٥٩%) منذ عام (٢٠٢٠) وحتي عام (٢٠٢٢). ونلاحظ أن مصر تستورد حاجتها من القمح من كل من الولايات المتحدة، وفرنسا، وروسيا، وأوكرانيا، وبالتركيز علي روسيا، وأوكرانيا نجد أن إجمالي الواردات القمحية من روسيا في عام (٢٠٢٠) بلغت (٥٤٦٥.٥١ ألف طن) أي بنسبة (٤٢) من إجمالي الواردات القمحية، أما الوردات القمحية من أوكرانيا فقد بلغت في عام ٢٠٢٠،(٢٣١٧.٥٣ ألف طن) أي بنسبة (١٨) من إجمالي الواردات القمحية.

أما حجم الواردات القمحية من الدولتين معاً قد بلغ نحو (٨٢) من إجمالي الواردات المصرية في عام (٢٠٢٠)، وانخفض إلى (٧٧) في عام (٢٠٢١) وفي عام (٢٠٢٢) إنخفض حجم الواردات القمحية من الدولتين ليصل إلى (٣٠٣) مليون طن مقارنة بـ (٤.٣٥% مليون طن) عام (٢٠٢١)، وذلك لإنخفاض حجم المعروض العالمي من القمح، وإرتفاع سعره؛ مما زاد من العبء المالي على

الحكومة المصرية لتوفير احتياجات الأفراد من القمح خاصة، وأن القمح يدخل في إنتاج الكثير من المنتجات مثل الخبز الذي يمثل منتج أساس في غذاء المصريين لا غني عنه. ولقد زاد حجم الإستهلاك المحلي من القمح من (٢١) مليون طن عام (٢٠٢٠) إلى (٢٢) مليون طن) عام (٢٠٢٢) وهو ما يتجاوز حجم الإنتاج المحلي بشكل كبير. أما متوسط نصيب الفرد من القمح انخفض ليصل الي نحو (١٥٦.١) كجم / سنة) عام (٢٠٢٠) وانخفض أكثر بعد الحرب الروسية، وتداعيتها بسبب الإعتماد الخارجي علي الدولتين محل النزاع، فيكون من الطبيعي أن تتجه مصر وغيرها من الدول المستوردة إلى البحث عن أسواق بديلة، وخاصة أوكرانيا بعد ما دمرتها الحرب، وخربت البنية التحتية فيها وأغلقت موانيها، وحتي بعد إنتهاء الحرب سيكون هناك وقتاً طويلاً أمام أوكرانيا لإصلاح الخراب والدمار الذي لحق بها **(الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، ٢٠٢٢).**

وبهذا يكون البديل الأكثر الإعتماد في الاستيراد لمصر هو روسيا بالمقارنة مع أوكرانيا، إلا أنها تظل أيضاً ملاذ غير آمن في الإعتماد عليه في استيراد جزء كبير من الواردات القمحية؛ لأنها ممكن أن تستخدم سلاح الغذاء ضد مصر بالضغط عليها عن طريق اتخاذ إجراءات محددة ضد أوكرانيا لأن هذا السلاح من أقوى الأسلحة المستخدمة لخدمة المصالح الدول السياسية؛ لذلك يتحتم علي مصر البحث عن خطط بديلة تعمل علي التوازن ما بين الموارد المالية والطبيعية المتاحة، وبين أهمية هذه السلع وضرورياتها؛ وذلك للحفاظ علي الأمن الغذائي لمواطنيها، وهو ما يؤكد الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، والذي يتضمن تعزيز الأمن الغذائي لدي الدول؛ بما يعزز قدرتها على سد احتياجات السكان من السلع الاستراتيجية وتدعيم قوتها الخارجية ضد الصدمات والازمات العالمية.

وعن جهود مصر لاحتواء أزمة الفجوة الغذائية للقمح

ولقد اتخذت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات لمواجهة احتياجات السوق المحلي من القمح ومن أهمها:

- ✓ تشجيع الفلاحين على توريد اكبر كمية ممكنة من القمح عن طريق منح حوافز للتوريد الإضافي لسعر أردب القمح المحلي.
- ✓ حرصت الحكومة علي توفير مخزون آمن من القمح من خلال تخصيص ٣٦ مليار جنيه الشراء ٦ مليون طن من القمح المحلي.
- ✓ إصدار قرار بمنع التعامل أو التخزين للقمح المحلي؛ إلا في أماكن محدودة من قبل وزارة التموين.

✓ توجهت الحكومة نحو استكمال مراحل مشروع الصوامع الاستراتيجي، والعمل على زيادة الحجم التخزيني والاستيعابي لها.

✓ تنويع مصادر السلع الغذائية الأساسية، والسعي نحو زيادة مخزونها لفترة مستقبلية لا تقل عن ستة أشهر لتوفير مخزون آمن من السلع الاستراتيجية.

✓ تعزيز جهود ضبط الأسواق، وتشديد الرقابة علي منافذ البيع، وتسعير رغيف الخبز غير المدعم للحد من ارتفاع ثمنه.

وتعتبر هذه الجهود إجراءات مؤقتة لزيادة الإكتفاء الذاتي من القمح؛ إلا أنه يوجد سيناريوهان أساسيان يتمثل الأول في تنويع الأسواق الإستيرادية حتى لا يتم الاعتماد على دول معينة حتى لا نكون عرضة للإضطرابات الخارجية؛ أما السيناريو الثاني فهو العمل علي التوسع المستمر في إنتاج القمح وخفض حجم الإهدار في الإنتاج أو الاستهلاك **(وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢)**.

ثانياً/ حجم التأثير علي أسعار الطاقة في مصر:

من الواضح أن تأثير هذه الأزمة لم يقتصر علي الأمن الغذائي، وانخفاض كفاءة القطاع الزراعي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية؛ إلا أنها أثرت أيضاً في إرتفاع أسعار الطاقة، وامتناع العديد من الدول على الإستيراد للنفط منها؛ مما أدى لزيادة المصروفات وتكاليف الإنتاج وزيادة عبء الموازنة، وارتفاع معدل أسعار السلع العامة، فلقد تسبب إرتفاع سعر البترول والطاقة إلى توقف القطاع الصناعي؛ وبالتالي إنخفاض المعروض الكلي؛ لكن بعد توقيع العقوبات على روسيا بخفض الإمدادات من الوقود والغاز الطبيعي، فقد شهد قطاع الطاقة والغاز الطبيعي في مصر إنتعاش إنعكس علي حجم الصادرات عام ٢٠٢٢، حيث ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة، لقد كشفت الشركة المصرية للغاز الطبيعى تجاوز ٧٢ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٢، ولقد نجح إنتاج مصر من الغاز في تأمين احتياجات قطاع الكهرباء بالإضافة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ فضلاً عن إرتفاع حصيلة التقدير، ولقد أكد وزير البترول والثروة المعدنية طارق الملا عند اعتماد نتائج أعمال شركة جاسكو عن عام ٢٠٢٢ أن مصر تتوسع في قطاع الغاز الطبيعي بغرض تقديم حل جاهز لتلبية احتياجات أوروبا من الغاز.

ولقد ساعد زيادة الطلب الأوروبي في تصدير كميات فورية بأسعار مجزية وتقوم مصر بإستيراد الغاز الطبيعي من جيرانها بأسعار أقل ثم تعمل على تسييله، وإعادة تصديره إلى أوروبا من خلال الأنابيب المصرية، بالإضافة إلى حصة مصر من الغاز المصدر مباشرة. وحسب بيانات الوكالة الدولية للطاقة، فلقد اقتربت فاتورة إستيراد الغاز في الإتحاد الأوروبي من (٤٠٠) مليار يورو) وفى عام ٢٠٢٢ ، ولقد إنخفضت حصة روسيا من إجمالي الطلب على الغاز الطبيعي في

الإتحاد الأوروبى من (٤٠%) عام ٢٠٢١ م إلى أقل من (١٠%) عام ٢٠٢٢ م ولقد جاءت مصر في قائمة الخمس دول الأولى من بين ٢٧ دولة مصدرة للغاز إلى أوروبا.

وهكذا نجد أن التداعيات العالمية عملت على رفع الطلب على الغاز المصرى، فرغم الخسائر العالمية هناك مكاسب لمصر بإعتبارها سوق واعدة تمتلك القدرة على التوسع في تصدير الغاز المسال. وتعتبر مصر الدولة الوحيدة فى شرق البحر المتوسط التي تتوفر لديها إمكانيات تسييل للغاز من خلال بنية تحتية أساسية للتصدير.

بالنسبة للجهود المبذولة لواجهة التداعيات للأزمة على أسعار الطاقة فهي تتمثل في التوسع في مصانع الإسالة للغاز الطبيعي؛ ومن ثم تكون مصر قادرة على مضاعفة صادراتها من الغاز ثلاث مرات لصالح الجيران مع الحصول على عمولات التسييل **(عبد القادر، ٢٠٢٣)**.

ثالثاً/ حجم تأثير الأزمة الأوكرانية على قطاع السياحة في مصر

أثرت الحرب الروسية على الاقتصاد المصري مثل ما أثرت على الاقتصاد العالمي، ولقد تأثر قطاع السياحة كثيراً بهذه الأزمة، حيث أنه من القطاعات شديدة الحساسية بالأوضاع الخارجية. فمن المعروف أن السياحة الأوروبية تستحوذ على النصيب الأكبر من السياحة في مصر وبوجه خاص روسيا، وأوكرانيا وألمانيا وإيطاليا، ولقد بلغ عدد السائحين من دولتي الصراع حوالي (٣١) من إجمالي السياحة الوافدة لمصر، وتأثرت هذه النسبة من جراء الحرب، كما تسببت أيضاً في عودة المصريين المقيمين بأوكرانيا، والبالغ عددهم (٦٠٠٠) مصرى من بينهم طلاب الجامعات بعد جهود كبيرة بذلت من مصر. فبعد التعافى الدولى من فيروس كوفيد ١٩ شهد قطاع السياحة العالمي زيادة في عدد السائحين بنسبة ٤.٦% عام ٢٠٢١ ، ووصل عدد السائحين إلى ٤٢١٠٣ مليون سائح دولى وافد بزيادة تبلغ حوالى ١٨.٧ مليون سائح دولي عن عام ٢٠٢٠ وفي عام ٢٠٢٢ كانت توقعات منظمة السياحة العالمية تشير إلى إمكانية نمو السياحة الدولية بنسبة تتراوح بين ٣٠ إلى (٧٨٪) مقارنة بعام (٢٠٢١)؛ إلا أن الحرب الروسية غيرت وجهة السياحة الدولية منذ إندلاعها إلى إتجاه الهبوط والإنخفاض؛ وذلك لأن قطاع السياحة يعتمد بشكل أساسي علي عنصر الأمن والأمان، فتسببت هذه الحرب في إلغاء حجوزات السياح من الدول المصدرة للسياحة وفى مقدمتها أوكرانيا وروسيا ، وهو ما أنتج آثاراً سلبية على السياحة فى مصر، حيث أنها تعتبر من كبرى الوجهات السياحية المفضلة لدى الروس والأوكرانيين. ففى عام ٢٠٢١ بلغ عدد السياح الروس الوافدين لمصر حوالي (١٠١) مليون سائح، وهو ما يشكل نحو ١٤.٢% من إجمالي السياحة القادمة لمصر، وقد كان من المتوقع أن يزور مصر نحو ٤٠٠ ألف سائح روسي شهرياً، مع عودة السياحة الروسية وتحقيق نحو (٨٠٩) مليار دولار كإيرادات سياحة، ومع إندلاع الحرب إنخفض هذا العدد، كما

إنخفض عدد السائحين الأوكرانيين من (١٠٣٠٣ ألف سائح في يناير ٢٠٢٢) إلى (٥٨.٦) ألف سائح في فبراير من نفس العام بنسبة تراجع تجاوزت (٧٦%) مع بداية الحرب؛ مما أثر على إشغالات الفنادق بنسبة تتراوح بين ٢٠.٢٥% .

وعن الجهود المبذولة من الحكومة المصرية لمواجهة أثار الأزمة على قطاع السياحة

- تم إصدار قرار بتشكيل لجنة تختص بمتابعة تداعيات الحرب وبصفة مستمرة تتابع المستجدات للحرب على قطاع السياحة.

- توفير جميع وسائل الراحة للسائحين الموجودين بمصر.

- تشكل وزارة السياحة لجان للمرور علي جميع المنشآت الفندقية بجميع أنواعها في المحافظات السياحية للتأكد من راحة وسلامة السائحين بها.

- استمرار المتابعة على أرض الواقع بالتنسيق مع اتحاد الغرف السياحية المعنية، والتنسيق مع وزارة الخارجية لحين عودة جميع السائحين الخط الساخن لوزارة السياحة والآثار الذي يتحدث باللغتين الروسية والأوكرانية جاهز لتلقي استفسارات السياح لحل المشكلات التي تواجههم، كما يتحمل صندوق هيئة تنشيط السياحة تكاليف إقامة السائحين.

- تعزيز الوجود الإلكتروني للشركات ووكلاء السفر.

- تخفيض مدة الإقامة لمواجهة الأزمات الاقتصادية، وتقديم برامج سياحية مختلفة ومتنوعة.

البحث عن أسواق بديلة بإعتباره أحد البدائل للسياح مثل الهند والصين، ألمانيا، إنجلترا.

رابعاً/ حجم التأثير الحرب علي الجنيه المصري

أثرت الحرب على الاقتصاد العالمي برمته، خاصة فيما يتعلق بزيادة التضخم وهبوط العملة المحلية في العديد من الدول، ومنها مصر، فلقد زاد التضخم في مصر بنسبة كبيرة؛ مما أضطر البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة، ولازم ذلك إنخفاض في قيمة العملة مقابل العملات الأخري فإنخفضت قيمة الجنية المصري أمام الدولار الأمريكي، وأمام اليورو الأوروبي، وانعكس ذلك علي معدلات النمو الاقتصادي، وحجم الانتاج والتشغيل.

وبالنسبة للجهود المبذولة لمواجهة هذا الأثر للحرب، فلقد حاول البنك المركزي المحافظة على تماسك العملة المصرية أمام الدولار مثل:

* سيطرة البنك المركزي علي السوق بشكل كبير، ومواجهة عملية الدولرة.

* وقف المضاربات التي كانت احد اهم الاسباب المباشرة في زيادة سعر صرف الدولار.

إلا أن الخلاصة تتمثل في أن التضخم العالمي الناتج عن الحرب الروسية أدى إلى تضخم كبير في مصر، وهو التضخم المستورد الناتج عن اعتماد الاقتصاد المصري على الإستيراد الخارجي لسد معظم حاجاته الأساسية؛ مما أدى إلى إرتفاع سعر الصرف، ودفع البنك المركزي إلى التدخل عن طريق:

• تعويم الجنية المصري، وتحرير سعر الصرف فهو غير قادر على دعمه، وليس لديه احتياطي كافي لذلك.

• رفع سعر الفائدة لجذب السيولة المحلية وبالتالي تخفيض الأسعار، ويقل التضخم، ويقل الإستيراد، ويزداد التصدير، وأيضاً تم رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية في البنوك المصرية الأموال الساخنة.

أيضاً نتج عن التضخم العالمي بسبب الحرب، وما يتبعه من تضخم محلي هو الزيادة في أسعار الذهب عالمياً ومحلياً، لجأ معظم الناس لشراء الذهب من أجل مقاومة التضخم والأزمة الحالية لمواجهة هذه الأزمة تلقت مصر مساعدات من الدول الأخرى مثل: السعودية والإمارات فقامت بإقناع الدول الخليجية بضخ المزيد من المساعدات النقدية العاجلة في الاقتصاد المصرى وتغذية احتياطي البنك المركزى المصرى نتج عن هذه التحركات ضخ ١٣ مليار دولار حيث أودعت السعودية ٥ مليار دولار كمساعدة على تعزيز احتياطى البنك المركزي في مارس ٢٠٢٢، كما أودعت قطر ٣ مليار دولار، والإمارات ٥ مليار دولار، كما أخذت قرض جديد من صندوق النقد الدولي بعد سرعة المفوضات مهم للحصول على تمويل بلغ قيمته ٣ مليار دولار لمدة ٤٦ شهر، وكذلك حصلت على ١٤ مليار دولار تمويل إضافي من دول ومؤسسات أخرى إقليمية ودولية، أيضاً طبقت مصر عدة إجراءات لتخفيف الضغط على مزارد النقل الأجنبي منها: فرض قيود على واردات ولا سيما السلع الكمالية مثل: السيارات والأجهزة الإلكترونية وركزت على فتح الإعتمادات المستندية على واردات قطاع الصناعة والإنتاج من السلع الوسيطة ومواد خام ولكن يتجلى الحل الوحيد لمواجهة التضخم، وانخفاض قيمة العملة هو الإنتاج والمشروعات الاستثمارية المنتجة، والتي تهدف إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي، ثم تطوير الإنتاج بما يواكب الموصفات العالمية لهدف التصدير **(هانى، ٢٠٢٣)**.

خامساً/ حجم تداعيات الأزمة على الاستثمار في مصر:

بالنسبة لتأثير الحرب على المناخ الاستثماري في مصر، نجد أن المستثمرين عزفوا عن المخاطرة برؤوس أموالهم في ظل ظروف عدم اليقين، وعدم الاستقرار المصاحبة لأجواء الحرب وتفضيل فرص الاستثمار الآمنة؛ مما أدى إلى تراجع معدلات الاستثمار، كما أن رفع البنك المركزي لسعر الفائدة، والذي إنعكس على إنخفاض قيمة الجنية المصري مقابل الدولار، وبالتالي إنخفاض معدل النمو الاقتصادي، وحجم الإنتاج والتشغيل، وبالتالي فضل المستثمر إدخار ماله بسعر فائدة مرتفع علي المخاطرة به في شكل استثمارات. وعلي الرغم من سلبيات الحرب بالنسبة للاستثمارات في مصر؛ إلا أن الحرب تفرض مخاطر جيوسياسية في روسيا وأوكرانيا والدول المجاورة في أوروبا الشرقية، والذي يعمل علي إعادة تقييم مخاطر الاستثمار من قبل الشركات متعددة الجنسية العاملة في دولتي الصراع لنقل أعمالهما إلى مناطق أكثر استقراراً تبعاً لإنخفاض التكاليف، وسهولة الأعمال، وتوافر الأيدي العاملة المدربة، وتأخذ عملية التحويل الاستثماري فترة من الوقت والتكلفة؛ إلا أن هناك فرصة لجذب هذه الاستثمارات للاقتصاد المصري.

سادساً/ تأثيرات أخري عن الاقتصاد المصري:

لقد تأثر الاقتصاد المصري من جراء اندلاع هذه الحرب ، حيث ادت إلى تراجع معدلات تنفيذ خطة الاصلاح الاقتصادي التي تم الاتفاق على تنفيذها عام ٢٠١٦. ولقد قدرت التكلفة المباشرة وغير المباشرة للحرب ب (٤٦٥ مليار جنيه).

- فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي من (٦.٤) قبل الازمة إلى (٥.٥ %).
- كما ان التضخم سجل (٧% إلي ٧.٥) قبل الازمة إلي (١٠ %) بعد الازمة والذي أثر علي ضعف القدرة الشرائية للمصريين.
- وأيضاً احتياطي النقد الاجنبي تراجع بأدني مستوي له من (٤١) مليار دولار في فبراير ٢٠٢٢ إلي ٣٣.١٤ مليار دولار في اغسطس من نفس العام.
- انخفضت قيمة الجنيه المصري ثلاث مرات ، وزادت قيمة الدولار بمعدل (٧٥ %)، كما ارتفع معدل الفائدة (٨٠٠ نفطة) أساسي.
- معدل البطالة زادت من (٧) قبل الازمة إلى (٧.٥% إلى ٨ %) بعد الازمة.
- معدلات الاستثمار في الناتج المحلي انخفضت من (١٨) قبل الازمة إلى (١٥.٢ %) بعد الأزمة.

• ونظراً لارتفاع السعر الفعلي لاستيراد كلاً من: القمح، والنفط عن السعر التقديري للموازنة العامة ، مما اثر علي زيادة العجز في الموازنة العامة.

سابعاً/ الآثار الايجابية والفرص المعززة من هذه الحرب:

لقد برهنت الحرب الأوكرانية على أن الأزمة قد تكون هي الطريق حيث يمكن توظيف القيود التي تفرضها الأزمات والقيود لتكون فرصاً ممكن اغتنامها بصور مختلفة، ومن ضمن الآثار الإيجابية التي اتاحتها لهذه الحرب للدول العربية ومنها مصر مايلي:

- تنويع الشراكات الاستراتيجية مع القوى الدولية دون التركيز علي دول بعينها تزايد الطلب على تصدير الطاقة للدول الأوروبية لا سيما بعد ارتفاع أسعار النفط، فلقد سعت الدول الأوروبية لعقد صفقات مع دول الخليج، وتزايد الطلب الأوروبي علي استيراد الغاز من الجزائر، أيضاً تزايد الطلب على الغاز المسال المصري مما انعكس على تعويض الزيادة في اسعار البترول العالمية الموازية.

- اللجوء لأسواق بديلة لاستيراد الحبوب، وتعزيز السياحة عن طريق جذب سياح من مناطق أخري غير طرفي الصراع مما يقلل من وطأة آثار الحرب.

- عودة الطلاب المصريين المغتربين من روسيا وأوكرانيا إلى أحضان وطنهم مصر وتعويض الرسوم المدفوعة في تعليمهم بالخارج إلى اقتصاد الدولة والاستفادة منهم في استثمار التعليم والاكتفاء الذاتي لخبرة هؤلاء الطلاب بعد تخرجهم في سوق العمل داخل بلدهم.

٦/٣ محاور التعامل مع الأزمة في مصر وإطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة:

قامت الحكومة بوضع محاور للتعامل مع اثار الازمة الأوكرانية وتتضمن هذه المحاور ما يلي-:

أ- تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورفع نسبة مشاركته في الاقتصاد ودعم توطين الصناعات الوطنية بالاعتماد على المنتج المحلي.

ب خروج الدولة من العديد من القطاعات الاقتصادية وتخفيض أو تثبيت الاستثمارات الحكومية الموجهة لقطاعات معينة.

ج - دراسة الاستمرار أو زياد الاستثمارات الحكومية لقطاعات ذات ابعاد استراتيجية أو اجتماعية وعمل خطة لتخفيض العجز للموازنة العامة خلال اربع سنوات قادمة **(سكاي نيوز عربية، ٢٠٢٢)**.

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

أولاً/ النتائج:

لقد خلصت الدراسة إلى أن تداعيات الحرب الروسية علي أوكرانيا لم تؤثر على الأوضاع الاقتصادية في دولتي الصراع فقط، بل طالت الاقتصاد العالمي برمته، ولم تكن مصر بمنأي عن هذه التداعيات؛ نظراً للعلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين طرفي النزاع ومصر وعلي ذلك توصل الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ أن الحرب الروسية الأوكرانية داهمت الاقتصاد العالمي، ولم يكن قد تعافي من جائحة كورونا، حتى أصيب بالركود الاقتصادي، وما تبعه من تباطؤ في النمو الاقتصادي.

✓ تتمتع كل من روسيا وأوكرانيا بدور جوهري في التجارة الدولية كإنتاج، وتصدير السلع الاستراتيجية، ولذلك آثرت الحرب على ارتفاع الاسعار العالمية للغذاء والطاقة بالنسبة لأوروبا والغرب والشرق الأوسط ومصر.

✓ تعتبر مصر شريك تجاري قوى بالنسبة لروسيا وأوكرانيا، وترتبط معهما بعلاقة استراتيجية فمصر تعتبر أكبر مستورد في العالم بالنسبة للقمح، وتسهم كل من روسيا وأوكرانيا بنسبة (٣٠%) من صادرات القمح.

✓ بعد العقوبات المفروضة على روسيا إرتفعت أسعار القمح والغذاء في مصر، حيث تستورد مصر نحو ٨٠% من حاجتها من القمح من روسيا وأوكرانيا؛ مما أضعف الأمن الغذائي العربي والمصري، وإنخفاض كفاءة القطاع الزراعي؛ مما اضطر الحكومة المصرية للإستنجاد بالمؤسسات المالية العربية والدولية.

✓ ارتفاع أسعار النفط والطاقة أثر علي إرتفاع الأسعار، وحدوث موجات تضخمية عالمية؛ إلا أنه على الجانب الآخر نلاحظ أن الدول المصدرة للنفط حصلوا على مكاسب كبيرة من ناحية أخرى.

✓ دول الشمال الأفريقي، ومنهم مصر هم أكثر الدول تأثراً بالحرب، وارتفاع التضخم العالمي لأنهم دول كثيفة السكان، وتعتمد بشكل أساسي على الإستيراد من روسيا وأوكرانيا.

✓ تأثر قطاع السياحة في مصر بالتراجع في الإيرادات الإنخفاض عدد السائحين، وإنشغال الفنادق؛ وذلك لأن روسيا وأوكرانيا مصدرين أساسين لتدفق السياح الأجانب من مصر، وهم يمثلوا حوالى ثلث السياح الوافدين إلى مصر

✓ أثر التضخم العالمي على زيادة التضخم المحلي في مصر لأنه تضخم مستورد؛ مما أدي إلى إرتفاع الأسعار، وإنخفاض قيمة العملة المصرية بالنسبة للدولار واليورو، وإنعكاس ذلك علي دخول الأفراد وحياتهم إضطر البنك المركزي لمواجهة التضخم أن يرفع سعر الفائدة؛ مما قلل من حجم

الاستثمارات الأجنبية والداخلية، وحدث إضطراب في سوق الصرف، وتعميق أزمة السوق السوداء للعملة، وفضل المستثمرون الاحتفاظ بأموالهم مدخرة بأسعار فائدة كبيرة عن المخاطرة بها في الاستثمار.

✓ قامت الحكومة المصرية بمواجهة تداعيات الحرب الروسية من خلال البحث عن بدائل للاستيراد من طرفي النزاع للحفاظ علي الأمن الغذائي لها، وتصدير الغاز المثال للمحافظة علي استقرار أسعار الطاقة، والبحث عن أسواق جديدة بديلاً عن السياحة الأوروبية مثل: الهند ودول آسيا.

✓ زيادة عدد اللاجئين الأوكرانيين في الدول الأوروبية، وزيادة المشاكل الاقتصادية بها، وانعكاسه على ارتفاع الاسعار في أنحاء العالم.

✓ إن الأزمة الأوكرانية ماهي في جوهرها إلا ترجمة لصراع الهيمنة الغربي الروسي، والحرب في حقيقتها حرب القوى العظمى على النفوذ باستضافة الأراضي الأوكرانية.

✓ لجأت الأقطاب المتنازعة إلى التصعيد وروسيا الآن تجتاح أوكرانيا وتتقدم في أراضيها، والغرب يتخبط في موقفه ونجد هوة بين التصعيد الغربي في التصريحات والأفعال على أرض الواقع مما يؤكد خشية الغرب من التورط في عمل عسكري في أوكرانيا.

✓ إن من أهداف الصراع هو محاولة لفرض نمط جديد على توازن القوى وهو أمر مرفوض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تسعى دوما الى تعزيز سطوتها على روسيا وتمدد حلف الناتو من خلال اوكرانيا.

✓ إن هزيمة روسيا سيناريو صعب التحقق وأقرب إلى الاستحالة، لأن روسيا مستعدة لدفع أي ثمن ولن تتراجع مهما كلفها الأمر وهذا ما يتضح به من سلوكياتها والوقائع على أرض المعركة فروسيا مستعدة للدفاع عن مصالحها بأي ثمن كان.

✓ يرجح في السيناريوهات المتوقعة للأزمة الدخول في حروب طويلة ومدمرة وهي حروب لها تداعياتها وانعكاساتها وتحدياتها على الصعيد العالمي.

وفي الأخير يمكن القول أن الحرب الروسية على أوكرانيا و التي اندلعت في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ كان لها تأثير واضح على الاقتصاد العالمي، و ذلك راجع لأهمية الصادرات الروسية وعلاقاتها التجارية مع مختلف الدول خاصة في مجال الطاقة من جهة و أهمية الصادرات الأوكرانية خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية مثل القمح من جهة أخرى، هذا ما جعل الاقتصاد العالمي يواجه العديد من التحديات مثل تأمين الطاقة، تأمين الغذاء، مواجهة التضخم والمحافظة على القدرة الشرائية وغيرها، كما تسببت الحرب في تثبيط جهود تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا، إلا انه لابد من استخلاص الدروس من هذه الحرب وتدارك جوانب الضعف مستقبلاً حتى لا يكون هناك تأثير كبير لمثل هذه الحروب والتوترات على الاقتصاد.

ثانياً/ التوصيات:

أشار خبراء صندوق النقد الدولي إلى أهمية وجود شبكة أمان عالمية ووضع ترتيبات إقليمية لوقاية الاقتصادات من الصدمات فعلى الدول الأخذ بمبدأ الحيطة وتجنب مختلف الضغوطات التي قد تنجر عن أسباب أمنية أو سياسية والتي من الممكن أن تؤثر على الجانب الاقتصادي، كإقامة شراكة اقتصادية مبنية على أساس التنوع في الأطراف وإقامة شبكات خاصة بها لتحويل الأموال تعمل بكفاءة وتكوين احتياطات نقدية أجنبية تساعدها على التقليل من آثار الأزمات.

وعلى ذلك؛ ومن خلال نتائج البحث، توصى الدراسة بـ:

✓ ضرورة إستعداد الحكومة لإدارة الأزمات، والصدمات غير المتوقعة.

✓ تكثيف الإنتاج المحلى، وتطويره، وإعطاء أهمية قصوى للقطاعات الإنتاجية مثل: الزراعة وعلاج الفجوة الغذائية، وتحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية كالقمح بإطلاق مشروعات قومية لإنتاج الزراعي والحيواني، والعمل على تنويع مصادر الإستيراد في حالة العجز.

✓ ضرورة تنشيط الأنشطة الاقتصادية المدرة للنقد الأجنبي، وتتمثل هذه الأنشطة في:

أ - تطوير قطاع الخدمات كقطاع السياحة والتركيز على الوافدين من دول أكثر استقراراً وتوفير بيئة مناسبة وآمنة لجذب المزيد من السياح كوسيلة لزيادة الإحتياطي الأجنبي.

ب تنمية قطاع الصادرات، وتعزيز نفاذية الصادرات المصرية إلى الأسواق الدولية مع تنويع هذه الأسواق حتى لا نكون عرضة لأى أزمة غير متوقعة.

ج- ضرورة تشجيع المصريين العاملين بالخارج على زيادة تحويلاتهم للداخل، وطمأنتهم على أموالهم، مع إقناع الدول الخليجية بتغذية الإحتياطي الأجنبي، وتحويله لاستثمارات مباشرة.

د. ضرورة تطوير قطاع الصناعة، ومعالجة معوقاته عن طريق تعزيز دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية عن طريق إطلاق مبادرات لدعم وتوسيع القاعدة الصناعية للصناعات الكبرى والمتوسطة.

✓ تحجيم الإقتراض الخارجي عن طريق عدم السعي للحصول على قروض جديدة؛ إلا للضرورة القصوى في حالة تمويل استيراد الأغذية والطاقة والأدوية، وأيضاً تجميد المشروعات الحكومية الممولة بالقروض دولارية، وتحويل هذه القروض، واستخدامها في الإنتاج وسداد اقساط الدين الخارجي.

✓ ضرورة تحديث أنظمة الحماية الاجتماعية، والتي تشكل حجر أساس في مكافحة الفقر بحيث تكون فعالة في مواجهة التحديات الأطول، والتي تحدث تأثير في معدلات التشغيل والإنتاجية.

المراجع

أبو رشيد، أسامة (٢٠١٤)، "الأزمة الأوكرانية، إعادة بعث الحرب الباردة"، **قطر المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية**.

أبو رمضان؛ مصطفي وائل مصطفي (٢٠١٦). "العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

أحمد؛ زينب عبد الواحد (٢٠١٨). "أثر التضخم على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان (١٩٩٠ - ٢٠١٥)". **مجلة الدراسات العليا**، جامعة النيلين، السودان، المجلد ١٢، العدد ٤٦.

أحمد؛ سعد إبراهيم (٢٠١٩). "العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في مصر باستخدام نموذج عتبة التضخم"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، س ٣٩، ٣٦.

الأعظمي، وليد محمد سيد، (). "الأزمة الدولية، بغداد"، **مجلة العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية، العدد ٣.

البدوي، أشرف لطفي السيد، والدمرداش هاني محمد علي (٢٠١٩). "علاقة التضخم بمعدل النمو الاقتصادي في مصر باستخدام نماذج انحدار الانتقال السلسي **STR**"، **المجلة العلمية للبحوث التجارة**، جامعة المنوفية، ٦، ١٤.

البطرني، رنا محمد؛ (٢٠٢١). "أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي: دراسة حالة جمهورية مصر العربية"، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، العدد الحادي عشر، الجزء الثاني.

البلتاجى، محمد جابر عبد الحميد، (٢٠٢٣). "تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على معدلات التضخم بمصر- دراسة تحليلية تطبيقية"، **المجلة القانونية**.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢.

الحراري، محمود محمد، (٢٠٢٢). "الأزمة الأوكرانية-الروسية وتأثيرها على العلاقات الدولية"، **مجلة الجامعي**، ع،٣٦، ١٠٧ -١٢٢.

الحمايده، منار حامد. (٢٠٢٢). "العلاقات الأمريكية الروسية في ظل الأزمة الأوكرانية"، **مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية**، مج،٤، ع: ٢، ٦٦_ ٩٤.

الحمراني، محمد صادق يميل (٢٠١٨) ، "الأزمة الأوكرانية وأثرها على مستقبلها الجيوبوليتيكي"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، المجلد ٢٤، العدد ١٠١.

الدبابية، براء حابس خلف والمشافية، عاهد مسلم أبو ذيب (٢٠٢٣)، "تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية على العلاقات الروسية - الأمريكية ٢٠٢٣-٢٠١٤"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة آل البيت، المفرق.

الدويك، عبد الغفار حقيقي (٢٠١٣)، "إدارة الأزمات الدولية"،**مكتبة فهد الوطنية للنشر**، الرياض.

الغايش، مسعد محمد، (٢٠٢٣). "مدي فاعلية سعر الفائدة في كبح جماح التضخم المستورد في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٢٢"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، ع: ١٨.

الكبيسي، محمد صالح؛ مثنى، تحسين محمود، (٢٠١٩). "التضخم المستورد... المفهوم، قنوات الانتقال، الآثار والمعالجات"، **Reseach Gate**.

المعايطة، وعد صالح لافي. (٢٠٢٢). "تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على القارة الإفريقية"، **المجلة العربية للنشر العلمي**، ع: ٤٦،٥٥ _٤٧ .

الهناندة، دانا منذر، و المقداد، محمد أحمد حسن، (٢٠٢٣)، "أثر الحرب الروسية الأوكرانية على استقرار الاقتصاد الأوروبي: حالة دراسية بريطانيا "٢٠١٤-٢٠٢٢"، **رسالة ماجستير** غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.

برحومة، سارة، بلعباس، رابح، (٢٠١٩). " أثر الانفاق الحكومي على التضخم - دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا "، **مجلة الباحث**، ١٩، ١، ٤٧- ٦١.

بردودى، خديجة؛ بوروبي، عبد اللطيف؛ زقارى، كريمة، (٢٠١٥). " السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة الأوكرانية"، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

بفغيني، بريماكوف (٢٠١٠)، "العالم دون روسيا: قصر النظر السياسي و عواقبه" ترجمة عبد الله حسن، **دار الفكر**، بيروت.

بلباشير، عبدالقادر، و براهامي، محمد أمين، (٢٠٢٣). "تداعيات الأزمة الروسية الأكرانية على أسعار الطاقة "النفط والغاز"، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، مج:٩ ،ع:١، ٢٦٥- ٢٨٢.

بللوشة، أمير، وبوشنافة، شمسة، (٢٠٢١). "الصراع الأمريكي الروسي في ظل الأزمة الأوكرانية"، **دفاتر السياسة والقانون**، مج:١٣ ، ع:٣، ٤٨٥ – ٥٠٢.

بن رزوق، إيمان، (٢٠٢١). "التضخم قياسه و آثاره مع التطبيق على الإقتصاد الجزائري"، **رسالة دكتوراة**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر.

بن زيان، ر، (٢٠١٠). "دراسة قياسية واقتصادية للعلاقة بين سعر الصرف، ومعدل الفائدة والتضخم فى الجزائر"، **رسالة دكتوراة**، فرع القياس، الاقتصاد.

بن قيطة، مراد (٢٠١٨)، "العمق الحيوي مكانة أوكرانيا في المنظور الاستراتيجي الروسي"، **مجلة آفاق العلوم**، جامعة الجلفة، العدد ١١.

بوالكور، نور الدين، (٢٠١٧). "تحليل وقياس العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في إطار السببية والتكامل المشترك خلال الفترة ١٩٧٠ – ٢٠١٥"، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**.

بوبوش، محمد، (٢٠٢٣). "الأزمة الأوكرانية الروسية في ضوء النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، مجلة شؤون استراتيجية، ع،١٥ ٤٧ - ٦٨ .

بوزيدى، حمزة، (٢٠٢٣). "الأزمة الروسية الأوكرانية وتهديد التوازنات الاقتصادية العالمية"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، مج: ٨، ع: ١، ١٧٤- ١٩٢.

بولات، محمد صفوات (٢٠١٤). "أوكرانيا وانفصال القرم الواقع والحال"، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر.

بيزارد، ستيفاني (٢٠١٧)، "العلاقات الأوروبية مع روسيا تصورات التهديد والاستجابات والاستراتيجيات في أعقاب الأزمة الأوكرانية"، كاليفورنيا مؤسسة **RAND .**

تشوكتش، ،ك، ح، (٢٠١٨). "أهم مصادر تذبذبات الاقتاصاد الكلى ودور السياسة النقديةوالمالية فى الاقتصادات المصدرة للنفط: تقدير النموذج النيوكنزى على بيانات الاقتصاد الجزائرى"، **رسالة دكتوراة**.

تكاشفيا، أوليسا وآخرون، "السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي"، كاليفورنيا، مؤسسة **RAND**

تواتى، سهام؛ جنيدى، مراد، (٢٠٢٢). "سياسات محاربة التضخم فى الجزائر"، **رسالة دكتوراة**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر.

جليط، الطاهر؛ لحام، إلهام، (٢٠٢٠). "تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم فى الجزائر- دراسة قياسية"، **المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية**، مج: ٣، ع، ٢.

جمول، حمزة (٢٠١٤) أوكرانيا ورقعة الشطرنج الدولية، **صحيفة الأخبار**، العدد ٢٢٣.

حميد، هالة خالد، (٢٠٢٢)، "العلاقات الأمريكية الروسية بعد عام ٢٠٠١ المسار والمستقبل"، **كلية العلوم السياسية**، بغداد.

حوامرية، وسام؛ بوقموم، محمد، (٢٠١٣). "التحليل الاقتصادى لظاهرة التضخم وعلاجها فى الاقتصاد الإسلامى"، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر.

خورشيد، إيلاف كامل، و جرار، ليلى أحمد طاهر، (٢٠٢٣)، "أطر الصراع السياسي في تويتر خلال الأزمات والحروب: الصراع الروسي - الأوكراني ٢٠٢٢ نموذجا"، **رسالة ماجستير** غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

ذهب، سالم؛ (٢٠١٧). "تقدير عتبة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٢)". **مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال**، المجلد ٦، العدد ١.

راشد، باسم (٢٠١٤)، "تهديد جيواستراتيجي حسابات القطب الروسي بالأزمة الأوكرانية"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة، العدد ١٦٩.

رضوان، مصطفى أحمد حامد؛ البدرى، عصام أحمد، (٢٠٢٣). "علاقة التضخم بالنمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة ١٩٩٠/ ٢٠٢١"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، مج: ١٤، ع:١.

زاقود، عبد السلام جمعة (٢٠١٣)، "إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد"، **دار زهدان للنشر والتوزيع**، الأردن.

زين، فريال؛ مسقلجى، ليلى، دنى، إيمان، (٢٠٢٠). " الاستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا وتداعياتها على الأمن الإقليمى"، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربى، التبسي،

سعد، فيفيان بشرى خير؛ (٢٠١٣). "دراسة تحليلية لديناميكيات التضخم في الاقتصاد المصري في الفترة (١٩٨٠-٢٠١١)"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع٢.

شلوفي، عمر، وعزاوي عبد الباسط، (٢٠١٧). "العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج عتبة التضخم **(TR)** دراسة قياسية للفترة ١٩٨٠-٢٠١٦"، **مجلة اقتصاد المال والأعمال الجزائر**، العدد الثالث.

صابر، علي صباح. (٢٠٢٢). "الأزمة الروسية - الأوكرانية: الأسباب والتداعيات"، **المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع،٣٥ ٧٩ - ٩٧.

عبد العاطي، محمود (٢٠١٠)، "عودة النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١ مصر، مركز الأهرام.

عبد الغني أماني؛ غالب، غادة (٢٠١٣)، "نضال الشعوب الثائرة، نماذج حول العالم، مصر"، **مركز المصري للدراسات والمعلومات**.

عبد اللطيف، إيمان محمد؛ (٢٠٢٠). "العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (١٩٦١ - ٢٠١٨)"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، مج ٢١ ، ع. ١٠.

عبدالواحد، وفاء لطفي حسين. (٢٠٢٣). "جيوبوليتيك الأزمة الأوكرانية: دراسة أثر الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، ع،٧٧ ٢٣٩ - ٢٧٩ .

فرنسيس، فيرونيكا، حليم (٢٠١٨)، "جيوبوليتيك السياسة الروسية الخارجية الروسية دراسة في أثر الجيوبولينيك في علاقة روسيا بدول الجوار"، **كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، الاسكندرية.

لكرينى، محمد، (٢٠٢٣). "الحرب الروسية الأوكرانية والأمن الطاقى: السياق والتداعيات"، **آفاق استراتيجية**، ع: ٨، ٢٣-٣٣.

مجبل، ارشد مزاحم (٢٠١٤)، "الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، مج**لة حمورابي للدراسات**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجي، بغداد، العدد ١١.

مجمع اللغة العربية (٢٠٠٤) المعجم الوسيط، **مكتبة الشروق الدولية مصر**.

محمود، علي عبد الرؤف عبد العاطي، (٢٠١٩). "العلاقة بين الاستقرار السياسي ومعدل التضخم في مصر"، **مجلة مصر المعاصرة**، مج ١١٠ ، ع ٥٣٤ ١١.

مسعودة، علوة، جبورى، محمد، يوسف مرزوق، (٢٠١٦). "أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم"، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر.

مطالبي، بسمة، (٢٠٢٢). "استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية: تطبيقات من الشريعة الإسلامية"، **الملتقى الدولي: تداعيات الأزمات الدولية الراهنة على الوطن العربي**، طرابلس: مركز جيل للبحث العلمي، ١١٩ – ١٤٠.

نافع، بشير (٢٠١٤)، "الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد"، **مركز الجزيرة للدراسات**، قطر.

ناويس، أسماء، قوريش، نصيرة، (٢٠١٨). "تحليل قياسي لأثر نوعي الإنفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٦ باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتي"، **مجلة الباحث الاقتصادى**، ٦، ١٠، ١٧٤-١٩٩.

نائلة، العبد، (٢٠٢٣). "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية"، **مجلة المعيار**، مج: ٢٧، ع:١.

هانى، منال، (٢٠٢٢). "الحرب الروسية على أوكرانيا وأثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والدروس المستفادة"، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، مج: ٢٥: ع:٢، ص: ٢١-٣٨.

هرمز، نور الدين، العيسى، دريد، و زينة، باسل محمد. (٢٠٢٢). "متغيرات النظام الاقتصادي العالمي بعد الأزمة الأوكرانية"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية** - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج: ٤٤، ع:٦، ١٣٣ ـ ١٥٥.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، ٢٠٢٣.

ياسين، عمار حميد (٢٠٢٢)، "الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على النظام الدولي والإقليمي والشرق الأوسط "، **مؤسسة بيت الحكمة**.

يوسف، محمد محمود عطوة، حجازى، رشدى فتحى محمود حسن، نصر، أحمد فتحى عبد الوهابمحمد، (٢٠١٦). "أثر تطبيق سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادى فى مصر"، **محلة التجارة والتمويل**.

يوسفات، علي؛ (٢٠٢٠). "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٩ "، **مجلة الباحث**، جامعة أدرار، الجزائر، العدد ١١.